مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثاني والعشرون – العدد الرابع (شوال – ذو الحجة ١٤٤١هـ / يونية – أغسطس ٢٠٢٠م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- إشكالية المعنى القرآني وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ) – دراسة وصفية تحليلية
- الإخبار بالمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
- بِدع التَّفاسير في كشَّاف الزمخشري: دراسة نحوية صرفية دلالية
- الشَّوارد من تَذكِرَةِ النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ
- المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير
- «علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون» تأليف جون أولسون، ترجمة د. محمد بن ناصر الحقباني عرض نقدي للكتاب وللترجمة

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الرابع -
(شوال - ذو الحجة ١٤٤١هـ / يونية - أغسطس ٢٠٢٠م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- إشكالية المعنى القرآني وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ) – دراسة وصفية تحليلية
  مصطفى منتوران ٥
- الإخبار بالمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
  إبراهيم بن سالم الصّاعديّ ٣٥
- بِدع التَّفاسير في كشَّافِ الزمخشري: دراسة نحوية صرفية دلالية
  غازي بن خلف العتيبي ٩١
- الشَّوارد من تَذكِرَة النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ استخرج النُّصوص، وجمعها، ووثَّقها، وحقَّقها
  وليد محمد السّراقبيّ ١٦١
- المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير
  عزمي محمد «عيال سلمان» ٢٩٣
- «علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون» تأليف جون أولسون، ترجمة د. محمد بن ناصر الحقباني عرض نقدي للكتاب وللترجمة
  عباس علي السوسوة ٣٥١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

أولاً : البحوث والدراسات

الشَّوارد من تَذكِرَةِ النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ

استخرج النُّصوص، وجمعها، ووثَّقها، وحقَّقها

وليد محمد السّراقبيّ

جامعة حماة – كلية الآداب – سوريا

مقدّمة

لَا تَخْفَى عَلَى عُشَّاقِ التُّرَاثِ العربيِّ أهميةُ كِتَابِ (تذكرة النُّحاة) لأثيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ يوسفَ الغرناطيِّ (ت: ٧٤٥هـ)، فَقَدْ كَانَ هَذَا الأثرُ النَّفيسُ لأبي حَيَّانَ مصدراً مهماً، نَقَلَ عَنهُ الخالفُونَ نُصوصاً كَثيرةً، وَنَثَروهَا فِي كُتُبهم، بالتَّصريحِ تَارَةً، وَالتَّلميحِ أُخْرَى، وَهِيَ نُصوصٌ لَمْ يضمَّهَا القِسمُ الَّذي حَقَّقْتُهُ، وَرُبَّمَا كَانَ مِنْ موادِ القسمِ المفقودِ، الَّذِي لَمَّا يُعثرُ عَليهِ حَتَّى كتابةِ هذهِ الكَلماتِ، أَسْأَلُ اللهَ أنْ يكشفَ لَنَا عَنْهُ قابلَ الأيَّام.

وَخِلالَ سَنَواتٍ صَرفتُها فِي إنجازِ تَحقيقِ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ هَذَا السِّفرِ[1]، عَثَرتُ عَلَى نُصُوصَ لَمْ يَضُمَّهَا القِسْمُ الْمُنْجَزُ، فَرَأَيْتُ مِنْ تَمَامِ خِدمَةِ هَذَا الأَثَرِ النَّفيسِ أَنْ أَجْمَعَهَا بَعْدَ شَتَاتٍ، وَأَضُمَّهَا بَعْدَ تَنَاثُرٍ فِي خَبايا المَصَّنفاتِ وبطونِهَا، وَأُلْحِقُهَا بِالنَّصِّ المُحَقَّقِ، إِنْ شَاءَ اللهُ.

وقد اتَّبعتُ فِي ذلكَ منهجاً يَتَّكِئُ عَلَى هَذِه الصُّوى:

١. إثباتُ النَّصِّ وفقَ أقدمِ الآثارِ الَّتي وردَ فيها، ثُمَّ التعقيبُ عَلى ذَلك بِمَصَادِرِهِ الأُخْرَى، إِنْ وُجِدَتْ، إِلَّا المَسائِلَ المُتَّصِلَةَ، فَأَثْبَتُّهَا مُتَتَالِيَةً، وَهِيَ قَلِيلَة.

٢. تَوثِيقُ الآراءِ مِنْ مَظَانِّهَا، مَا قَدَرْتُ عَلَى ذَلِكَ، وَمَا أَسْعَفَتنِي بِهِ المَصادِرُ.

٣. استدراكُ بَعْضِ الكَلِمَاتِ الَّتِي إِمَّا سَقَطَت مِنَ المَتْنِ، أَوْ لَحِقَهَا تَصْحِيفٌ أَوْ تحْرِيفٌ، وَوَضَعتُ الزِّيَادَةَ منْهَا بَينَ مَعْقُوفَين [ ]. أَمَّا الأَبياتُ الَّتِي لَمْ يُنْشَدْ إِلَّا أَحَدُ مِصْرَاعَيْهَا، فَأَتْمَمْتُهَا فِي المَتْنِ، أيضاً بَينَ مَعْقُوفَين [ ].

٤. تَخريجُ القِرَاءَاتِ، وَالشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ وَغَيرِهَا مِنْ مَصَادِرِهَا الأَصليَّةِ.

(١) سيصدر السِّفرُ في ثلاثةِ مجلداتٍ قريباً، إن شاء الله.

٥. بَسطُ تَعْريفٍ مُوجَزٍ ببعضِ الأَعْلَامِ، الَّذِينَ وَرَدَتْ أَسْمَاؤُهُم فِي تَضَاعِيفِ النُّصُوصِ، وَتَركْتُ تَرْجَمَةَ بعضِ المَشْهُورِ مِنْهُم؛ لِشهرتِهِ، وَكَذَلِكَ بالنسبة للتَّصانِيفِ الَّتِي وَرَدَ ذِكرُهَا فِي النُّصوصِ.

٦. لَمَّا كَانَتِ النُّصُوصُ لَيْسَتْ نَصّاً مَخْطُوطاً، تَسَمَّحْتُ بوَضْعِ عُنْوَانَاتٍ لَهَا، تَكْشِفُ مَضَامِينَهَا، تَسهيلاً عَلَى القَارِئِ فِي الوصولِ إلى فَحْوَاهَا، وَجَعَلتُ العنوانَ لِكُلٍّ مِنْهَا بَينَ مَعْقُوفَينِ [ ].

وَإِنّنِي لَأَجِدُنِي غَيرَ قَادِرٍ عَلَى اخْتتامِ هَذَا التَّقديمِ مِنْ غَيرِ أَنْ أُوجِّهَ شُكرِي لِولَدِي الحَبيبِ الدّكتورِ مُحَمَّدٍ، ردَّ اللهُ غربتَهُ، وَمتَّعهُ بشبابِه، عَلَى مُسايَرَتِهِ تَحقيقِي لِسِفْرِ (تَذكِرة النّحاة)، وَرفدِي بكثيرٍ مِنَ المَسائلِ الَّتِي كَانَ يَقِفُ عَليهَا عَرَضاً، عَلَى الرّغمِ مِنْ بُعْدِ الشّقةِ بَينَ اختصاصِهِ، وَبينَ موضوعِ الكتابِ.

وَإِنِّنِي لَأَرجُو مِمَّنْ يقِفُ عَلَى هذهِ النُّصوصِ الشّاردةِ، أَنْ يَضعَهَا تَحتَ مِبضَعِ التَّدقيقِ، وَالنَّقدِ، وَالتّمحيصِ، خدمَةً لِهَذا الأَثرِ النَّفيسِ خَاصَّةً، وَلِلُغَتِنَا الشَّريفَةِ عَامَّةً.

وَبَعْدُ،

فَهَذَا جُهْدُ المُقِلِّ، فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَبِفَضْلٍ مِنَ اللهِ، وَإِنْ قَصَّرتُ، أو حِدْتُ عَنِ المَنْهَجِ الصَّائِبِ، فَمِنْ نَفْسِي وَضَعْفِي، وَلَكِنْ حَسْبِي أَنَّنِي حَاوَلْتُ وَاجْتَهَدْتُ، وَلِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصِيبٌ، وَاللهُ مِنْ وَرَاءِ القَصْدِ، هُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

[إِضَافَةُ (أَفْعَل) التفضيلِ إِلَى مَعْرِفَةٍ]

قَالَ أَبُو حَيَّانَ[1]: «وَمِنْ مَسَائِلِ الْمُضَافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ قَولُ سِيبَوَيْهِ[2]: (هُمَا أَفْضَلُ النَّاسِ اثْنَيْنِ)، المَجْرُورُ هُنَا نَائِبٌ عَنِ التَّنْوِينِ. وَانْتِصَابُ (اثْنَين) كَانْتِصَابِ الوَجْهِ فِي: (هَذَا أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهاً). وَقَالَ الأَخْفَشُ[3]: (هُمَا) هُنَا (الاثْنَان)، وَانْتِصَابُ (اثْنَين) عَلَى تَقْدِيرِ: (هُمَا أَفْضَلُ النَّاسِ إِذَا أُضِيفُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ). وَقَدْ رَدَّ هَذَا الوَجْهَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى[4] بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ (التَّذْكِرَةِ) مِنْ جَمْعِنَا.

وَقَالَ الأَخْفَشُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الاثْنَان) غَيْرَهُمَا، فَيَجْرِي مَجْرَى: (هُوَ أَحْسَنُ الخَلْقِ وَجْهاً)، وَهَذَا كَمَا قَالَهُ سِيبَوَيهِ. وَقَالَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: وَيَجُوزُ فِي مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ[5]: (هُمَا أَعْلَمُ النَّاسِ اثْنَين)».

[(كُلٌّ) وَأَحْكَامُها]

قَالَ أَبُو حَيَّانَ[6]: «(كُلٌّ): لِلْعُمُومِ[7]، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَازِمٌ

(١) ارتشاف الضَّرب: ٢٣٢٧-٢٣٢٨.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٥، وفيه: (هما خير النّاس اثنين). وانظر: المقتضب ٣: ٣٣-٣٤، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٨٢-٨٤، والنّكت للأعلم ١: ٤٢٢-٤٢٣، إعراب الحديث للعكبريّ: ١٥٤-١٥٥، وشرح الرّضي على الكافية ٢: ٧٣، والبسيط لابن أبي الربيع: ١٠٤١-١٠٤٣، وتمهيد القواعد: ٢٦٧٧ وما بعدها، وعقود الزّبرجد ٢: ١٥٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٣٨، والنّكت للأعلم ١: ٤٢٣.

(٤) أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بن يسَار الشَّيْبَانِيُّ، أَبُو العَبَّاس ثَعْلَب، إِمَامٌ فِي النَّحْو واللّغة. توفّي سنة ٢٩١هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٣٩٦-٣٩٧.

(٥) ذهبَ البصريُّون إِلَى أَنَّ (أَفْعَلَ) التفضيل مَتَى أُضيفَ إِلَى مَعْرِفَة فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ مَا أُضيفَ إِلَيه، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُم: (يُوسفُ أَفْضَلُ إِخْوَتِه). وَأَجَازَ ذَلِكَ الكُوفِيُّونَ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عَلَى مَعْنَى (مِنْ إِخْوَتِه)، كَمَا قَالُوا فِي: (زَيدٌ أَفْضَلُ القَومِ): إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ (مِن القَومِ)، وَإِنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ. انظر: التذييل والتكميل ١٠: ٢٦٦.

(٦) البحر المحيط ١: ١٤٤. وانظر: تمهيد القواعد: ٣٢٠٧ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ٤: ٢٣١، والأصول ٣: ١٧٧، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٥: ١٠٧.

لِلْإِضَافَةِ[1]، إِلَّا أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَيُعَوَّضُ مِنْهُ التَّنْوِينُ، وَقِيلَ: هُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ[2]. وَإِذَا كَانَ المَحْذُوفُ مَعْرِفَةً بَقِيَتْ (كُلٌّ) عَلَى تَعْرِيفِهَا بِالْإِضَافَةِ، فَيَجِيءُ مِنْهَا الحَالُ، وَلَا تُعَرَّفُ بِاللَّامِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ[3]، وَأَجَازَ ذَلِكَ الأَخْفَشُ، والفَارِسِيُّ، وَرُبَّمَا انْتَصَبَت حَالاً[4]؟ والأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَتْبَعَ تَوْكِيداً كَـ (أَجْمَعَ)، وَتُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً[5]، وَكَوْنُهَا كَذَلِكَ أَحْسَنُ مِنْ كَوْنِهَا مَفْعُولاً، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَقْصُورٍ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا مُخْتَصّاً بِالشِّعْرِ، خِلَافاً لِزَاعِمِهِ[6]. وَإِذَا أُضِيفَتْ (كُلٌّ) إِلَى نَكِرَةٍ، أَوْ مَعْرِفَةٍ بِلَام الجِنْسِ، حَسُنَ أَنْ تَلِيَ العَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ، وَإِذَا ابْتُدِئَ بِهَا مُضَافَةً لَفْظاً إِلَى نَكِرَةٍ، طَابَقَت الأَخْبَارَ وَغَيْرَهَا مَا تُضَافُ إِلَيْهِ وَإِلَى مَعْرِفَةٍ، فَالْأَفْصَحُ إِفْرَادُ العَائِدِ أَوْ مَعْنَى لَا لَفْظاً، فَالأَصْلُ، وَقَدْ يُحَسَّنُ

(١) قَالَ المراديُّ: «وتَلْزَمُ (كُلّ) الإِضَافَةَ لَفْظاً وَمَعْنًى في مَوضِعَين: أَحَدُهُمَا: إِذَا وَقَعَتْ نَعتاً، وَالآخَرُ: إِذَا وَقَعَتْ تَوكِيداً، خِلافاً للفرّاء وَالزَّمَخْشَريِّ في التَّوكِيد». توضيح المقاصد: ٧٩٨.

(٢) قِيلَ: التَّنوينُ في (كلٍّ) عوضٌ مِنَ المُضَاف إليه، كَالَّذي في (يومئذ)، و(حينئذ)، وَقيلَ: تَنْوينُ تمكين، يَزُولُ عِنْدَ الإِضَافَة، وَيُوجَدُ عِنْدَ عَدَمِهَا، وَيُسَمَّى الأَخيرُ: تَنوينَ الصَّرف. انظر: شرح المفصّل ٢: ٢٠٣-٢٠٤، وارتشاف الضّرب: ٦٦٧-٦٦٨، وأحكام (كلّ) وما عليه تدلّ: ٧١ وما بعدها، والمغني: ٤٤٦-٤٤٧، وتمهيد القواعد: ٣٩٥٩، والموضح المبين لأقسام التنوين: ٦٤.

(٣) إذا تجرَّدَتْ (كُلٌّ) عَن الإِضَافَة، قَدْ تُنْوَى الإِضَافَةُ، فَلَا تُدْخَلُ عَلَيْهَا (أل)، وَقَدْ أَدْخَلَهَا عَلَيْهَا الزَّجَّاجيُّ في جُمْلَة، ثُمَّ اعتذرَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: «وَيُبْدَلُ البَعْضُ مِنَ الكُلِّ ... ... وَإِنَّمَا قُلْنَا: (البَعْضَ) و(الكُلَّ) مَجَازاً، عَلَى اسْتِعْمَالِ الجَمَاعَةِ لَهُ مُسَامَحَةً، وَهُوَ في الحَقِيقَةِ غَيرُ جَائِزٍ، وَأَجْوَدُ مِنْ هَذِهِ العِبَارَةِ: (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ بَعْضُهُ)». الجمل: ٢٤. وانظر: ارتشاف الضَّرب: ١٨١٨-١٨١٩.

(٤) أجازَ الأخفشُ تَجْريدَ (كُلٍّ) عَنِ الإِضَافَة، وَانْتِصَابَهَا حَالاً، وَوَافَقَهُ الفارسيُّ. انظر: التسهيل: ١٥٨، وشرح التّسهيل ٣: ٢٤٢، ٢٤٥، وارتشاف الضَّرب: ١٨١٩.

(٥) (كُلٌّ) وَ(أَجْمَعُونَ) إِذَا أُكِّدَ بِهِمَا وَجَبَ تَقْدِيم (كُلٍّ) عَلَى (أَجْمَعِينَ)؛ لأَنَّ (كُلًّا) قَدْ تُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأَةً، نَحْو: (كُلُّهُمْ مُنْطَلِقُونَ)، وَلَا يَجُوزُ: (أَجْمَعُونَ مُنْطَلِقُونَ)، فَلَمَّا كَانَتْ (كُلٌّ) قَدْ تُسْتَعْمَلُ مُبْتَدأَةً، وَلَيْسَ قبلهَا مَا يتبعهُ، وَكَانَت (أَجْمَعُونَ) لَا تستَعْمل إِلَّا تَابِعَة، وَجب أَن يَتَقَدَّم (كُلٌّ). انظر: علل النّحو: ٣٨٨، والبسيط في شرح جمل الزّجاجيّ: ٣٨٠.

(٦) لم أقف على هذا القول.

الإفْـرَادُ[1]. وَأَحْـكَامُ (كُلٍّ) كَثِـيرَةٌ(٢)، وَقَـدْ ذَكَرْنَـا أَكْثَرَهَـا فِي كِتَابِنَـا الكَبِـيرِ الَّـذِي سَـمَّيْنَاهُ بِـ (التَّذْكِـرَةِ)، وَسَرَدْنَـا مِنْهَـا جُمْلَـةً لِيُنْتَفَـعَ بِهَـا، فَإِنَّهَـا تَكَـرَّرَتْ فِي القُـرْآنِ كَثِـيراً».

[دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ]

قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ[3]: «وَمَسْـأَلَةُ دُخُـولِ الفَـاءِ فِي خَـبَرِ المُبْتَـدَأِ يَسْـتَدْعِي كَلَامـاً طَوِيـلاً، وَفِي بَعْـضِ مَسَـائِلِهَا خِـلَافٌ وَتَفْصِيـلٌ، قَـدْ ذَكَرْنَـا ذَلِـكَ فِي كِتَـابِ (التَّذْكِـرَةِ) مِـنْ تَأْلِيفِنَـا».

[امتناعُ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظاً] و[استغناءُ الشّرطِ عنْ جَوابِهِ]

قَـالَ تَعَـالَى: ﴿يَـوْمَ تَجِـدُ كُلُّ نَفْـسٍ مَـا عَمِلَـتْ مِـنْ خَـيْرٍ مُحْضَـراً وَمَـا عَمِلَـتْ مِـنْ سُـوءٍ تَـوَدُّ لَـوْ أَنَّ بَيْنَهَـا وَبَيْنَـهُ أَمَـداً بَعِيـداً﴾ [آل عمـران: ٣٠].

(١) قَالَ أَبو حَيَّانَ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٥]: «وَ(كُلٌّ) إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ مَلْفُوظٍ بِهَا، نَحْو: (كُلِّهِمْ)، وَ(كُلِّ النَّاسِ)، فَالْمَنْقُولُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ مُفْرَداً عَلَى لَفْظِ (كُلٍّ)، فَتَقُولُ: (كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ جَمْعاً مُرَاعَاةً لِلْمَعْنَى، فَتَقُولُ: (كُلُّكُمْ ذَاهِبُونَ). وَحَكَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ أصبغ في كتاب (رُؤوس المَسَائِلِ) الاتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ الوَجْهَيْنِ، وَعَلَى الجَمْعِ جَاءَ لَفْظُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ فِي (الكَشَّافِ): (وَكُلُّهُمْ مُتَقَلِّبُونَ فِي مَلَكُوتِهِ مَقْهُورُونَ بِقَهْرِهِ)، وَقَدْ خَدَشَ فِي ذَلِكَ أَبُو زَيْدٍ السُّهَيْلِيُّ فَقَالَ: (كُلٌّ) إِذَا ابْتَدَأْتَ وَكَانَتْ مُضَافَةً لَفْظاً -يَعْنِي إِلَى مَعْرِفَةٍ- فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا إِفْرَادُ الخَبَرِ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى، تَقُولُ: (كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ)؛ أَيْ: (كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ)، هَكَذَا هَذِهِ المَسْأَلَةُ فِي القُرْآنِ، وَالحَدِيثِ، وَالكَلَامِ الفَصِيحِ. فَإِنْ قُلْتَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ إِنَّمَا هُوَ حَمْلٌ عَلَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ، قُلْنَا: بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلجَمْعِ، وَاسْمُ الجَمْعِ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِإِفْرَادٍ، تَقُولُ: (القَوْمُ ذَاهِبُونَ)، وَلَا تَقُولُ: (القَوْمُ ذَاهِبٌ)، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ (القَوْمِ) كَلَفْظِ المُفْرَدِ، وَإِنَّمَا حَسُنَ (كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ)؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ)، فَكَانَ الإِفْرَادُ مُرَاعَاةً لِهَذَا المَعْنَى. انْتَهَى. وَيُحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِ (كُلُّكُمْ ذَاهِبُونَ) بِالجَمْعِ وَنَحْوِهِ إِلَى سَمَاعٍ وَنَقْلٍ عَنِ العَرَبِ، أَمَّا إِنْ حُذِفَ المُضَافُ المَعْرِفَةُ، فَالمَسْمُوعُ مِنَ العَرَبِ الوَجْهَانِ». البحر المحيط ٧: ٣٠٣-٣٠٤. وانظر: الكتاب ٢: ١١٦، والكشّاف ٣: ٤٨، ونتائج الفكر: ٢١٦-٢١٨، وارتشاف الضّرب: ١٨٢٠، والبحر المحيط ١: ٥٨٢، ٢: ٣٩٨، ٧٥٨، ٧: ٤٠٢.

(٢) انظر أحكام (كُلّ) مفصَّلةً في: أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ: ٢٩ وما بعدها. وانظر أيضاً: البحر المحيط في أصول الفقه ٤: ٨٤ وما بعدها.

(٣) البحر المحيط ٢: ٧٠٢. وانظر: ارتشاف الضّرب: ١١٤٣، والتّذييل والتّكميل ٤: ٩٥ وما بعدها.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ[1]: «... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ)، مَوْصُولَةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وَ(تَودُّ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ لِـ (مَا)، التَّقْدِيرُ: (وَالَّذِي عَمِلَتْهُ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ هِيَ لَوْ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ)، وَبِهَذَا الوَجْهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَثَنَّى بِهِ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ)، شَرْطاً؛ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[2]: لِارْتِفَاعِ: (تَوَدُّ)، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ[3]: لِأَنَّ الفِعْلَ مُسْتَقْبَلٌ مَرْفُوعٌ، [وَالشَّرْطُ][4] يَقْتَضِي جَزْمَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ فِي الكَلَامِ مَحْذُوفٌ، أَيْ: (فَهِيَ تَوَدُّ)، وَفِي ذَلِكَ ضَعْفٌ. انْتَهَى كَلَامُهُ».

وَظَهَرَ مِنْ كَلَامَيْهِمَا امْتِنَاعُ الشَّرْطِ لِأَجْلِ رَفْعِ: (تَوَدُّ)[5]، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ كَانَ سَأَلَنِي عَنْهَا قَاضِي القُضَاةِ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الغَنِيِّ السُّرُوجِيُّ الحَنَفِيُّ[6]، رَحِمَهُ اللهُ، وَاسْتَشْكَلَ قَوْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَقَالَ: يَنْبَغِي أَنَّ يَجُوزَ، غَايَةُ مَا فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِ زُهَيْرٍ[7]: [البسيط]

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

وَكَتَبْتُ جَوَابَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ فِي كِتَابِي الكَبِيرِ المُسَمَّى بِـ (التَّذْكِرَةِ)، وَنَذْكُرُ هُنَا مَا تَمَسُّ إِلَيْهِ الحَاجَةُ مِنْ ذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ نُقَدِّمَ مَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، فَنَقُولُ:

(١) البحر المحيط ٣: ٩٩-١٠١. ونقل السّمين الحلبيّ النّصّ بتصرّف طفيفٍ في: الدّرّ المصون ٣: ١١٨-١٢٣. وانظر: تمهيد القواعد: ٤٣٥٠-٤٣٥٢.

(٢) الكشاف ١: ٣٥٢.

(٣) تفسير ابن عطية ١: ٤٢١.

(٤) الكلمة ليست في البحر المحيط، والاستدراك عن: تفسير ابن عطيّة ١: ٤٢١.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٢-٢٥٣.

(٦) أحمدُ بنُ إبراهيمَ بن عبدالغنيّ، أبو العباس، شمس الدّين السّروجيّ، فقيهٌ، وكان بارعاً في علوم شتّى. من تصانيفه: (شرح الهداية)، وَ(تحفة الأصحاب ونزهة ذوي الألباب). توفّي سنة ٧١٠هـ. ترجمتهُ في: الدرر الكامنة ١: ١٠٣-١٠٥

(٧) البيت في: ديوان زهير: ١٢٠، والكتاب ٣: ٦٦، والمقتضب ٢: ٧٠، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٢٥٧، وشرح الكتاب للرّمّانيّ: ٩٥١، والمقتصد: ١١٠٤، وتوجيه اللّمع: ٣٧٧، وشرح التّسهيل ٤: ٧٧، ورصف المباني: ١٨٧، وتذكرة النّحاة: ٨٢.

إِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِياً، وَمَا بَعْدَهُ مُضَارِعٌ تَتِمُّ بِهِ جُمْلَةُ الشَّرْطِ والجَزَاءِ، جَازَ فِي ذَلِكَ المُضَارِعِ الجَزْمُ، وَجَازَ فِيهِ الرَّفْعُ، مِثَالُ ذَلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرٌو)، وَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو). فَأَمَّا الجَزْمُ فَعَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الشَّرطِ، وَلَا[1] نَعْلَمُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ خِلَافاً، وَأَنَّهُ فَصِيحٌ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ كِتَابِ (الإِعْرَاب)[2] عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ[3] أَنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي الكَلَامِ الفَصِيحِ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ مَعَ (كَانَ)[4]، كَقَوْلِهِ[5] تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥]؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ الأَفْعَالِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا.

وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ[6]، وَنَصِّ الجَمَاعَةِ، أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِـ (كَانَ)، بَلْ سَائِرُ الأَفْعَالِ فِي ذَلِكَ مِثْلُ (كَانَ)، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ لِلْفَرَزْدَقِ[7]: [البسيط]

دَسَّتْ رَسُولاً بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذَاتَ تَوْغِيرِ

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَولِه: (... يصحطبان)، باختلاف طفيف في: روح المعاني ١٣: ٢٨.

(٢) هو كتابٌ (الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب)، لأبي الحَكم الحَسن بن عَبدالرَّحمن بن عُذرَةَ الخَضْرَاويِّ (ت: نحو ٦٤٤هـ). انظر ترجمة الخضراويّ في: بغية الوعاة ١: ٥١٠.
وَأعادَ أبو حيَّان ذكرَ قَولِ أبي الحكم باختلاف طفيف في: البحر المحيط ٩: ٣٣١-٣٣٢. وانظر: ارتشاف الضّرب: ١٨٧٦، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٩، والهمع ٢: ٥٥٧-٥٥٩.

(٣) قَالَ ابنُ يَعيشَ: «وَقَدْ يُجزمُ الجَوابُ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ غَيرَ مَجْزُوم. وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الشَّرطُ بِـ (كَانَ)؛ لقوّة (كان) في بَابِ المُجَازَاة، وَقَولُ صَاحِبِ الكِتَابِ-يعني الزَّمخشريّ-: وَإِذَا وَقَعَ جَزَاءً، يَعْنِي المُضَارِعَ، فَفِيهِ الجَزمُ وَالرَّفعُ. فَأَمَّا قَولُهُ: (وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ ... إِلخ، فَالشَّاهدُ فيه رَفعُ (يَقولُ)، وَهُوَ الجَوابَ، أَمّا الجَزْمُ فَصَحِيحٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَقَبِيحٌ، وَالَّذي جَاءَ مِنْهُ فِي الشِّعرِ متأَوَّلٌ مِنْ قبيلِ الضَرورةِ». شرح المفصّل ٥: ١٠٨-١٠٩. وانظر: المفصّل: ٤٣٩.

(٤) انظر: المقتضب ٢: ٦٨، والأصول ٢: ١٩٠، وشرح المفصّل ٥: ١٠٦، وشرح التّسهيل ٤: ٩٢، وتمهيد القواعد: ٤٤١٦.

(٥) في: البحر المحيط: (لقوله)، والتّصحيح عن: الدّرّ المصون ٣: ١١٩.

(٦) انظر: الكتاب ١: ٦٧-٦٩، ومصادر تخريج الشّواهد الآتية.

(٧) البيت في: ديوان الفرزدق: ٢٦٢، والكتاب ٣: ٦٩، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٢٥٨، وشرح الكتاب للرّمّانيّ: ٩٥٢، وتوجيه اللّمع: ٣٧٦، وشرح التّسهيل ٤: ٧٧، والبحر المحيط ٣: ٩٩، ٩: ٣٣٢، وتمهيد القواعد: ٤٣٤١.

وَقَـــالَ أَيْضـــاً[1]: [الطَّويـــل]

تَعَـالَ فَـإِنْ عَاهَدْتَنِـي لَا تَخُونُنِـي نَكُـنْ مِثْلَ مَـنْ يَـا ذِئْـبُ يَصْطَحِبَانِ

وَأَمَّـــا الرَّفْـــعُ فَإِنَّـــهُ مَسْـــمُوعٌ مِـــنْ لِسَـــانِ العَـــرَبِ كَثِـــيرٌ. وَقَـــالَ بَعْـــضُ أَصْحَابِنَـــا[2]: وَهُـــوَ أَحْسَـــنُ مِـــنَ الجَـــزْمِ، وَمِنْـــهُ بَيْـــتُ زُهَـــيْرٍ السَّـــابِقُ إِنْشَـــادُهُ، وَهُـــوَ قَوْلُهُ أَيْضاً[3]: [الطَّويل]

وَإِنْ شُـــلَّ رَيْعَـــانُ الجَمِيـــعِ مَخَافَـــةً يَقُـــولُ جِهَـــاراً: وَيْلَكُـــمْ لاَ تَنْفِـــرُوا

وَقَالَ أَبُو صَخْرٍ[4]: [الطَّويل]

وَلَا بِالَّـــذِي إِنْ بَـــانَ عَنْـــهُ حَبِيبُـــهُ يَقُـــولُ وَيُخْفِـــي الصَّـــبْرَ: إِنِّي لَجَـــازِعُ

وَقَالَ الآخَرُ[5]: [الطَّويل]

وَإِنْ بَعُـــدُوا لَا يَأْمَنُـــونَ اقْتِرَابَـــهُ تَشَـــوُّفَ أَهْـــلِ الغَائِـــبِ المُتَنَظَـــرِ

وَقَالَ الآخَرُ[6]: [الطَّويل]

وَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّـى تَـرُدَّنِي إِلَى قطَـرِيٍّ لَا إِخَالَـكَ رَاضِيَـا

(١) البيت في: ديوان الفرزدق: ٨٧٠، والكتاب ٢: ٤١٦، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٧١، ٣١٠، ٣: ١٨٢، وشرح الكتاب للرّمّانيّ: ٧٦٠، وتوجيه اللّمع: ٤٩١، وشرح التّسهيل ١: ٢١٣، ٢٣٣، والبحر المحيط ٣: ٩٩، ٩: ٣٣٢، وتمهيد القواعد: ٧٢٣، ٧٧٧.

(٢) عَزَا ابنُ عَقِيلٍ القَولَ إِلَى بَعْضِ المَغَارِبَةِ. المساعد ٣: ١٤٩. وانظر: ارتشاف الضَّرب: ١٨٧٦، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٩، وروح المعاني ٢: ١٢٣.

(٣) البيت في: ديوان زهير: ١٥٨، وبلا عزو في: البحر المحيط ٣: ١٠٠، وفيه: (وإِنْ سُلّ)، تصحيف، و٦: ١٣٣.

(٤) البيت في: شرح أشعار الهذليين: ٩٣٥، وفيه: (بان يوما خليله)، وشرح التّسهيل ٤: ٧٧، وتمهيد القواعد: ٤٣٤١.

(٥) البيت لعروة بن الورد في: ديوانه: ٤٨. وبلا عزو في: شرح التّسهيل ٤: ٧٧، وتمهيد القواعد: ٤٣٤٢..

(٦) البيت لسوّار بن المضّرب في: نوادر أبي زيد: ٢٣٣، وبلا عزو في: شرح التّسهيل ٢: ١٢٣، ٣: ٢٦٤، ارتشاف الضَّرب: ١٣٢٤، والتّذييل والتّكميل ٦: ١٧٤، ٢١٧، ٢٢٢، وتذكرة النّحاة: ٣٥٧، وتمهيد القواعد: ١٦٠٦، ١٦١١، ٣٢٤٠، ٤٣٤٢. قطري: هو قطري بن الفجاءة.

وَقَالَ الآخَرُ[1]: [البسيط]

إِنْ يُسْأَلُوا الخَيرُ يُعْطُوهُ، وَإِنْ خُبِرُوا فِي الجَهْدِ أُدْرِكَ مِنْهُم طِيبُ أَخْبَارِ

فَهَذَا الرَّفْعُ، كَمَا رَأَيْتَ كَثِيرٌ، وَنُصُوصُ الأَئِمَّةِ[2] عَلَى جَوَازِهِ فِي الكَلَامِ، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ تَأْوِيلَاتُهُمْ كَمَا سَنَذْكُرُهُ. وَقَالَ صَاحِبُنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ رَشِيدٍ المالقيُّ[3]، وَهُوَ مُصَنِّفُ (رَصْفِ المَبَانِي)[4]، رَحِمَهُ اللهُ: لَا أَعْلَمُ مِنْهُ شَيْئاً جَاءَ فِي الكَلَامِ، وَإِذَا جَاءَ فَقِيَاسُهُ الجَزْمُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ العَمَلِ فِي المُضَارِعِ، تَقَدَّمَ المَاضِي أَوْ تَأَخَّرَ. وَتَأَوَّلَ هَذَا المَسْمُوعُ عَلَى إِضْمَارِ الفَاءِ، وَجَعْلِهِ مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]: [الرَّجز]

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

عَلَى مَذْهَبِ مَنْ جَعَلَ الفَاءَ مِنْهُ مَحْذُوفَةً.

وَأَمَّا المُتَقَدِّمُونَ فَاخْتَلَفُوا فِي تَخْرِيجِ الرَّفْعِ[6]، فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ[7] إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيمِ. وَأَمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ فَهُوَ مَحْذُوفٌ عِنْدَهُ.

(١) البيت للعرندس في: شرح الحماسة للمرزوقيّ: ١١١٥، وللتّبريزيّ ٢: ٢٦٩.
قَالَ السَّمينُ بعدَ إنشاد البيت: «قُلْتُ: هَكَذَا سَاقَ -يعني أبا حيَّانَ- هَذَا البَيتَ فِي جُمْلَةِ الأَبيات الدَّالة عَلى رفع المضارع، وَيدلُّ عَلَى قَصده ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِنْشَادِه هَذه الأبياتَ كلَّها: (فهذا الرَّفعُ كَمَا رأيتُ كَثيرٌ) انتهَى، وَهَذَا البَيتُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، فِي ورْدٍ ولا صَدْرٍ؛ لأن المضارعَ فيه مجزومٌ، وهوَ: (يُعْطُوه)، وعلامةُ جزمِه سقوطُ النّونِ، فكانَ ينبغي أَنْ ينشدَهُ حينَ أَنْشَدَ: (دَسَّت رسولاً)، وَقوله: (تَعالَ فإن عاهَدْتني) البيتين». الدر المصون ٣: ١٢٠.

(٢) في البحر المحيط: (الأمة)، تحريف.

(٣) أَحْمد بن عبدالنُّور بن أَحْمد بن رَاشد، وقيل: رشيد، أَبُو جَعْفَر المالقيّ النَّحْويّ، عالمٌ بالعربيَّة، توفيّ سنة ٧٠٢هـ. انظر ترجمته في: رصف المباني: ١٤-١٩ (مقدمة التّحقيق).

(٤) رصف المباني: ١٨٧، باختلاف طفيف.

(٥) الرّجز لجرير البجليّ في: الكتاب ٣: ٦٧، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٢٥٧، وشرح الكتاب للرّمّانيّ: ٩٥١، وشرح التّسهيل ٤: ٧٨، والخزانة ٨: ٢٠، ٩: ٤٧، ولعمرو بن خثارم العجليّ في: الخزانة ٨: ٢٨. وبلا عزو في: المقتضب ٢: ٧٢، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٢١٩، ٣: ٢٥٧، والمقتصد: ١١٠٣، وشرح التّسهيل ١: ١٧٦، ورصف المباني: ١٨٧، وتذكرة النّحاة: ٨١، والتّذييل والتّكميل ٢: ٣٢٠.

(٦) انظر: ارتشاف الضّرب: ١٨٧٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٠-١٢٨١.

(٧) الكتاب ٣: ٦٦. وانظر: شرح المفصَّل ٥: ١١٨، وشرح التّسهيل ٤: ٧٨، ٨٧، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٠.

وَذَهَبُ الكُوفيُّونَ، وَأَبُو العَبَّاس إِلَى أَنَّهُ هُوَ الجَوَابُ حُذفَتْ مِنْهُ الفَاءُ[1]. وَذَهَبَ غَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ لِأَدَاةِ الشَّرْطِ تَأْثِيرٌ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ؛ لِكَوْنِهِ مَاضِياً، ضَعُفَ عَنِ العَمَلِ فِي فِعْلِ الجَوَابِ، وَهُوَ عِنْدَهُ جَوَابٌ لَا عَلَى إِضْمَارِ الفَاءِ، وَلَا عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ، وَهَذَا والمَذْهَبُ الَّذِي قَبْلَهُ ضَعِيفَانِ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ: أَنَّ رَفْعَ المُضَارِعِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ شَرْطاً، لَكِن امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ: (وَمَا عَمِلَتْ)، شَرْطاً لِعِلَّةٍ أُخْرَى، لَا لِكَوْنِ (تَوَدُّ) مَرْفُوعاً، وَذَلِكَ عَلَى مَا نُقَرِّرُهُ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ مِنْ أَنَّ النِّيَّةَ بِالمَرْفُوعِ التَّقْدِيمُ، وَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ دَلِيلاً عَلَى الجَوَابِ، لَا نَفْسَ الجَوَابِ، فَنَقُولُ: إِذَا كَانَ (تَوَدُّ) مَنْوِيّاً بِهِ التَّقْدِيمِ، أَدَّى إِلَى تَقَدُّمِ المُضْمَرِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي غَيْرِ الأَبْوَابِ المُسْتَثْنَاةِ فِي العَرَبِيَّةِ[2]. أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (وَبَيْنَهُ) عَائِدٌ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ (مَا)، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: (تَوَدُّ كُلُّ نَفْسٍ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ)؟ فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ تَقَدُّمُ المُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَالضَّمِيرُ قَدْ تَأَخَّرَ عَنِ اسْمِ الشَّرْطِ؟ فَإِنْ كَانَ نِيَّتُهُ التَّقْدِيمَ فَقَدْ حَصَلَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ قَبْلَهُ، وَذَلِكَ نَظِيرُ: (ضَرَبَ زَيْداً غُلَامُهُ)، فَالْفَاعِلُ رُتْبَتُهُ التَّقْدِيمُ وَوَجَبَ تَأْخِيرُهُ؛ لِصِحَّةِ عَوْدِ الضَّمِيرِ.

فَالْجَوَابُ: إِنَّ اشْتِمَالَ الدَّلِيلِ عَلَى ضَمِيرِ اسْمِ الشَّرْطِ يُوجِبُ تَأْخِيرَهُ عَنْهُ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اقْتِضَاءُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ لِجُمْلَةِ الدَّلِيلِ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ إِنَّمَا تَقْتَضِي جُمْلَةَ الجَزَاءِ لَا جُمْلَةَ دَلِيلِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ فِي جُمْلَةِ الدَّلِيلِ، بَلْ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي جُمْلَةِ الجَزَاءِ وَجُمْلَةُ الدَّلِيلِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَدَافَعَ الأَمْرُ؛

(١) انظر: المقتضب ٢: ٦٨-٦٩، ورصف المباني: ١٧٨، وتمهيد القواعد: ٤٣٧٠، وتوضيح المقاصد: ١٢٨١.

(٢) يُجِيزُ البَصْرِيُّونَ تَقدِيمَ المُضمرِ على المُظهر، إذا كانَت النيّة به التَّأخيرَ، وَإِذَا كَانَ مؤخّراً فِي التَّقدير جَازَ فِيهِ التَّقديمُ، كقوله تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]، فَالضَّمِيرُ فِي (نَفْسه) عَائِدٌ إِلَى (مُوسَى)، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّراً فِي اللَّفْظ. وَالأَصْلُ تَقْدِيمُ المُضْمَرِ عَلَى المُظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَشَدَّ اخْتِصَاراً، فقولنا: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ) أَقْرَبُ إِلَى الاخْتِصَارِ مِنْ: (ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ). انظر التفصيل في: الأصول ٢: ٢٣٨-٢٤٤، والخصائص ٢: ٣٥٥-٣٥٦، وارتشاف الضّرب: ١١٧٢-١١٧٣.

لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةُ دَلِيلٍ لَا يَقْتَضِيهَا فِعْلُ الشَّرْطِ، وَمِنْ حَيْثُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ اقْتَضَتْهَا، فَتَدَافَعَا. وَهَذَا بِخِلَافِ: ضَرَبَ زَيْداً غُلَامُهُ، هِيَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، والفِعْلُ عَامِلٌ فِي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ مَعاً، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي صَاحِبَهُ، وَلِذَلِكَ جَازَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ[1]: (ضَرَبَ غُلَامُهَا هِنْداً)؛ لِاشْتِرَاكِ الفَاعِلِ المُضَافِ لِلضَّمِيرِ وَالمَفْعُولِ الَّذِي عَادَ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي العَامِلِ، وَامْتَنَعَ: (ضَرَبَ غُلَامُهَا جَارَ هِنْدٍ)؛ لِعَدَمِ الاشْتِرَاكِ فِي العَامِلِ، فَهَذَا فَرْقُ مَا بَيْنَ المَسْأَلَتَيْنِ. وَلَا يُحْفَظُ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ: (أَوَدُّ لَوْ أَنِّي أُكْرِمُهُ أَيّاً ضَرَبَتْ هِنْدٌ)؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَقْدِيمُ المُضْمَرِ عَلَى مُفَسِّرِهِ فِي غَيْرِ المَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّحْوِيُّونَ[2]، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ.

وَقَرَأَ عَبْدُاللَّهِ، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ[3]: (مِنْ سُوءٍ وَدَّتْ لَوْ أَنَّ)، وَعَلَى هَذِهِ القِرَاءَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: (مَا) شَرْطِيَّةً[4] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، فِي (عَمِلَتْ)[5]، أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى إِضْمَارِ الهَاءِ فِي (عَمِلَتْ)[6]، عَلَى مَذْهَبِ الفَرَّاءِ[7]؛ إِذْ يُجِيزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الشَّرْطِ فِي فَصِيحِ الكَلَامِ، وَتَكُونُ: (وَدَّتْ)، جَزَاءَ الشَّرْطِ.

(١) لَمْ يَجُزْ عِنْدَ الجُمْهُورِ؛ لِتَقَدُّمِ المُضْمَرِ عَلَى المُظْهَرِ لَفْظاً وَمَعْنًى، وَأَجَازَهُ أبو عَبْدِاللهِ الطُّوالِ، وَابنُ جنِّي، وَوَافَقَهُمَا ابنُ مَالِكٍ. انظر التّفصيل في: الخصائص ١: ٢٩٣ وما بعدها، وشرح التّسهيل ١: ١٦١، وارتشاف الضّرب: ٢٤٣٢، والتذييل والتكميل ٢: ٢٦١-٢٦٢. وانظر أيضاً: المقتضب ٢: ٦٩، ٤: ١٠٢، والأصول ٢: ٢٣٨، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٢٦٩، والإيضاح العضديّ: ٦٥، وارتشاف الضَّرب: ٩٤٤، والمقاصد الشافية ٢: ٦١١ وما بعدها،وتمهيد القواعد: ٥٥٣-٥٥٤، ٤٣٥١-٤٣٥٢.

(٢) انظر المصادر في الحاشية السّابقة.

(٣) انظر قراءة عبدالله بن مسعود في: معاني القرآن للفرّاء ١: ٢٠٧، والكشّاف ١: ٣٥٢. وهي قراءة ابن مسعود وابن أبي عبلة في: تفسير ابن عطية ٣: ٧٨، والبحر المحيط ٢: ٤٣٠، والدّرّ المصون ٢: ٦٨. وَقالَ الفرَّاءُ: «وَلَمْ أَسْمَعَ أَحَداً مِنَ القُرَّاءِ قَرَأَهَا جَزْماً». معاني القرآن للفرّاء ١: ٢٠٧.

(٤) قال الزّمخشريّ: «فَإِنْ قلتَ: فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً عَلَى قِرَاءَةِ عَبْدِاللَّهِ: (وَدَّتْ). قُلْتُ: لَا كَلَامَ فِي صِحَّتِهِ، ولَكِنَّ الحَمْلَ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ أَوْقَعُ فِي المَعْنَى، لِأَنَّهُ حِكَايَةُ الكَائِنِ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ، وَأَثبتُ لِمُوَافَقَةِ قِراءةِ العامَّةِ». الكشّاف ١: ٣٥٢.

(٥) فِي البحر المحيط: (فعملت)، تحريف.

(٦) تقديرُ النّصب: (أيَّ شيءٍ عَمِلَتْ من سوء وَدَّتْ)، وتقديرُ الرَّفع: (وَمَا عَمِلَتْهُ).

(٧) يُجِيزُ الفَرَّاءُ حَذْفَ عَائِدِ المُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ مَنْصُوباً بِفعلٍ، نَحْو: (أَيُّهُم ضَرَبْتَ)، برَفْعِ (أَيِّهم)، وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ غَيرَ ذَلِكَ ضَعُفَ، نَحْو: (زَيدٌ ضربْتُ). انظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٣٨٠، والأصول ١: ٣٠٠، وارتشاف الضّرب: ١١١٩، والتّذييل والتّكميل ٤: ٤٢-٤٣، والدّرّ المصون ٢: ٣٦٨، ٣: ١٢٣، ٤: ٢٩٧.

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «... وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ[2]: [البسيط]

هَـذَا سُرَاقَـةُ لِلْقُـرْآنِ يَدْرُسُـهُ وَالْمَـرْءُ عِنْـدَ الرُّشَـا إِنْ يَلْقَهَـا ذِيـبُ

أَيْ: (وَالمَـرْءُ ذئْـبٌ إِنْ يَلْـقَ الرُّشَـا). قَـالَ الأَصْمَعِـيُّ: هُـوَ قَدِيـمٌ، أَنشَـدَنِيه أَبُـو عَمْـرو. انْتَهَـى كَلَامُ سِيبَوَيْهِ[3]. وَكَـذَا أَوْرَدَهُ ابـنُ الـسَّرَّاجِ فِي (الأُصُـولِ)، وَأَوْرَدَهُ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ)، قَـالَ[4]: مَتَـى جَـزَمَ الـشَّرْطُ لَمْ يَسْـتَغْنِ عَـنْ جَوَابِـهِ إِلَّا فِي الشِّـعْرِ، وَأَنْشَـدَهُ».

[دلالةُ الفعلِ]

قَـالَ ابـنُ هِشَـامٍ[5]: «وَقَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ): فِي دَلَالَـةِ الفِعْـلِ ثَلَاثَـةُ مَذَاهِـبَ[6]:

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ٣١٧. وانظر: الخزانة ٢: ٣-٤.

(٢) البيت بلا عزو في: الكتاب ٣: ٦٧، والأصول ٢: ١٩٣، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٢٥٧، والحُجّة للفارسيّ ٢: ٢٤١، ٣: ٣٥٣، وتذكرة النّحاة: ٨١، والتّذييل والتّكميل ٧: ١٣١، وشرح شواهد مغني اللّبيب ٤: ٣١٥، ٦: ٢٩١. الرُّشَا: جمعُ (رشوَة).
وَأَنْشَدُوا البيتَ شاهداً عَلَى إِضْمَارِ المَصْدرِ في قولِه: (يَدْرُسُهُ)، فالهاءُ عائدةٌ إِلَى المفعولِ المطلقِ المَحذوفِ، والتقديرُ: (يدرسه درساً).

(٣) المَذْكُورُ هُنَا بَعْضٌ مِنْ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ، وانظرْ كلامَ سِيْبَويهِ فِي: الكتاب ٣: ٦٧، وشرح أبيات المغني ٤: ٣١٦-٣١٧.

(٤) أَبُو حَيَّان ينقلُ هنا كلامَ ابنَ الأثيرِ، والعبارةُ في: البديع لابن الأثير ١: ٦٣٩-٦٤٠. وأنشد أبو حيَّان البيت أيضاً في غير موضع. انظر: تذكرة النّحاة: ٨١.

(٥) مقالات هامّة لابن هشامً: ١٠٤-١٠٥. وَالنَّصُّ أيضاً في: الاقتراح في أصول النّحو: ٤٦. وانظر: فيض الإنشراح: ٢٩٩-٣٠١.

(٦) تُسَمَّى دلالةُ الصِّيغة: دلالةَ التَّضمُّن، وَتُسمَّى الدّلالةُ المعنويّةُ: دلالةَ اللُّزوم. وَالمُرَادُ بدلالة التَّضمُّن دلالةُ الفعلِ عَلَى مَا تَضمَّنَهُ مَعْنَاهُ مِنْ حَدَثٍ وَزمانٍ، وَدلالتُهُ عَلَى الزّمانِ بصيغتِهَ، وَعَلَى الحدثِ بمادتِه. أَمَّا الدّلالةُ المَعنويَّةُ فهي دلالةُ الفعلِ عَلَى الفَاعِلِ، وَتُسمَّى دلالةَ اللُّزوم؛ لأَنَّ اللَّفظَ دَلَّ عَلَى لازمِ الموضوعِ لَه؛ أَي الحَدَثِ الواقعِ فِي زمانٍ وُجِدَ فِيهِ الفَاعِلُ. انظر: الخصائص ٣: ٩٨-١٠٠، وشرح المقدّمة النّحويّة: ١٩٣-١٩٤، والبديعَ لابن الأثير ١: ٩، وبدائع الفوائد: ٤٧-٥٠، والبحر المحيط في أصول الفقه ٢: ٢٧٠-٢٧٣.

أَحَدُهَا: إِنَّمَا يَدلُّ عَلَى الحَدَث بلَفْظه، وَعَلَى الزَّمَان بصيغَته؛ أَيْ كَوْنه عَلَى شَكْل مَخْصُوص، وَلِذَلِكَ تَخْتَلِفُ الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ بِاخْتِلَافِ الصِّيَغِ، وَلَا تَخْتَلِفُ الدَّلَالَةُ عَلَى الحَدَثِ بِاخْتِلَافِهَا.

وَالثَّانِي: إِنَّهُ يَدلُّ عَلَى الحَدَث بالصِّيغَة، وَاخْتِلَافهَا مِنْ كَونه وَاقِعاً، أَوْ غَير وَاقِع، وَيَنْجَرُّ مَعَ ذَلِكَ الزَّمَانُ، فَيَدلُّ عَلَيه الفِعْلُ بِاللُّزُوم دَلَالَةَ السَّقْف عَلى الحَائِط.

وَالثَّالِثُ: عَكْسُهُ، إِنَّهُ يَدلُّ عَلَى الزَّمَان بذَاته؛ لأَنَّ صِيغَتَهُ تَدلُّ عَلَى الزَّمَانِ المَاضِي وَالمُسْتقْبَلِ بِالذَّات، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الحَدَثِ بِالانْجِرَارِ».

[(أَنْ) بِمَعْنَى (الَّذِي)]

قَالَ السّبكيُّ[1]: «... قولهُ: (أَدلتهُ كثيرةٌ، مِنْهَا أَنْ يَدلَّ العقلُ)، لَا يَصحُّ؛ لأَنَّ (يدلّ العقلُ) ينحلُ إِلَى (دلالة العقل)، فَكأَنَّهُ قَالَ: (أَدلّتُهُ الدّلالةُ)، وَهُوَ فَاسدٌ. وَتأويلُهُ: إِمَّا بِأَنْ يُؤَوَّلَ (الأَدلَّةُ) عَلَى (الدّلالات)، وَهُوَ الأَوْلَى، أَوْ يُؤَوَّلَ (أَنْ يدلَّ بِـ (الدّلالة) الَّتي بمعنَى الفَاعل، كَمَا هُوَ القَولُ فِي: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)[2]. كَمَا يُؤَوَّلُ المَوْصُولُ الحَرْفِيُّ وَصِلَتُهُ بِالمَصْدَر، بِمَعْنَى المَفْعُول، فِي قَول ضَعيف، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ فِي قَولِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وَقَولُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس ١٠: ٣٧]، وَيَقْرُبُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، قَولُكَ: (زَيْدٌ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَهُ)[3]، نَقَلَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه)، عَنْ صَاحِب (البَدِيعِ)[4]، أَنَّ (أَنْ) فِيهِ بِمَعْنَى (الَّذِي)[5]. وَفِيهِ نظرٌ؛ لِأَنَّ

(١) عروس الأفراح ١: ٦٠٢.

(٢) تَأْويلُ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ): (عَسَى قِيَامُ زَيْدٍ)، فَـ (أَنْ يَقُومَ) فِي مَوضِع نَصْب بوقوع فِعل (زَيد) عَلَيه.

(٣) انظر: الكتاب ١: ٢١٣، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ١٠٧-١٠٨، والتّعليقةُ للفارسيّ ١: ١٤٨-١٤٩، وارتشاف الضّرب: ٢٣٢٩.

(٤) هو كتابُ (البديع في النّحو)، لمحمَّد بن مسعود الغزنِّي، المعروف بابن الزَّكيِّ، من نُحاة غَزْنَةَ، وَهُوَ كِتَابٌ خَالفَ فيهِ كثيراً مِن أَقوالِ النَّحويِّين، وقدَ أَكثَرَ أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ فِي تصانيفِه. انظر: محمد بن مسعود الغَزْنيّ وجهوده في النّحو، د. محمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد ٦٠، ٢٠٠١م، ص: ١-٢٤.

(٥) انظر المسألة الآتية.

(أَنْ) لَا تَكُونُ بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَلِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ: (أَنَا أَكْرَمُ عَلَى زَيْدٍ مِنْ أَنْ أَضْرِبَهُ).

وَنَقَلَ الشَّيخُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ مَبْرَمَانَ[1] أَنَّ هَذَا وَقَعَ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ: (أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَضْرِبَنِي)، فَمَعْنَاهُ: (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِمَّنْ يَقدِّرُ فِي نَفْسِهِ ذَلِكَ). انتهى».

[التّقارضُ بينُ (الَّذي) و(أنْ) المصدريّةِ]

قَالَ ذُو الرّمّةِ[2]: [الطّويل]

أَتُقْرِحُ أَكْبَادُ المُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تُقْرِحُ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[3]: «عَلَى أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِ (البَدِيعِ)، وَهُوَ كِتَابٌ خَالَفَ فِيهِ النَّحْوِيِّينَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ، زَعَمَ فِيهِ أَنَّ (الَّذِي) فِي البَيْتِ بِمَعْنَى (أَنْ)، وَأَنَّ (أَنْ) تَأْتِي بِمَعْنَى (الَّذِي)، قَدْ ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)[4]، وَسَرَدَ مَا وَقَعَ فِي كِتَابِهِ مِنْ مُخَالَفَةِ النَّحْوِيِّينَ، مِنْ أَوَّلِ كِتَابِهِ إِلَى آخِرِهِ. قَالَ:

مُحَمَّدُ بنُ مُسْعُودِ بنِ الزَّكِيِّ، لَهُ كِتَابٌ فِي النَّحْوِ سَمَّاهُ بِـ (البَدِيعِ)، ادَّعَى فِيهِ أَشْيَاءَ خَارِجَةً عَنِ المُعْتَادِ فِي النَّحْوِ، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ النُّحَاةَ عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ، وَخَلَطَ فِيهَا، وَغَلِطَ غَلَطاً فَاحِشاً فِيهَا، وَذَكَرَ مِنَ الطَّبَقَةِ الخَامِسَةِ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بنَ فَضَّالٍ المُجَاشِعِيَّ المَغْرِبِيَّ[5]، وَأَنَّهُ وَرَدَ غَرْنَاطَةَ سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعمِئَةٍ، وَأَقَامَ

(١) في عروس الأفراح: (بهرمان)، تحريف. وَنقلَ أبو حيّانَ قولَ مبرمانَ في: ارتشاف الضَّرب: ٢٣٢٩. وَمَبْرَمَانُ هُوَ: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن إِسْمَاعِيل أَبُو بكرٍ العسكريُّ، نَحويٌّ أخذَ عَنِ المبرِّدِ والزَّجَّاج، لهُ منَ التَّصانيف: (شرح كتاب سيبويه)، لَمْ يتمَّهُ. توفّي سنة ٣٤٥ ه. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ١٧٥-١٧٦.

(٢) البيت في: ديوان ذي الرّمّة: ١١٩٤، وفيه: (كما كبدي ...)، ومغني اللّبيب: ٧٠٩، والأشباه والنّظائر النّحويّة ١: ٣٠٠، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٩٦، والخزانة ٩: ٣١٣، وشرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ١٧٥، ١٧٧. والبيت لجميل برواية: (بثنة يقرح) في: ديوانه: ٤٧، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٩٦.

(٣) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ١٧٥-١٧٦.

(٤) ذَكَرَ المسألةَ عَنِ الغزنيِّ أيضاً ابنُ هشام والسّيوطيّ، وذكرهَا الكفويُّ بغير عزوٍ. انظر: مغني اللبيب: ٧٠٨-٧٠٩، والأشباه والنّظائر النّحويّة ١: ٢٩٩-٣٠٠، والكليات: ١٩٣.

(٥) ترجمته في: معجم الأدباء: ١٨٣٤-١٨٣٨، وبغية الوعاة ٢: ١٨٣.

بِهَا مُكَرَّماً مُعَظَّماً، وَصَنَّفَ تَصَانِيفَ، مِنْهَا كِتَابُ (الإِكْسِيرِ فِي النَّحْوِ)[1]، وَذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ أَبَا الفَرَجِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ عَدْنَانَ المَغْرِبِيَّ[2]، وَوَرَدَ غَزْنَةَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِمِئَةٍ، قَالَ: وَهُوَ إِمَامٌ مِقْدَامٌ، هِمٌّ هَرِمٌ، يُنَاهِزُ المِئَةَ، أَوْ يُجَاوِزُهَا، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ فضال المُجَاشِعِيَّ، قَرَأَ الكِتَابَ عَلَيَّ، وَتَلْمَذَ بُرْهَةً بَيْنَ يَدَيَّ، وَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَ سِنِينَ، مَلْحُوظُ المَنْزِلَةِ مِنْ أَكَابِرِ الدَّوْلَةِ، وَكُنْتُ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ مُلَازِماً لِخِدْمَتِهِ، قَارِئاً عَلَيْهِ كِتَابَ (الأُصُولِ)[3]، وَهُوَ كَانَ يَحْفَظُهُ ظَاهِراً.

ثُمَّ أَخَذَ أَبُو حَيَّانَ فِي سَرْدِ مَا خَالَفَ فِيهِ مِنْ (بَابِ الإِعْرَابِ) إِلَى مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ، قَالَ: وَمِنَ المُشْكِلَاتِ قَوْلُهُم: (زَيْدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَهْذِيَ)، وَلَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ أَعْقَلُ مِنَ الهَذَيَانِ)؛ لِأَنَّ (أَنْ) هَهُنَا بِمَعْنَى (الَّذِي)، كَمَا أَنَّ (الَّذِي) بِمَعْنَى (أَنْ) فِي قَوْلِ ذِي الرّمَّةِ: [الطَّوِيل]

أَتُقْرِحُ أَكْبَادُ المحبِّينَ كَالَّذِي ..... البَيْتُ.

وَفِي قَوْلِهِ[4]: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التّوبة: ٦٩]؛ أَيْ: كَخَوْضِهِمْ، وَقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشّورى: ٢٣]. انْتَهَى كَلَامُهُ».

---

(١) ذُكِرَ أيضاً باسم: (إكسير الذّهب في صناعة الأدب).

(٢) لم أقف على ترجمة له، ويظهر ممَّا نقلَهُ أبو حَيَّانَ أَنَّهُ مِنَ المعمَّرينَ، وَأَنَّهُ مِنْ شُيوخِ ابنِ فَضَّالٍ.

(٣) أي كتاب (الأصول في النحو)، لابن السَّرَّاج.

(٤) قَالَ ابنُ هِشَام: «... وَتَقَع (أَنْ) بِمَعْنى (الَّذِي)، كَقَوْلِهِم: (زَيْدٌ أَعقَلُ مِن أَنْ يَكْذِبَ)؛ أَي: مِنَ الَّذِي يَكْذِبُ. ا.هـ. أَمَّا وُقُوعِ (الَّذِي) مَصْدَرِيَّة فَقَالَ بِهِ يُونُسُ، وَالفرَّاءُ، وَالفَارسِيُّ، وَارتضَاهُ ابنُ خَروف، وَابنُ مَالك، وَجعلُوا منْهُ ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾، و﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾. وَأَمَّا عَكسه فَلَمْ أعرف لَهُ قَائِلاً، وَالَّذِي جَرَّأَهُ -يعني الغزنيَّ- عَلَيْهِ إِشْكَالُ هَذَا الكَلَام، فَإِنَّ ظَاهرهُ تَفْضِيل (زيد) فِي العقل على (الكَذِب)، وَهَذَا لَا معنى لَهُ، ونظائرُ هَذَا التَّرْكِيب كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةُ الاسْتِعْمَال، وَقلَّ من يتَنَبَّه لإشكالها. وَظهرَ لِي فِيهَا تَوجيهان: أحدهمَا: أَنْ يكونَ فِي الكَلَام تَأْوِيلٌ عَلَى تَأْوِيل، فَيُؤَوَّلُ (أَنْ) وَالفِعْل بِالمَصْدَر، وَيُؤَوَّلُ المصدرُ بِالْوَصْف، فَيَؤُولُ إِلَى المَعْنى الَّذِي أَرَادَهُ، وَلَكِنْ بتوجيهٍ يقبلُهُ العلمَاءُ ... ... التَّوْجِيهُ الثَّانِي: إِنَّ (أعقلَ) ضمنَ معنى (أبعدَ)، فَمَعْنَى المَثَال: زيدٌ أَبْعَدُ النَّاسِ منَ الكَذب؛ لفَضْله مِنْ غَيره، فَـ (مِنْ) المَذْكُورَةُ لَيسَت الجَارَّةَ للمَفضول، بَلْ مُتَعلقَةٌ بِـ (أَفْعَل)؛ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى البُعْد، لَا مَا فِيهِ مِنَ المَعْنى الوَضْعِيِّ، وَالمُفضلُ عَلَيْهِ مَتْرُوكٌ أبداً مَعَ (أَفْعَل) هَذَا؛ لقصد التَّعْمِيم، وَلَوْلَا خشيَةُ الإِسهابِ لأَورَدْتُ لَكَ أَمْثِلَةً كَثِيرَةً مِنْ هَذَا البَابِ، لِتَقِفَ مِنْهَا عَلَى العَجَبِ العُجَابِ». المغني: ٧٠٩-٧١٠.

[إذَنْ]

قال الزّركشيُّ[1]: « وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ فِي (التَّذْكِرَة): ذَكَرَ لِي عَلَمُ الدِّين القمَّنِيُّ[2] أَنَّ القَاضِيَ تَقِيَّ الدِّين بْنَ رَزِين[3] كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (إِذَنْ) عِوَضٌ مِنَ الجُمْلَةِ المَحْذُوفَةِ، وَلَيْسَ هَذَا بِقَوْلٍ نَحْوِيٍّ. انْتَهَى».

[مِنَ الأَبياتِ المُشكلةِ الإعرابِ]

قَالَ أَبُو نُوَاسٍ[4]: [المديد]

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ

قَالَ العَينِيُّ[5]: «وَقَالَ الشَّيْخُ أَثِيرُ الدِّين فِي كِتَابِهِ (التَّذْكِرَة)[6]: وَلَمْ أَرَ لِهَذَا البَيْتِ نَظِيراً فِي الإِعْرَابِ إِلَّا بَيْتاً فِي قَصِيدَةٍ لِلمُتَنَبِّي يَمْدَحُ بِهَا بَدْرَ بنَ عَمَّارٍ الطَّبَرِسْتَانِيَّ[7]،

(١) البرهان في علوم القرآن ٤: ١٨٨. والنّصّ في: الإتقان في علوم القرآن ٢: ١٨٢-١٨٣، ومعترك الأقران ٢: ٥٤، والزّيادة والإحسان ٨: ٣١، وروح المعاني ٧: ٢٦٢.

(٢) هو: أَحمَدُ بنُ إبْرَاهِيمَ بن حَسَنِ بن إبْرَاهِيمَ القُرشِيُّ البَهنسِيُّ، عَلَمُ الدِّين القمَّنِيُّ الضَّرِيرُ، الفقيهُ القاضي. وُلِدَ سنة ٦٢٠ هـ، وتوفّي سنة ٦٨٦هـ. ترجمته في: الوافي بالوفيات ٦: ١٣٧-١٣٨.

(٣) هو: مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن رزين بن مُوسَى بن عِيسَى بن مُوسَى، تَقِيّ الدّين الشَّافِعِي الحَمَوِيُّ العامريُّ، كَانَ فَقِيهاً عَارِفاً بمذهب الشَّافِعِيِّ. توفّي سنة بِالْقَاهِرَة سنة ٦٨٠هـ. ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣: ١٥-١٦.

(٤) عُزِيَ البيتُ إلى أبي نُوَاس -وليس في ديوانه-، وهو له في: توضيح المقاصد: ٢٢٩، والمغني: ٢١١، ٨٨٦، والمقاصد النّحويّة: ٤٨٢، والخزانة ١: ٣٤٥، وشرح أبيات المغني ٤: ٣. وبلا عزو في: سِفْر السَّعادة للسَّخَاوِيِّ: ٨٤٢، والمقاصد النّحويّة: ٤٨٣، والأشباه والنّظائر النّحويّة ٣: ٤٣٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٤.

(٥) المقاصد النّحويّة: ٤٨٤. وَالنّصُّ في: شرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ٤. والنَّصُّ إلى قوله: (... بتقديمه وتأخيره) في: الخزانة ١: ٣٤٦. وبعضه في: الأشباه والنّظائر النّحويّة ٣: ٣٠٧.

(٦) أَنْشَدَ أَبُو حَيَّانَ بيتَ أَبِي نُوَاس في (التّذكرة) في ثلاثة مواضعَ، فَفِي الأَوَّل نَقْلاً عَنْ مَسَائِل أَبِي نِزَار، وَفِي الثَّاني نَقْلاً عَن ابن جنّي، وفِي الثَّالث عن ابن النّحّاس في (التّعليقة على المقرّب)، وَلَيْسَ القَولُ الَّذِي نَقَلَهُ العَيْنِيُّ في أَحَدِها، فَلَعَلَّ تَعْلِيقَ أَبِي حَيَّانَ قَدْ سَقَطَ عِنْدَ نَسْخِ المَخْطُوطِ، أَوْ لَعَلَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخرَ. انظر: تذكرة النّحاة: ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥.

(٧) أبو الحسين بَدْرُ بنُ عَمَّار بن إسْمَاعِيلَ الأسديُّ الطَّبَرِسْتَانيُّ، وَكَانَ ابنُ عَمَّار أَمِيراً عَلَى طَبَرِيَّةَ، وَكَانَ يَتَقَلَّدُ حَربَ طَبَرِيَّةَ لمحمَّد بن رَائِق الموصليِّ (ت: ٣٣٠هـ)، ثُمَّ أَضَافَ ابنُ رَائِق إِليه إمرةَ السَّاحِلِ. وكانَ المُتَنَبِّي مَدَحَ ابنَ عَمَّار بقَصَائِدَ عِدَّة. انظر: تاريخ الطّبريّ ١١: ٣٢٢، والفسر ١: ٩٦٣، ٢: ٦٢٦، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقيّ ٣: ١٢٠.

يَقُولُ فِيهَا[1]: [الرَّمل]

لَيْسَ بِالمُنكَرِ أنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً غَيرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

فَـ (العِرَابُ) مَرْفُوعٌ بِـ (مَدْفُوعٍ)، وَمَنْ جَعَلَهُ مُبْتَدأً فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: (العِرَابُ غَيرٌ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ)، وَ(العِرَابُ) جَمْعٌ، فَلاَ أَقَلُّ مِنْ أَنْ يَقُولَ: (غَيرٌ مَدْفُوعَةٍ)؛ لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ لَا يَتَغَيَّرُ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ بِتَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ، تَقُولُ: (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وَ: (طَالِعَةٌ الشَّمْسُ)، لَا يَجُوزُ: (طَالِعٌ الشَّمْسُ)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: (الشَّمْسُ طَالِعٌ)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ».

[خروجُ النّداءِ إلى الاستهزاءِ]

قَالَ العديلُ بنُ الفرخ[2]: [الرَّجز]

أَوْعَدَني بالسِّجْن وَالأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

قَالَ العَينِيُّ[3]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): «قَولُهُ: (رِجْلِي): مُنَادًى عَلَى طَرِيقِ الاسْتِهْزَاءِ بِالمَوْعِدِ».

(١) البيت في: الفسر ١: ٤٥٣، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقيّ ١: ٢٦٣.

(٢) الرَّجَز للعديل بن الفرخ في: شعره: ٣٦٧، والمقاصد النّحويّة: ١٦٧٣، والخزانة ٥: ١٨٨، والدّرر اللوامع ٤: ٤٠٢. والثّاني بلا عزو في: تذكرة النحاة: ٤٥٧. الأداهمُ: جمعُ (الأدهم)، وهو القيدُ. شثنةٌ: غليظةٌ. المناسمُ: جمع (المنسم)، وهو أسفلُ خفِّ البعير.

(٣) المقاصد النّحويّة: ١٦٧٣. وهو في: الخزانة ٥: ١٨٨، وفيه: (مَا قَالَه أَبُو حَيَّان فِي تَذكرته وَمن خطِّه نقلتُ، وَهُوَ: أَنْ يكون رجْلي ...).
قَالَ مُحَقِّقُو (المقاصد النّحويّة): «قَولُ أَبِي حَيَّانَ لَيْسَ فِي (التّذكرة)، كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ، وإِنَّما هُوَ فِي كتابه الكبير: (التّذييل والتّكميل)، باب البدل، في الجزء الرّابع، مخطوط». المقاصد النّحويّة: ١٦٧٣، حاشية رقم ٥.
قلتُ: بلْ هُوَ فِي (التّذكرة)، كما نصَّ العينيّ والبغداديُّ، وهو أيضاً في (التّذييل والتّكميل)، نصَّ على ذلكَ أيضاً الشّنقيطيُّ، قال: «قالَ الدّماميني في (شرح التّسهيل): هَذَا عَلَى أحد الوجوه المقولة في البيت. وقيلَ: (رجلي) منادى استهزاء بوعيده، وقيل: هو مِنَ العطف على معمولي عاملين، أي: (أوعد بالأداهم رجلي). وهذا لفظ أبي حَيَّانَ في (شرح التّسهيل)». الدّرر اللّوامع ٤: ٤٠٢.

[نِدَاءُ الضَّمِيرِ]

قَالَ العَينيُّ[1]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ[2]: وَأَمَّا (يَا أَنْتَا) فَشَاذٌّ؛ لِأَنَّ الموضِعَ مَوضِعُ نَصْب، وَ(أَنْتَ) ضَمِيرُ رَفْع، فحقُّهُ أَلَّا يَجُوزَ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي (إِيَّاكَ)، لَكِنَّ بعضَ العَرَب قَدْ جَعَلَ بَعْضَ الضَّمَائِرِ نَائِباً عَن غَيره، كَقَوْلِهم: (رَأَيْتُكَ أَنْتَ)، بِمَعْنى: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ)، فَنَابَ ضَمِيرُ الرّفْعِ عَنْ ضَمِيرِ النَّصْب، وَكَذَلِكَ قَالُوا: (يَا أَنْتَا)، والأَصْلُ (يَا إِيَّاكَ). وَقد يُقَالُ: إِنَّ (يَا) فِي (يَا أَنْتَ) حَرْفُ تَنْبِيه، وَ(أَنْتَ) مُبْتَدأٌ، وَ(أَنتَ) الثَّانِيَةُ تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ[3].

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُور[4]: وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ[5] إِلَّا نَادِراً، وَالأَسْمَاءُ كُلُّهَا تُنَادَى، إِلَّا المُضْمَرات. أَمَّا ضَمِيرُ الغَيْبَة وَضميرُ المُتَكَلِّم فَهُمَا مُنَاقِضَانِ لِحَرْف النِّدَاء؛ لِأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ يَقْتَضِي الخِطَابَ، وَلَمْ يُجْمَعْ بَينَ حَرْفِ النِّدَاءِ وَالضَّمِيرِ المُخَاطَب؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُغْنِي عَنِ الآخَرِ، فَلَمْ يُجْمَعْ بَينهمَا إِلَّا فِي الشِّعْرِ، مثلُ قَوْلِهِ[6]: [الرَّجز]

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَنْتَا
أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جِعْتَا

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ (يَا) تَنْبِيهاً[7]، وَجَعَلَ (أَنْتَ): مُبْتَدأً، وَ(أَنتَ) الثَّانِي إِمَّا تَوْكِيداً[8]، أَوْ مُبْتَدأً، أَوْ فَصْلاً، أَوْ بَدَلاً. انتهى[9].

(١) المقاصد النّحويّة: ١٧٠٩-١٧١٠. والنصّ في: الخزانة ٢: ١٤٠-١٤١، وشرح شواهد التّحفة الورديّة ٢: ٥٩-٦٠. وانظر: توضيح المقاصد: ١٠٥٣-١٠٥٤.

(٢) في الخزانة: (وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي تَذْكِرَتِه).

(٣) الكلمة ليست في الخزانة.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٧، ١٢٨، والمقرّب ١: ١٧٦.

(٥) في الخزانة: (المضمر).

(٦) الرَّجزُ بهذه الرّواية في: أمالي ابن الشّجريّ ٢: ٣٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٧، ١٢٨، والمقاصد النّحويّة: ١٧٠٩، والخزانة ٢: ١٤٠. وهو لسالم بن دارةَ الغطفانيّ برواية: (يا مرُّ يا بنَ واقع يا أنتا) في: نوادر أبي زيد: ٤٥٥، والإيضاح في شرح المفصّل ١: ٢٢١، وهي الرّواية الأشهر. وروي: (يا أبجرَ بن أبجر يا أنتا).

(٧) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَولِه: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ): إِنَّ (يَا) للتَّنبيه، وَ(إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ. شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٨٣. وانظر: شرح التصريح ٢: ٢٠٧-٢٠٨، وتمهيد القواعد: ٣٥٢٧.

(٨) في الخزانة: (تأكيداً).

(٩) (انتهى. وقال أبو حيان): ليست في الخزانة.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ العَرَبَ لَا تُنَادِي ضَمِيرَ المُتَكَلِّم، فَلَا تَقولُ: (يَا أَنَا)، وَلَا ضَمِيرَ الغَائِب، فَلَا تَقولُ: (يَا إِيَّاهُ)، وَلَا (يَا هُوَ)، فَكَلَامُ[1] جَهَلَةِ الصُّوفِيَّةِ فِي نِدَاء اللهِ تَعَالَى: (يَا هُوَ)[2] لَيْسَ جَارِياً عَلَى كَلَامِ العَرَبِ[3]».

[البدلُ]

قال السّيوطيُّ[4]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): البَدَلُ لُغَةً: العِوَضُ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي الاصْطِلَاحِ. فَالبَدَلُ أَحَدُ التَّوَابِعِ، يَجْتَمِعُ مَعَ المُبْدَلِ مِنْهُ، وَبَدَلُ الحَرْفِ مِنْ غَيْرِهِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَصْلًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ المُبْدَلِ مِنْهُ. وَالعِوَضُ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ[5]، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا ضرُورَةً. وَرُبَّمَا اسْتَعْمَلُوا العِوَضَ مُرَادِفاً لِلبَدَلِ فِي الاصْطِلَاحِ».

[عطفُ الفعلِ على الفعلِ]

قال السّيوطيّ[6]: «وَفِي (التَّذْكِرَة) لِأَبِي حَيَّانَ: ذَكَرَ بَعْضُهُمْ[7] أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتُرِطَ اتِّحَادُ الزَّمَانِ فِي عَطْفِ الفِعْلِ عَلَى الفِعْلِ؛ لِأَنَّ العَطْفَ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ المُخْتَلِفَيْنِ، لَا يَجُوزُ عَطْفُ المُخْتَلِفَيْنِ فِي الزَّمَانِ.

(١) من هنا في: سهم الألحاظ: ٣٩، وفيه: (وقولُ جَهَلَةِ ...).
(٢) انظر: البحر المحيط ١: ٢١٤-٢١٥.
(٣) في الخزانة: (عَلَى كَلَام العَرَب. انتهى كَلَامُ أبي حَيَّانَ). وفي سهم الألحاظ: (عَلَى كَلَام العَرَب. هذا كلامه).
(٤) الأشباه والنّظائر النّحويّة ١: ١٩٨، والاقتراح في أصول النّحو: ٥٧. ونقلَ الكفويُّ النّصَّ بغير عزوٍ في: الكليات: ٢٣١. وانظر: الخصائص ١: ٢٦٥-٢٦٦، وفيض نشر الانشراح: ٣٧٣-٣٧٤.
(٥) في الكليات: ٢٣١: (... والعوضُ لَا يكون في مَوضع المعوض عَنهُ؛ أَلا ترى أَنَّ العوَضَ في (اللَّهُمَّ) في آخر الاسم، والمعوض عَنهُ فِي أَوَّله؛ لأَنَّ طَرِيقَة العَرَب أَنَّهم إِذا حَذَفُوا مِنَ الأَوَّل عَوَّضُوا آخراً، مثل: (عدَّة) وَ(زَنَة)، وَإِذا حَذَفُوا مِنَ الآخر عَوَّضُوا أَوَّلاً، مَثل: (ابْن) فِي (بَنو)، وَرُبمَا اجْتمعَا ضَرُورَةً، وَرُبمَا استعملوا العِوَضَ مرادفاً للبدل فِي الِاصْطِلَاح).
(٦) الاقتراح في أصول النّحو: ٢٠٣. وانظر: فيض نشر الانشراح: ٨٠٤-٨٠٥.
(٧) لم أقف على صاحب هذا القول. وانظر الحاشية الآتية.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَهَذَا مِنْ حَمْلِ الأَصْلِ عَلَى الفَرْعِ؛ لِأَنَّ العَطْفَ أَصْلُ التَّثْنِيَةِ[1]، إِلَّا أَن يُدَّعَى أَنَّهُ فِي الفِعْلِ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ فِي الاسْمِ».

[(كَلَّا) بِمَعْنَى (سَوْفَ)]

قَالَ السّيوطيّ[2]: «وَقَالَ الفَرَّاءُ وَابْنُ سَعْدَانَ: بِمَعْنَى (سَوْفَ)، وَحَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)».

[تأصيلُ كَلمةٍ، أعربيةٌ أم معرَّبةٌ؟]

قَالَ السّيوطيّ[3]: «وَقَالَ سلامةُ الأنباريُّ[4] في (شرح المقامات): (الكُسّ) و(الْسُّرم) لُغَتَانِ مُوَلَّدَتَانِ، وَلَيْسَتَا بِعَرَبِيَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ (فَرْجٌ) وَ(دُبُرٌ).

قُلْتُ: فِي لَفْظَةِ (الكُسِّ) ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ لِأَهْلِ العَرَبِيَّةِ: أَحَدُهَا هَذَا. والثّاني أَنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَرَجَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)[5]، وَنَقَلَهُ عَنِ الإِسْنَوِيِّ[6]

(١) أَصْلُ التَّثْنِيَةِ العَطفُ، وهو مِنْ قَوْلِنَا: (ثَنَيتُ العُودَ)، إِذَا عَطَفْتُهُ. وَكَانَ الأَصْل أَنْ يُعْطَفَ اسْمٌ عَلَى اسْم، فَقَولُنَا: (قَامَ الزّيدَان)، مَعْنَاهُ: (قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ)، فَاكْتَفَوْا باسم وَاحد وَحرف، وَجَعلُوهُ عِوَضاً مِنَ المُتَعَاطِفَين؛ اختصاراً. فَكَمَا لَا يَجْتَمِعُ الفِعْلُ وَالاسمُ فِي التَّثْنِيَةِ، كَذَلِكَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي العَطْف، فَلذلِكَ لَا تُعطَفُ الأسماءُ عَلَى الأَفعال، وَلَا الأفعالُ على الأَسماء. وانظر: الأصول ١: ١٨٤-١٨٥، ٢: ١٥٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٣٧، والمقرّب ١: ٢٣٦، والهمع ١: ٤٢، ٣: ٢٢٤.

(٢) الإتقان ٢: ٢٦٢، والنَّصُّ في: معترك الأقران ٢: ٢٤٩، والزّيادة والإحسان ٨: ١٣٢. وانظر: الهمع ٤: ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) المزهر ١: ٢٤٧.

(٤) سَلامَة بن عبدالبَاقِي بن سَلامَة النَّحْويّ الضَّرير أَبُو الخَيْر، مِنْ أهلِ الأنبار، وَله: (شرح مقامات الحريريّ). توفّي سنة ٥٩٠هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٥٩٣.

(٥) أنشد أبو حيَّان عَنْ عَاصِم بْنِ الحَدَثَانِ، في كِتَاب (المُفَاحَشَات) رجزاً لرجل من الأعاريب، دونَ أنْ يعلِّق على البيتِ في ذَلك الموضِعَ، وكلام السّيوطيّ يشير إلى أن أبا حيَّانَ تكلَّم في البيتِ، ولعلَّه أعادَ ذكره في القسم المفقود من التّذكرة. واستَشهد من تبع أبا حيَّانَ بالبيت على أنَّ هذه اللّفظة عربيّة. انظر: تذكرة النّحاة: ٥٩.

(٦) عبدالرَّحِيم بن الحسن بن عَلِيّ بن عمر بن عَلِيّ بن إبْرَاهِيم الأَمَوي، جمال الدّين أَبُو مُحَمَّد الإِسْنَويّ، الفَقِيه الشَّافِعِي الأصولي النَّحْويّ العَرُوضي، ومِنْ تصانيفِه فِي الفِقْه: (المهمّات على الرَّوْضَة). توفّيَ سنةَ ٧٧٢هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٩٢-٩٣.

في (المُهِمَّات)[1]، وَكَذا الصَّغانيُّ[2] في كِتاب (خَلْق الإنْسَان)[3]، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الزَّرْكَشي[4] في (مُهِمَّات المُهِمَّات)[5]، وَالثَّالِث أَنَّهُ فَارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وَهُو رَأْيُ الجُمْهُور، مِنْهُمُ المُطَرِّزيُّ[6] في (شَرْحِ المَقَامَاتِ)، وَقَدْ نَقَلْتُ كَلَامَهُمْ فِي الكِتَابِ الَّذِي أَلَّفْتُهُ فِي (مَرَاسِمِ النِّكَاحِ)[7]».

[الفرقُ بينَ: أَخْبَرَنَا سَمَاعاً أَوْ قِرَاءَةً]

قال السّيوطيّ[8]: «قَوْلُ الرَّاوي: (أَخْبَرَنَا سَمَاعاً أَوْ قِرَاءَةً) هُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ: (أَتَيْتُهُ سَعْياً)، وَ: (كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً)، وَلِلنُّحَاةِ فِيهِ مَذَاهِبُ[9]: أَحَدُهَا، وَهُوَ

(١) المهمات في شرح الرّوضة والرّافعيّ ٧: ٥٠١-٥٠٢.

(٢) الحسنُ بنُ مُحَمَّدِ بن الحسن العَدويُّ العمريُّ، رَضي الدّين الصَّغَانيُّ، وَيُقَالُ: الصَّاغَانِي، صاحب (العباب الزاخر)، وغيره. تَوفّي سنة ٦٥٠هـ. ترجمته في: بَغية الوعاة ١: ٥١٩-٥٢٠.

(٣) لعل الصّواب أنّ الكتاب -الّذي فيه النّصّ المشار إليه - ليس للصّغانيّ، بل لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبدالرحمن، وهو في: خلق الإنسان في اللّغة للحسن بن أحمد: ٢٥٧.

(٤) محمَّدُ بنُ بهادرَ بن عبدالله التركيّ المصريّ، بدرُ الدّين الزّركشيُّ، عالمٌ بالفقه والأصول والحديث. توفّي سنة ٧٩٤هـ. انظر ترجمته وافية في: البرهان في علوم القرآن ١: ٣-١٢ (مقدمة التحقيق)، وسلاسل الذّهب: ٢٦-٥٢ (مقدمة التحقيق).

(٥) لم يُذكَر هذا العنوان ضمن مصنفات الزّركشيّ، وإن صحّ، فلعلّه كتابه: (خادم الرافعيّ والرّوضة في الفروع)، فقد جمع هذا الأخير على طريق (المهمات) للإسنويّ. انظر: البرهان في علوم القرآن ١: ٧.
و(مهمات المهمات) هو عنوان كتاب صنفه الحافظ زين الدّين العراقيّ (ت: ٨٠٦هـ)، وآخر صنّفه عمر بن مجد السّراج الزّبيديّ المعروف بالفتى (ت: ٨٨٧هـ)، وكلاهما اختصر في مصنفه كتاب (المهمات) للإسنويّ. انظر: كشف الظّنون: ١٩١٤.

(٦) بِرهانُ الدّين نَاصرُ بنُ عبدِ السَّيِّد بن عَليّ بن المُطَرِّز، أَبُو الفَتْح النَّحْويّ الأديب، المَشْهُور بالمطرزيّ، مِنْ أَهْلِ خوارزمَ، برَع في النَّحْو، واللّغة، وَالفِقْه على مَذْهَب الحَنَفِيَّة. من تصانيفه: (الإيضاح، شرح مقامات الحَريريّ). توفّي سنةَ ٦١٠هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٣١١.
ولم أقف على القول في كتابه: (الإيضاح، شرح مقامات الحريريّ).

(٧) الوشاح في فوائد النّكاح: ١٧٦-١٧٧.

(٨) تدريب الرّاوي ١: ٤٣٣.

(٩) انظر تفصيل الآراء في: الكتاب ١: ٣٧٠-٣٧٢، والمقتضب ٣: ٢٣٤، ٤: ٣١٢، والأصول ١: ١٦٣-١٦٤، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٢٥٧-٢٥٨، والنّكت للأعلم ١: ٥٣١-٥٣٣، وشرح المفصّل ٢: ١٢-١٣، وارتشاف الضّرب: ١٥٧٠-١٥٧١.

رَأْيُ سِيبَوَيْهِ: إِنَّهَا مَصَادِرُ وَقَعَتْ مَوْقِعَ (فَاعِل) حَالاً، كَمَا وَقَعَ المَصْدَرُ مَوْقِعَهُ نَعْتاً، فِي: (زَيْدٌ عَدْلٌ)، وَأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا إِلَّا مَا سُمِعَ، وَلَا يُقَاسُ، فَعَلَى هَذَا اسْتِعْمَالُ الصِّيغَةِ المَذْكُورَةِ فِي الرِّوَايَةِ مَمْنُوعٌ؛ لِعَدَمِ نُطْقِ العَرَبِ بِذَلِكَ. وَالثَّانِي، وَهُوَ لِلْمُبَرِّدِ: لَيْسَتْ أَحْوَالاً، بَلْ مَفْعُولَاتٌ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظِهَا، وَذَلِكَ المُضْمَرُ هُوَ الحَالُ، وَأَنَّهُ يُقَالُ فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ المُتَقَدِّمُ، وَعَلَى هَذَا تُخَرَّجُ الصِّيغَةُ المَذْكُورَةُ، بَلْ كَلَامُ أَبِي حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) يَقْتَضِي أَنَّ (أَخْبَرَنَا سَمَاعاً) مَسْمُوعٌ، وَ: (أَخْبَرَنَا قِرَاءَةً) لَمْ يُسْمَعْ، وَأَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الأَوَّلِ عَلَى هَذَا القَوْلِ. القَوْلُ الثَّالِثُ، وَهُوَ لِلزَّجَّاجِ: قَالَ بِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ فَلَا يُضْمَرُ، لَكِنَّهُ مَقِيسٌ. الرَّابِعُ، وَهُوَ لِلسِّيرَافِيِّ، قَالَ: هُوَ مِنْ بَابِ (جَلَسْتُ قُعُوداً)، مَنْصُوبٌ بِالظَّاهِرِ، مَصْدَراً مَعْنَوِيّاً».

[هَلْ يُشْتَرَطُ إِفَادَةُ المُخَاطَبِ شَيْئاً يَجْهَلُهُ؟]

قَالَ السّيوطيّ[1]: «وَهَلْ يُشْتَرَطُ إِفَادَةُ المُخَاطَبِ شَيْئاً يَجْهَلُهُ؟، قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: نَعَم، وَجَزَمَ بِهِ ابنُ مَالِك، فَلَا يُسَمِّي نَحْوَ: (السَّمَاءُ فَوقَ الأَرْض)، وَ(النَّارُ حَارَّةٌ)، و(تَكَلَّمَ الرَّجُلُ)، كَلَاماً. وَالثَّانِي: لَا، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ، قَالَ: وَإِلَّا كَانَ اَلْشيءُ الوَاحِدُ كَلَاماً وَغَيرَ كَلَام، إِذَا خُوطِبَ بِهِ مَنْ يَجْهَلُهُ، فَاسْتَفَادَ مَضْمُونَهُ، ثُمَّ خُوطِبَ بِهِ ثَانِياً. وَمَحَلُّ الخِلَافِ مَا إِذَا ابْتُدِئَ بِهِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، كَمَا أَنَّ (النَّارَ حَارَّةٌ)، بِلَا خِلَافٍ، ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)». انتهى كلام السّيوطيّ.

وَقَالَ ابنُ طولونَ[2]: «وَأَمَّا نَحْوَ: (السَّمَاءُ فَوْقَنَا)، وَ(الأَرْضُ تَحْتَنَا)، فَالأَصَحُّ أَنَّهُ كَلَامٌ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى النِّسبَةِ التَّامَّةِ، وَهُوَ يُحَقِّق كَوْنَهُ كَلَاماً».

(١) الهمع ١: ٢٩-٣٠.

(٢) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ١: ٤٢.

[عنْ كتابِ (ثمارِ الصّناعةِ) للجليسِ الدّينوريّ]

قَالَ السّيوطيّ[1]: «الحُسَيْنْ بن هبة الله الدينَوَري المَعْرُوف بالجليس، النَّحْويّ أَبُو عبدالله، أَكثرَ أَبُو حَيَّان في (التَّذْكِرَة)[2] من النَّقْل عَنهُ، وَذكره الشَّيْخ مجد الدّين في (البلْغَة)[3]، فَقَالَ: لَهُ كتاب (ثمار الصِّنَاعَة) في النَّحْو.

قُلْتُ: نَقَلَ عَنهُ ابْن مَكْتُوم[4] في (تَذكِرَته)[5] أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: علل النَّحْو المَشْهُورَة، أَربعٌ وَعِشْرُونَ[6] عِلّةً: عِلّةُ سَماع، عِلّةُ تَشْبِيه، عِلّةُ اسْتِغْنَاء، عِلّةُ استثقال، عِلّةُ فرق، عِلّةُ توكيد، عِلّةُ تعويض، عِلّةُ نَظِير، عِلّةُ نقيض، عِلّةُ حمل على المَعْنى، عِلّةُ مشاكلة، عِلّةُ معادلة، عِلّةُ قرب ومجاورة، عِلّةُ وجوب، عِلّةُ جَوَاز، عِلّةُ تَغْلِيب، عِلّةُ اخْتِصَار، عِلّةُ تَخْفِيف، عِلّةُ دلَالَة حَال، عِلّةُ أصل، عِلّةُ تَحْلِيل، عِلّةُ إِشْعَار، عِلّةُ تضَاد، عِلّةُ أَوْلَى.

وَقَدْ بَيَّنْتُهَا مَشْرُوحَةً مُمَثَّلَةً في (تَذْكِرَتي)[7]، ثمَّ في (الطَّبَقَات الكُبْرَى)[8]، نَاقِلاً لذَلِك مِنْ كَلَام ابْنِ مَكْتُومٍ، وَأبي حَيَّانَ، وَغَيرِهِمَا».

---

(١) بغية الوعاة ١: ٥٤١.

(٢) لم يرد ذكره في القسم المطبوع من (تذكرة النَّحاة).

(٣) البلغة: ١٢٣.

(٤) أَحْمد بن عبدالقَادر بن أَحْمد بن مَكْتُوم بن أَحْمد ابْن مُحَمَّد بن سليم بن مُحَمَّد القَيْسي تَاج الدّين أَبُو مُحَمَّد الحَنَفِيّ النَّحْويّ، وَأخذ النَّحْو عَن البَهَاء بن النّحاس، ولازم أَبَا حَيَّان دهراً طَوِيلاً. توفّي سنة ٧٥٩هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٣٢٦-٣٢٧.

(٥) (التّذكرة) لابن مكتوم، تقعُ في ثلاث مجلدات، وسمَّاها: (قيد الأوابد)، أكثر السّيوطيّ النقلَ عنها. والكتاب من الآثار النفيسة التي لم تصل إلينا.

(٦) الذي في الكتاب المطبوع ثلاث وعشرون علة، ولم يذكر فيه: (علّةُ جواز). ثمار الصّناعة: ١٣٥.

(٧) كتاب (التّذكرة) للسّيوطيّ، وَتُسمَّى: (الفلكُ المشحون)، تقع في خمسينَ مجلداً لطافاً، وهي في فنون شتَّى، و لم تصل إلينا. وهي غير: (الكنز المدفون والفلك المشحون) المنسوب خطأً للسيوطيّ. انظر: نزهة النّاظرين: ١٢.

(٨) صنَّف السّيوطيّ كتاب (طَبقات النّحويّين)، في سبع مجلدات، وَهُوَ (الطّبقات الكبرى)، ثُمَّ لَخَّصَهُ في مُجَلّد ضَخم، هُوَ (الطّبقات الوسطى)، ثُمَّ اختصره ثانيةً في كِتابِ (بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنَّحاة)، ولم يصِلْ إلينا غيرُ الأخيرِ.

[الحملُ عَلَى المَعْنَى]

قَالَ المناويُّ[1]: «في (تَذْكِرَةِ) أَبِي حَيَّانَ: سَأَلَنِي قَاضِي القُضَاةِ أَبُو الفَتْح القُشَيْرِيُّ[2] -يَعْنِي ابنَ دَقِيقِ العِيدِ-: مَا وَجْهُ الاسْتِثْنَاءِ الوَاقِعِ فِي خَبَرِ[3]: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَقُومُ فَيُمَضْمِضُ وَيَسْتَنْشِقُ وَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَجَتِ الخَطَايَا مِنْ فِيهِ وَأَنْفِهِ)؟ فَأَجَبْتُهُ: (أَحَدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ، وَ(يَقُومُ فَيُمَضْمِضُ)، وَ(يَسْتَنْشِقُ)، وَ(يَنْتَثِرُ)، صِفَاتٌ لِـ (أَحَدٍ)، وَ(إِلَّا خَرَجَتْ) هُوَ الخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ مَحَطُّ الفَائِدَةِ. وَالمَعْنَى: (مَا أَحَدٌ يَفْعَلُ هَذِهِ الأَشْيَاءَ إِلَّا كَانَ كَذَا)، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ».

[فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ (هود: ١١٢)]

قَالَ الشِّهَابُ الخفاجيُّ[4]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): إِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَاءَ هَذَا التَّشْبِيهُ للاسْتِقَامَةِ بالأَمْرِ؟ قُلْتُ: هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: مِثْلُ مَطْلُوبِ الأَمْرِ؛ أَيْ: مَدْلُولِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: الاسْتِقَامَةُ المَأْمُورُ بِهَا هِيَ مَطْلُوبُ الأَمْرِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مِثْلاً لَهَا؟ قُلْتُ: مَطْلُوبُ الأَمْرِ كُلِّيٌّ، وَالمَأْمُورُ جُزْئِيٌّ، فَحَصَلَتِ المُغَايَرَةُ، وَصَحَّ التَّشْبِيهُ، كَقَوْلِكَ: (صَلِّ رَكْعَتَيْنِ كَمَا أُمِرْتَ). ا.ه.، وفيه تأمل، فتَدَبَّر».

---

(١) فيض القدير ٥: ٤٦٦. وذكر هذه المسألة ابن دقيق العيد في: شرح الإلمام ٤: ٤٣١، إلّا أنَّه لم يذكر أبا حيَّانَ.

(٢) الشَّيْخ تَقِيّ الدّين مُحَمَّدُ بن عَليّ بن وهب بن مُطِيع، تَقِيّ الدّين ابْن دَقِيق العِيد القشيريّ المنفلوطيّ المصْريّ المَالكِي، قاض وعالم بالأصول، له تصانيف، منها: (إحكام الأحكام)، و(الإلمام بأحاديث الأحكام). توفِّي سنة ٧٠٢هـ. ترجمته في: الوافي بالوفيات ٤: ١٣٧-١٤٨.

(٣) لم أقفْ على هذا اللّفظ في أمَّات كتب الحديث. والحديث بلفظ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَقْرَبُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ وَيَنْتَثِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ فَمِهِ وَخَيَاشِيمِهِ مَعَ المَاءِ حِينَ يَنْتَثِرُ) في: مسند أحمد ٢٨: ٢٣٨. وبلفظ: (مَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، خَرَّتْ خَطَايَاهُ مِنْ فِيهِ وَأَنْفِهِ) في: مسند أحمد ٣١: ٤١٣.

(٤) عناية القاضي ٥: ١٤٣. ونقله الآلوسي ببعض اختلاف في: روح المعاني ٦: ٣٤٦. قالَ الآلوسيّ: «وَمِنَ الغَرِيبِ مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي حَيَّان أَنَّهُ قَالَ فِي تَذْكِرَتِهِ: ...»

[فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ﴾ (النّور: ٣٥)]

قَالَ الشِّهَابُ الخفاجيُّ[١]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي (تَذْكِرَتِهِ): فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا لَمْ تَكُنْ شَرْقِيَّةً وَلَا غَرْبِيَّةً، فَمَا هِيَ[٢]؟ قُلْتُ: المَعْنَى: لَيْسَتْ فِي مَشْرَقَةٍ أَبَداً، وَ(المَشْرَقَةُ) المَوْضِعُ الَّذِي لَا يُصِيبُهُ ظِلٌّ، وَمَعْنَى (غَرْبِيَّة): لَيْسَتْ فِي مَقْنَأَةٍ، وَ(المَقْنَأَةُ) المَكَانُ الَّذِي لَا تُصِيبُهُ الشَّمْسُ؛ أَيْ: لَيْسَتِ الزَّيْتُونَةُ تُصِيبُهَا الشَّمْسُ خَاصَّةً، وَلَا الظِّلُّ خَاصَّةً، وَلَكِنْ يُصِيبُهَا هَذَا فِي وَقْتٍ وَهَذَا فِي وَقْتٍ[٣]، وَهُوَ أَحْسَنُ لَهَا، وَإِلَّا فَالشَّرْقِيَّةُ وَالغَرْبِيَّةُ لَا تَخْرُجُ عَنْهُمَا. انْتَهَى».

[تخريجُ (كِلْتَ) عَلى الضّرورَةِ]

قَالَ أَبُو الدّهْمَاءِ[٤]: [الرَّجز]

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ
كِلْتاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[٥]: «وَقَدْ قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): هَذَا البَيْتُ مِن اضْطِرَارِ الشُّعَرَاءِ، و(كِلْتَ) لَيْسَ بِوَاحِدٍ (كِلْتَا)، بَلْ هُوَ جَاءَ بِمَعْنَى (كِلَا)، غَيْرَ أَنَّهُ أَسْقَطَ الأَلِفَ اعْتِمَاداً عَلَى الفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَعَمَلاً عَلَى أَنَّهَا تَكْفِي مِنَ الأَلِفِ المُمَالَةِ إِلَى اليَاءِ، وَمَا مِنَ الكُوفِيِّينَ أَحَدٌ يَقُولُ: (كِلْتَ) وَاحِدَةُ (كِلْتَا)، وَلَا يَدعِي أَنَّ لِـ (كِلَا) وَ(كِلْتَا) وَاحِداً مُنْفَرِداً فِي النُّطْقِ مُسْتَعْملاً، فَإِن ادَّعَاهُ عَلَيْهِ مُدَّعٍ، فَهُوَ تَشْنِيعٌ وَتَفْحِيشٌ مِنَ الخُصُومِ عَلَى قَولِ خُصُومِهِم. انْتَهَى».

(١) عناية القاضي ٦: ٣٨١-٣٨٢. ونقله ببعض اختلافٍ القونويُّ في: حاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ ١٣: ٣٧٠، والآلوسيّ في: روح المعاني ٩: ٣٦١.

(٢) انظر تفصيلاً في: المسائل والأجوبة لابن السِّيْد: ١٦١-١٦٢، وانظر الحواشي ثمَّة.

(٣) إلى هنا في: روح المعاني ٩: ٣٦١.

(٤) الرّجز في: الجيم ٣: ١٥٠. وبلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ٢: ١٤٢، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٥: ٢٩٠، وشرح الرّضيّ على الكافية ١: ٨٣، ٩٣، والتّذييل والتّكميل ١: ٢٥٧، وتوضيح المقاصد: ٣٢٧.

(٥) الخزانة ١: ١٣٢-١٣٣. وانظر المسألة في مصادر تخريج الشّاهد.

[انْتقالُ الضَّمِيرِ مِنْ مُتَعَلّقِ الظّرْفِ إِلَى الظّرْفِ]

أَنْشَدَ: [الطَّويل]

فَـإِنْ يَـكُ جُثْـمَانِي بِـأَرْضٍ سِـوَاكُمُ فَـإِنَّ فُـؤَادِي عِنْـدكِ الدَّهْـرَ أَجْمَـعُ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[1]: «وَرَأَيْـتُ فِي (تَذْكِـرَةِ) أَبِي حَيَّـانَ أَنَّ البَيْـتَ لِكُثَـيِّرٍ عَـزَّةَ، وَقَـالَ: بَعْـدَهُ:

إِذَا قُلْـتُ هَـذَا حِـينَ أَسْـلُو ذَكَرْتُهَـا فظَلَّـتْ لَهَـا نَفـسِي تَتُـوقُ وَتَنْـزَعُ

[قطعُ (قبلُ) وَ(بعدُ) عنِ الإضافةِ لَفظاً وَمَعنًى]

قَالَ الشَّاعِرُ[2]: [الوافر]

فَسَـاغَ لِيَ الـشَّرَابُ وَكُنْـتُ قَبْـلٌ أَكَادُ أَغُـصُّ بِالمَـاءِ المَعِـينِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[3]: « ... وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو حَيَّان فِي (تَذكِرَتِه) عَنِ الكسَائِيِّ:

. . . . . أَكَادُ أَغُـصُّ بِالْمَـاءِ المَعِـينِ

(١) الخزانة ١: ٣٩٧، وحاشية على شرح بانت سعاد ٢: ٣٠٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٣٣٩.
والبيتان لجميل بثينة في: أمالي القالي ١: ٢١٧، والمقاصد النّحويّة: ٤٩٥، والمصادر المذكورة في الحاشية السّابقة. ولكثيّر عزَّة: في: أمالي ابن الشّجريّ ١: ٥، والإيضاح في شرح المفصّل ١: ١٥٤، وتمهيد القواعد: ١٠٠٧، وديوان كثير: ٤٠٩. والثّاني للأحوص في: الزّهرة: ١٧٨، وشعر الأحوص: ١٤٠. وعجز الأوّل بلا عزو في: ارتشاف الضّرب: ١١٢٢، والتّذييل والتّكميل ٤: ٥٥.

(٢) البيت بهذه الرّواية بلا عزو في: اشتقاق أسماء الله: ١٩٠، والنّكت للمجاشعيّ: ٣٨٧. والبيت برواية: (... بالماء الحميم) ليزيد بن الصّعق في: أشعار السّتّة الجاهليّين ١: ٢٤٠، ولعبدالله بن يعرب في: المقاصد النّحويّة: ١٣٤٨، والخزانة ١: ٤٢٩. وبلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٣٢٠، ٣٢١.
وأنشده أَبُو حَيَّانَ بغير عزوٍ عن غلامِ ثعلبٍ برواية: (وكُنتُ قَبلاً ... بِالمَاءِ الحَمِيْمِ) في: تذكرة النّحاة: ٥٢٧.

(٣) الخزانة ١: ٤٢٩-٤٣٠.

لَكِنَّـهُ رَوَاهُ عَنـهُ: (وَكُنْـتُ قَبْـلُ) بالرَّفْـعِ وَالتَّنْويـن، ثـمَّ قَـالَ: قَـالَ الفَـرَّاءُ[1]: هَـذَا التَّنْوِيـنُ نَظِـيرُ تَنْوِيـنِ المُنَـادَى المُفْـرِدِ إِذَا لَحِقَـهُ التَّنْوِيـنُ فِي ضَرُورَةِ الشِّـعْرِ، كَمَا قَالَ[2]: [الرَّمل]

قَدَّمُـوا إِذْ قِيـلَ: قيـسٌ قَدِّمُـوا وَارْفَعُـوا المَجْـدَ بِأَطْـرَافِ الأَسَـلْ

أَرَادَ: (يَا قَيْسُ)، فَنَوَّنَهُ ضَرُورَةً، والأجودُ النَّصْبُ، كَمَا قَالَ الآخَرُ[3]: [الطَّويل]

فَطِرْ خَالِداً إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً وَلَا تَقَعَـنَّ إِلَّا وَقَلْبُـكَ طَائِـرُ

قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ: وَهَـذَا الَّـذِي اخْتَـارَهُ الفَـرَّاءُ مِـنْ نَصْـبِ المُنَـادَى المُفْـرِدِ فِي الـضَّرورَة هُـوَ مَذْهَـبُ أَبِي عَمْـرو وَأَصْحَابِـه، وَالمَذْهَـبُ الأَوَّلُ -وَهُـوَ رَفْعُـهُ مُنَوَّنـاً- مَذْهَـبُ الخَلِيـلِ وَسِـيبَوَيْهِ وَأَصْحَابِهِـمَا[4]، وَمَذْهَـبُ أَبِي عَمْـرٍو أَقْيَـسُ. ا. هـ.».

[مناقشةُ بيتٍ مِنَ الشِّعرِ]

قَالَ لَبِيدٌ[5]: [الكامل]

حَتَّـى تهجَّـرَ فِي الـرَّواحِ وَهَاجَـهُ طَلَـبُ المُعَقِّـبِ حَقَّـهُ المَظْلُـومُ

(١) معاني القرآن للفرَّاء ٢: ٣٢١.

(٢) البيت للبيد في: ديوانه: ١٣٠، وتمهيد القواعد: ٣٥٥٣، وبلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٣٢١، والخزانة ١: ٤٣٠، ٦: ٦٠٥.

(٣) البيت برواية: (إلّا وقلبك حاذرُ) لورقة بن زهير في: تاريخ ابن الورديّ ١: ٦٥، وبلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٣٢١، وضرائر الشعر: ٢٦، وفيه: (فطر خالدُ ... وقلبك خافق)، ومثل المقرّب: ٢٠٤، وتمهيد القواعد: ٣٥٥٤، والخزانة ٦: ٥٠٦.
قلت: وأنشده أَبُو حَيَّانَ بغير عزو عن ابن عصفور برواية: (... وقلبك خافق) في: تذكرة النّحاة: ٦٨٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢: ١٩٩-٢٠١، وارتشاف الضَّرب: ١٨١٧ .

(٥) البيت في: ديوان لبيد: ١٨٦، ومعاني القرآن للفرّاء ٢: ٦٦، والمسائل البصريّات: ٧٤٧، والمحتسب ٢: ١٣، والإفصاح للفارقيّ: ٣٤٢، والتّذييل والتّكميل ١١: ٩٤.
وأنشدَ أبو حيَّان البيتَ في (باب الإعمال)، تَعقيباً على كلام لابن النَّحَّاس في (التّعليقة على المقرَّب)، ثُمَّ عَقَّبَ أَبُو حَيَّانَ بِقَولِهِ: «قَدْ بَيَّنا أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا ذَكَرَ فِي الطَّرَّةِ قَبْلُ». تذكرة النّحاة: ٣٤٧.

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): أَنْشَدَهُ الفَرّاءُ وَهِشَامٌ[2]. وَ(هَاجَهُ) بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّه عَائِدٌ عَلَى الحِمَارِ.

وَقَالَ[3]: (الطَّلَبُ) عِنْدَهُمَا فِي هَذِه الرِّوَايَة مَرْفُوعٌ. وَفِي البَيْتِ تَخَارِيجُ أُخَرُ.

ثَانِيهِمَا لِأَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ، قَالَ[4]: (المَظْلُومُ) جَارٍ عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (المُعَقِّب)، يُرِيدُ أَنَّهُ بَدَلُ كُلٍّ مِنَ الضَّمِيرِ؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي المَعْنَى ...

ثَالِثُهُمَا لِأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ فِي (المَسَائِل البصريَّة)[5] وَ(القَصْرِيَّة)[6]، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (المَظْلُومُ) فَاعِلَ المَصْدَرِ، وَيَكُونَ المَصْدَرُ مُضَافاً لِمَفْعُولِه، وَ(المُعَقِّبُ) حِينَئِذ مَعْنَاهُ (المَاطِلُ)، يُقَال: (عَقَّبَنِي حَقِّي)؛ أَي: مَطَلَنِي. وعَلى هَذَا فَحَقُّهُ مَفْعُولُ (المُعَقِّب) لَا غَيْر، وَحِينَئِذ لَا يجوزُ تَقْدِيمُ (المَظْلُوم) عَلَيْه لِمَا تقدَّم. وَكَأَنَّهُ قَالَ: (طَلَبُ المَظْلُوم المَاطِلَ حَقَّه)، فَتكونُ الهَاءُ رَاجِعَةً إِلَى (المَظْلُوم) على نَحْو: (ضَرَبَ غُلَامَهُ زيدٌ)؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِلَة بالمفعول؛ أَي: (طَلَبُ المَدِينِ المَاطِلَ حَقَّهُ)، أَيْ: (حَقَّ المَدِينِ)ـ فَإِنَّ الحَقَّ لَهُ لَا للمُسْتَدِين.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ رَاجِعَةً للمُسْتَدِين، (يُرِيدُ حَقَّهُ)؛ أَيْ: الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الخُرُوج مِنْهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]،

(١) الخزانة ٢: ٢٤٤-٢٤٦. وليس جميع النّصّ من كلام أبي حيَّان، ففيه نقولات أُخْرى، وتعقيبات للبغداديّ أيضاً، وإنَّما أثبتُّه كما هو في (الخزانة)؛ لعدم تبيان موضع انتهاء كلام أبي حيَّانَ، ولترابط النّصّ أيضاً.

(٢) هو هِشَامُ بنُ مُعَاوِيَة الضَّرير، أَبُو عبدالله النَّحْوِيّ الكُوفِيّ، أحد أَعْيَان أَصْحَاب الكسَائيّ. توفّي سنة ٢٠٩هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

(٣) يعني أبا حيَّان.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «رَفَعَ (المَظْلُومَ) عَلَى الابتداء، كَأَنَّهُ قَالَ: (المَظْلُومُ الضَعيفُ المسكينُ)، فَتوهّمَ الاسْم. وَتَرْفَعُ (طَلَبُ) حِينَئِذ عَلَى مَعْنَى: (وَهَاجَ)؛ أي: طَلَبُ المُعَقِّب المَظْلُومُ حَقَّهُ. وَ(المَظْلُومُ) رَجُلٌ، إِلَّا أَنَّهُ مثلٌ لـ (الحِمَار). كَقَولِكَ: (ضَرَبْتَه ضَرْبَ زَيْد عَمْرٌو)، وَ(زَيدٌ) مَوْضِعَ نَصْب، أَرَادَ: (طَلَبُ المظلومُ المعقّبِ حقَّه)، فَقَدَّمَ (المُعقّبَ) وَأَخَّرَ (المَظلومَ)، وَرفَعَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوضِعِ رَفعٍ». ديوان لبيد: ١٨٦.

(٤) نقل العينيُّ قولَ أبي حاتم في: المقاصد النّحويّة: ١٤٠٧.

(٥) المسائل البصريَّات: ٧٤٧، المسألة (٩٨).

(٦) (المسائل القصريّة)، مِنْ مُصنَّفات أَبي عليٍّ الفارسيِّ الَّتي لَمْ تصلْ إلينا، وَهِيَ مسائل أَمْلَاها أَبُو عَلِيٍّ عَلَى تَلميذِه أَبِي الطَّيب مُحَمَّد بن طويس القصريِّ، فَسمِّيتَ بِه.

فَأَضَافَ الدِّينَ إِلَيْهِم، لَمَّا كَانَ وَاجِباً عَلَيْهِمُ الأَخْذُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ. وَكَذَلِكَ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]؛ أَي: العَمَلَ الَّذِي أُمِرُوا بِهِ، ونُدِبُوا إِلَيْهِ، وَشُرِعَ لَهُم.

قَالَ: وَعَلى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى (المُعَقِّب) بِأَسْرِه، وَأَنْ تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى (أل)، عَلَى قَولِ أَبِي بَكرٍ[1]، وَأَنْ تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى (الَّذِي) دَلَّتْ عَلَيْهِ (أل) عَلَى قَولِ أَبِي عُثْمَانَ[2].

وَنسبَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذكرته) قَولَ الفَارسِيّ إِلَى جَمَاعَة مِنْ قَدماء اللُّغويِّين، وَقَالَ: تَلْخيصُهُ: وَهَاجَ الحِمَارُ الأَتَانَ هَيَجَاناً مِثْلَ طَلَبِ المُعَقِّبِ حَقَّهُ. وَقَالُوا: مَوضعُ (المُعَقِّبِ) نَصْبٌ بِالطَّلَبِ، وَنَاصِبُ (الحَقِّ) (المُعَقِّب)، وَفَاعِلُ (الطَّلب) (المَظْلُومُ). وَتَفْسِيرُ (يُعقبُ حَقَّهُ): يَطْلُبُهُ مرَّةً بعدَ أُخْرَى. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا تَخْلِيطٌ بَينَ القَوْلَيْنِ.

رَابعهَا لِابْنِ جِنِّي فِي (المُحْتَسب)[3]: أَنَّ المَظْلُومَ فَاعِلُ (حَقَّهُ). قَالَ فِي سُورَة النَّحْلِ فِي تَوْجِيه قِرَاءَة ابْنِ سِيرِينَ: ﴿وَإِن عقَّبتم فعقّبوا﴾ [النّحل: ١٢٦]؛ أَيْ: إِنْ تَتَبَعْتُمْ فَتَتَبَّعُوا بِقدرِ الحَقِّ الَّذِي لَكُمْ، وَلَا تَزِيدُوا عَلَيْهِ، قَالَ لَبِيدٌ:

حَتَّى تهجَّر فِي الرَّواح وَهَاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ [حَقَّهُ المَظْلُومُ]

أَي: (هَاجَهُ طَلَباً مِثْلَ طَلَبِ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ)، أَيْ: (عَاذَهُ وَمَنَعَهُ المَظْلُومُ)، فَـ (حَقَّهُ)، عَلَى هَذَا فِعْلٌ: (حَقَّهُ يَحقّهُ)، أَي: لَوَاهُ حَقَّهُ. وَيجوزُ: (طَلَبُ المَعَقِّبِ حَقَّهُ)، فَتَنْصِبُ (حَقَّهُ) بِنَفسِ (الطَّلب) مَعَ نَصْبِ (طَلَب) كَمَا تَنْصبُهُ -أَيِّ: الحَّق- مَعَ رَفْعِهِ -أَيِّ: الطَّلَبَ-، وَ(المَظْلُومُ) صِفَةُ (المُعَقِّبِ) عَلَى مَعْنَاهُ،

(١) هو محمَّدُ بنُ السّريّ البَغْدَادِيّ النَّحْويّ، أبو بكر بن السَّراج، صاحب كتاب (الأصول). توفّي سنة ٣١٦هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ١٠٩. والقول في: المسائل البصريّات: ٧٥٢.

(٢) هو أبو عثمانَ المازنيُّ، سبقت ترجمته. والقول في: المسائل البصريّات: ٧٥٢.

(٣) المحتسب ٢: ١٣.

دُونَ لَفْظِـه، أَيْ: أَنْ طَلَـبَ. هَـذَا كَلَامُـهُ[1]. وَعَلَيـهِ فَينْظـرُ مَـا فَاعِـلُ (حَقِّـه) مَـعَ نَصْـبِ (طَلَـبٍ)، وَأَمَّـا مَـعَ رَفْعِـهِ، فَهُـوَ فَاعِـلُ (هَاجَـهُ)».

[قَبَلَ وَأَقْبَلَ]

قَالَ عَامِرُ بنُ الطُّفَيلِ[2]: [الكامل]

فَلَأَبغِيَنَّكُـــمُ قَنـــاً وَعَوارِضـــاً وَلَأُورِدَنَّ الخَيـَـل لابَـــةَ ضَرغَـــدِ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[3]: «... وَ(قَنـاً): قَـالَ أَبُـو عبيـد البَكْـرِيّ[4] فِي (مُعْجـم مَـا اسـتعجمَ)[5]: هُـوَ بِفَتْـحِ القَـافِ وَبعـدَهُ نُـونٌ، وَهُـوَ اسْـمٌ مَقْصُـورٌ، يكْتـبُ بِالْألـفِ؛ لِأَنَّـه يُقَـالُ فِي تَثْنِيَتِـه: (قَنـوان)، هُـوَ جَبَـلٌ فِي دِيَـارِ بَنِـي ذُبْيَـانَ ... ... وَلِكَوْنِـهِ اسْـمَ جَبَلَيْنِ، يُثَنَّى، فَيُقَالُ: (قَنَوَيْنِ)، قَالَ الشَّـمَّاخُ[6]: [الرَّجز]

كَأَنَّهَـــا وَقَـــدْ بَـــدَا عَـــوَارِضُ
وَاللَّيْـــلُ بَـــينَ قَنَوَيْـــنِ رَابِـــضُ
بَجَلْهَـــةِ الـــوَادِي قَطـــاً نَوَاهِـــضُ

وَبِـمَا ذكرنَـا لَا يُلْتَفَـتُ إِلَى قَـول ابْـنِ القُوطِيَّـة[7]، كَـمَا نَقَلَـهُ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِه): لَا أَعْـرِفُ (قَنـاً) فِي الأَمْكِنَـةِ، وَإِنَّـمَا هُـوَ (قبـاً)، بِالْمُوَحَّـدَةِ، وَلَيْـسَ (قُبَـا) المَدِينَـة، وَلَا

(١) أي كلام ابن جنّي.
(٢) ديوان عامر بن الطفيل: ٥٥، وفيه: (الملا وعوارضاً).
(٣) الخزانة ٣: ٧٥-٧٧.
(٤) هو أَبُو عُبَيدِ عَبدُالله بن عَبدِالعَزيز بن مُحَمَّدٍ البكريُّ الأَندلسيُّ، توفّي سنة ٤٨٧هـ. من تصانيفه: (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع)، ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٤٩.
(٥) معجم ما استعجم: ١٠٩٥، باختلاف بعض الألفاظ.
(٦) ديوان الشّمّاخ: ٤٠٥-٤٠٦.
(٧) مُحَمَّدُ بنُ عمرَ بن عبدالعَزيز بن إِبْرَاهيم، المَعْرُوف بابن القُوطِيَّة القُرْطُبيّ، أَبُو بكرٍ النَّحْوِيّ، منْ مصنفاتِه: (تصاريف الأفعال). توفّي سنة ٣٦٧هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ١٩٨.

(قُبَا) بطَرِيق مَكَّةَ، هَذَانِ يُذَكَّرَانِ وَيُؤَنَّثَانِ، وَذَلِكَ يُذَكَّرُ لَا غَيرهُ، وَمَنْ ذَكَّرَهُ قَصَرهُ وَصَرَفَهُ، وَمَنْ أَنَّثَهُ مَدَّهُ وَلَمْ يَصْرِفْهُ. ا.هـ ... ...

قَالَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِره[1]: (قَبَلَت المَاشِيَةُ الوَادي تَقْبُلُهُ قَبُولاً) إِذَا اسْتَقْبَلَتْهُ، وَ(أَقْبَلْتُهَا إِيَّاهُ) ... ... وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): مَا نَقله أَبُو زَيْدٍ نَقَلَهُ الهَجَرِيُّ أَيْضاً فِي نَوادِره[2]، وَفِي الحَدِيث[3]: (أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَام، كَانَ يَشْتَرِي العِيرَ مِنَ الطَّعَامِ وَالإِدَامِ، ثُمَّ يُقْبِلُهَا الشِّعْبَ). وَأَنْشَدَ الشَّيْبَانِيُّ[4]: [الوافر]

أُكَلِّفُهَا هَوَاجِرَ حَامِيَاتٍ وَأَقْبَلَ وَجْهُهَا الرِّيحَ القَبُولَا

ا.هـ».

[(لا) النّافية للجنس]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[5]: «ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (تَذْكِرَةِ) أَبِي حَيَّانَ مَا نَصُّهُ: قَالَ الفَرَّاءُ[6]: مَنْ قَالَ: (قضيّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)[7]، لَا يَقُولُ: (وَلَا أَبَا الحَسَنِ لَهَا)، بِالْألف وَاللَّام؛ لأَنَّهَا تُمَحِّضُ التَّعْرِيفَ فِي ذَا المَعْنى، وَتُبْطِلُ مَذْهَبَ التَّنْكِيرِ. وَقَالَ: إِنَّمَا أَجَزْنَا: (لَا عَبْدَالله لَكَ) بِالنّصبِ؛ لأَنَّهُ حَرفٌ مُسْتَعْمَلٌ يُقَالُ لِكلِّ أَحَدٍ: (عَبْدَالله)، وَلَا نُجِيزُ: (لَا عبدَالرَّحْمَنِ) وَ: (لَا عَبْدَالرَّحِيمِ)؛ لِأَنَّ الاسْتِعْمَالَ لَمْ يَلْزَمْ هَذَيْنِ كَلُزُومِهِ

(١) نوادر أبي زيد: ٣٠٥.

(٢) التّعليقات والنّوادر: ١٢٢٠.

(٣) الدّلائل في غريب الحديث: ٧٧٧. وحكيمٌ: حكيمُ بنُ حزامِ بنِ خويلدٍ، ابنُ أخِي خَدِيجَةَ، زَوجِ النَّبيِّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) هو أبو عمرو الشّيبانيّ. والبيت بلا عزو في: الجيم ٣: ١٠٩.

(٥) الخزانة ٤: ٥٨. وانظر شبيه النَّصِّ في: الارتشاف: ١٣٠٦-١٣٠٧، والتّذييل والتّكميل ٥: ٢٨٦، ومنهج السّالك: ٨٦.

(٦) قول الفرّاء ليس في معانيه، وانظره في المصادر المذكورة في الحاشية السّابقة.

(٧) انظر: الكتاب ٢: ٢٩٧، والمقتضب ٤: ٣٦٣، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ١١٩-١٢٠، وشرح الكتاب للرّمّانيّ: ٤٠٨-٤٠٩، وشرح المفصّل ٢: ٩٧-٩٩.

الأَوَّلَ. وَكَانَ الكِسَائيُّ يَقِيسُ (عَبْدَالرَّحْمَنِ) وَ(عبدَالعَزِيزِ) عَلَى (عَبدِالله)، وَمَا لذَلِك صحّة. ا.هـ».

وَقَالَ البَغْدَاديُّ[1]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): قَالَ الكِسَائيُّ فِي قَولِ العَرَبِ[2]: (لَا أَبَا حَمْزَةَ لَكَ): (أَبَا حَمْزَةَ) نكرَةٌ، وَلم يُنْصَبْ (حَمْزَةُ)؛ لأَنَّهُ مَعْرفَةٌ، لَكِنَّهُم قَدَّرُوا أَنَّهُ آخرُ الاسْمِ المَنْصُوبِ بِـ (لَا)، فَنُصِبَ الآخرُ كَمَا تُفْتَحُ اللَّامُ فِي (لَا رَجُلَ). وَقَالَ: سَمِعتُ العَرَبَ تَقولُ[3]: (لَا أَبَا زَيْدَ لَكَ)، وَ: (لَا أَبَا مُحَمَّدَ عِنْدكَ)، فَعلَّةُ نَصْبِهِم (مُحَمَّداً) وَ(زَيْداً) أَنَّهُم جَعَلُوا (أَبَا مُحَمَّدٍ) وَ(أَبَا زيدٍ) اسْماً وَاحِداً، وَأَلْزَمُوا آخِرَهُ نَصْبَ النَّكِرَةِ. انْتهى».

[الجرُّ عَلَى الجِوَارِ]

قَالَ البَغْدَاديُّ[4]: «قَالَ أَبُو حَيَّان فِي (تَذكِرَتِه)[5]: يَنْبَغِي أَلَّا تَجُوزَ مَسْأَلَة التَّثْنِيَةِ والجمعِ؛ لأَنَّ جَرَّ الجوَارِ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا فِي المُفْرِدِ خَاصَّةً، فَلَا يتَعَدَّى فِيهِ السَّمَاعَ. وَقد قَالَ الفَرَّاءُ وَغَيرُهُ[6]: لَا يَخْفضُ بِالجِوَارِ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ كَذَلِكَ.

[وَالمَسْمُوعُ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ، وَمَا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ ... وَقَولِ ذِي الرِّمَّةِ: [البسيط]

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ

وَ(غَيْرُ): نَعْتٌ لِـ (سَنَةٍ) المَنْصُوبَةِ، وُجُرَّ لِلمُجَاوَرَةِ. وَرُوِيَ بِالنّصبِ أَيْضاً.

---

(١) الخزانة ٤: ٦١. وانظر: ارتشاف الضّرب: ١٣٠٨، والتّذييل والتّكميل ٥: ٢٨٨.

(٢) انظر قولَ الكسائيِّ في المصادرِ المذكورةِ في الحاشيةِ السَّابقةِ.

(٣) حكاه ابن السّرّاج. انظر: الأصول ١: ٤٠٦.

(٤) الخزانة ٥: ٩١-٩٣.

(٥) ذَكَرَ أبو حيَّان في (تذكِرته) مسألة الجرِّ على الجوارِ نقلاً عن (التعليقة على المقرّب) لابن النّحّاس، وزاد أبو حيّان ثمة بعضاً من تعليقاته، وليس كلُّ ما نذكره هنا من ذلك النّصّ، وإنْ تشابَهَ مَعَهُ. انظر: تذكرة النّحاة: ٣٤٥-٣٤٨.

(٦) ذكره أبو حيَّان في: ارتشاف الضّرب: ١٩١٢-١٩١٣، ببعض اختلاف.

قَالَ الفَرَّاءُ[1]: قُلْتُ لِأَبِي ثَرْوَانَ[2]، وَقَدْ أَنْشَدَنِي هَذَا البَيْتَ بِخَفْضِ (غَيْرْ): كَيفَ تَقول: (تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرْ مُقْرِفَةٍ)، قَالَ: (تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ)، بِنَصْبِ (غَيْرْ). قُلْتُ لَهُ: فَأَنْشِدْ بِخَفْضِ (غَيْرْ)، فَخَفَضَ (غَيْرْ)، فَأَعَدْت عَلَيْهِ القَوْلَ فَقَالَ: الَّذِي تَقولُ أَنْتَ أَجْوَدُ مِمَّا أَقُولُ أَنَا][3].

قِيلَ: وَمِنْه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَومٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]؛ لِأَنَّ (عَاصِف) مِنْ صِفَةِ (الرِّيح)، لَا مِنْ صِفَاتِ اليَوْم. وَهَذَا القَوْلُ لِلفَرَّاءِ. قَالَ[4]: لَمَّا جَاءَ (العَاصِفُ) بَعْدَ (اليَوْم) أَتْبَعْتَهُ إِعْرَابَ (اليَوْم)، وَذَلِكَ مِنْ كَلَام العَرَب، أَنْ يُتْبِعُوا الخَفْضَ إِذَا أَشْبَهَهُ.

قَالَ أَبُو حَيَّان فِي (تَذْكِرَتِه): قَدْ أُوِّلَتْ هَذِه الآيَةُ[5] ... ...

وَقَالَ[6] أَبُو حَيَّان فِي (تَذْكِرَتِه): قَالَ الفَرَّاءُ[7]: أَنْشَدَنِي أَبُو الجَرَّاحِ[8]: [البسيط]

يَا صَاحِ بلِّغ ذَوِي الزّوجَاتِ كُلِّهِم أَنْ لَيْسَ وصلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذّنبْ

(١) معاني القرآن للفرّاء ٢: ٧٤.

(٢) أَبُو ثَرْوانَ العُكْلِيُّ، مِنْ بَنِي عُكْل، أعرابيٌّ فصيحٌ، ولهُ من الكتبِ: (خلق الإنسان)، و(معاني الشّعر). انظر: الفهرست: ٦٩، ومعجم الأدباء: ٧٧٥.

(٣) ما بين معقوفين من كلام البغداديّ، وإنَّما ذكرته؛ لصلته بما سيأتي بعدُ.

(٤) انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٧٣-٧٤، ٣: ٢٨٦.

(٥) ذكر البغداديُّ بعده عن الفرَّاء تأويلين للآية، وليس ثمَّة دليلٌ أنَّه نقل عن أبي حيَّانَ، فلم أورد ما نقله ههنا.

(٦) النَّصُّ مِنْ هُنَا عن: شرح أبيات مغني اللّبيب ٨: ٧٤، وهو في الخزانة ٥: ٩٣، بتصرُّف منَ البغداديّ، قال: «وَزعم أَبُو حَيَّان فِي (تَذْكِرَتِه)، وَتَبعهُ ابْن هِشَام فِي (المُغني)، أَنَّ الفرَّاءَ سَأَلَ أَبَا الجَرَّاحِ فَقَالَ: أليسَ ...». وانظر: مغني اللبيب: ٨٩٥

(٧) انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٧٥.

(٨) هو أبو الجرَّاح العُقَيْليُّ العامريَّ، شَاعرٌ، مِنْ فُصَحاء الأَعْرَاب، وَرُوَاتهم فِي القَرن الثَّاني للهجرة، وأحدُ الّذين حضروَا المناظرةَ الَّتي جَرَتْ بين سيبويهِ والكسائيِّ فِي (المسألَة الزَّنبوريّة). انظر: تاريخ العلماء النّحويين: ١٠٤.

والبيت لأبي الغريب النَّصريِّ في: شعر بني نصر بن معاوية، قطعة رقم: (٢٦)، وانظر تفصيل تخريجه ثمّة.

بخَفْض (كُلِّهم) عَلَى الجِوَار لِـ (الزَّوْجَات)، قَالَ الفَرَّاءُ: فَوَاقَفْتُ أَبَا الجَرَّاح عَلَى قَولِه، وَقُلْتُ لَهُ: أَلَيْسَ المَعْنى: (ذَوي الزَّوْجَات كُلُّهُمُ)، فَقَالَ: بلَى، الَّذي تَقُولُهُ خَيرٌ مِنَ الَّذي أَقُولُ. ثمَّ اسْتَنْشَدَهُ البَيْتَ، فَأَنْشَدَهُ بِخَفْض (كُلِّهم).

وقَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَأَمَّا جَرُّ الجِوَار في العَطْف فَقَدْ قَالَ أَبُو حَيَّانَ في (تَذْكِرَتِه): لَمْ يَأْتِ في كَلَامِهِمْ، وَلذَلك ضَعُفَ جِدّاً قَولُ مَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وامْسَحُوا برؤُوسِكُمْ وأرجلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في قِرَاءَةِ مَنْ خَفَضَ عَلَى الجِوَار[2].

وَالْفرقُ بَيْنَهُ وَبَينَ النَّعْت كَونُ الاسْم في بَاب النَّعْت تَابعاً لِمَا قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِ وَسَاطَةِ شَيْءٍ، فَهُوَ أَشَدُّ لَهُ مُجَاوَرَةً، بِخِلَافِ العَطْف؛ إِذْ قَدْ فَصلَ بَينَ الاسْمَين حَرْفُ العَطْف، وَجَازَ إِظْهَارُ العَامِلِ في بَعْضِ المَوَاضِع، فَبَعُدَتِ المُجَاورَةُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ المُتَفَقِّهَة مِنْ أَصْحَابنَا الشَّافعِيَّة إِلَى أَنَّ الإِعْرَابَ عَلَى المُجَاورَة لُغَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَحَمَلَ عَلَى ذَلك في العَطْف الآيَةَ الكَرِيمَةَ، وَقَولَهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ﴾ [البينة: ١]، قَالَ[3]: فَخَفَضَ (المُشْرِكِين)؛ لِمُجَاوَرَة (أَهْلِ الكِتَاب). وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ عَلَى وَجْهٍ أَحْسَنَ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ. انْتهى».

[مِنَ الأَبياتِ المُشكلةِ الإِعرَابِ]

قَالَ الفَرَزْدَقُ[4]: [الطَّويل]

وَعَضُّ زَمَانٍ، يا بنَ مروانَ، لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إِلَّا مُسَحتاً، أَو مُجَلَّف

(١) الخزانة ٥: ٩٤-٩٥. ونقل الآلوسُّي النّصَّ بحروفه في: الضَّرائر وما يسوغ للشّاعر: ٢٥٣.

(٢) هي قراءةُ ابْنِ كَثِير، وَأَبِي عَمْرو، وَحَمْزَةَ، وَأَبِي بَكْر، وأَنَس، وَعِكْرِمَةَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالْبَاقِر، وَقَتَادَةَ، وَعَلْقَمَةَ، وَالضَّحَّاك: وَأَرْجُلِكُمْ بِالْخَفْضِ. البحر المحيط ٤: ١٩١.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٠: ٥١٨.

(٤) البيت في: ديوان الفرزدق: ٥٦٦، وفيه: (أو مجرَّفُ)، ومعاني القرآن للفرّاء ٢: ١٨٢، والمحتسب ٢: ٣٦٥، والخزانة ١: ٢٣٧. وبلا عزو في: شرح المفصّل ١: ١٠٤، ٥: ٤٨٥، والتّذييل والتّكميل ٦: ٢١٤. وبعضه بلا عزو في: المحتسب ١: ١٨٠.

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَفِي (تَذْكِرَةِ) أَبِي حَيَّان مِنَ (النِّهَايَةِ)[2]: قَالَ عَبْدُالله بنُ أَبِي إِسْحَاقَ[3] للفَرَزْدَق: بِمَ رَفَعْتَ (أَوْ مُجَلَّفُ)؟، فَقَالَ: بِمَا يَسُوءُكَ وَيَنُوءُكَ، عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ، وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَتَأَوَّلُوا. ثُمَّ قَالَ الفَرَزْدَقُ[4]: [الطَّويل]

فَلَو كَانَ عبدُالله مَوْلًى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَالله مَوْلَى مَوَالِيَا

فَقَالَ لَهُ عبدُالله: أردْتَ أَنْ تَهْجُوَنِي فَلَحَنْتَ أَيْضاً.

وَالفَرَزْدَقُ مَشْغُوفٌ فِي شِعْرِهِ بِالإِعْرَابِ المُشكِلِ المَحُوجِ إِلَى التَّقْدِيرَاتِ العَسِرَةِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، المُخِلِّ بِالمَعَانِي. وَسَمِعْتُ شَيخنَا يَقُولُ: إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ هِشَامٍ المَخْزُومِيِّ[5] حِينَ فَهِمَ قَولَ الفَرَزْدَقِ[6]: [الطَّويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّد ابنُ الخَشَّابِ[7] فِي كِتَابِهِ المَوْضُوعِ لِجَوَابِهِ (المَسَائِلَ السِّتَ

(١) الخزانة ٥: ١٤٥-١٤٦.

(٢) (النِّهاية في شرح الكِفاية)، كتاب في النَّحو لشمس الدّين أحمدَ بن الحسين الأربليِّ، ابن الخبَّاز الموصليِّ (ت: ٦٣٩هـ). حُقِّقَ الكتابُ رسالةً علميَّةً، حَقَّقَهُ: عبدالله عمر حاج إبراهيم، في جامعة أم القرى، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. ولم أقف على الخبر فيه. وانظر الخبر في: معاني القرآن للفرّاء ٢: ١٨٢-١٨٣.

(٣) عبدُالله بنُ أبي إسْحَاق زيد بن الحارث الحَضْرَمِيّ البَصْرِيّ، أحد الأَئِمَّة في القرَاءَات والعربيَّة. توفّي سنة ١٢٧هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٤٢.

(٤) عُزِيَ البيتُ إِلَى الفَرَزْدَق، وَلَيْسَ فِي ديوانه. وهو في: الكتاب ٣: ٣١٣، ٣١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٦٥، والمقاصد النّحويّة: ١٨٥١، وبغية الوعاة ٢: ٤٢، والخزانة ٥: ١٤٥.

(٥) إِبْرَاهِيمُ بنُ هِشَام بن إِسْمَاعِيلَ بن هِشَام بن الوَلِيد بن المغيرة المَخْزُومِيُّ، خَالُ هِشَام بن عَبدالمَلِك بن مَروَانَ، وَعَامِلُهُ عَلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَة وَالطَّائف. توفّي سنة ١٢٥هـ. ترجمته في: العقد الثمين ٣: ١٦٨-١٧٠.

(٦) البيتُ في: ديوان الفرزدق: ١٠٨، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٢٤٤، وسفر السّعادة: ٧٠٥.

(٧) عبدُالله بنُ أَحْمَدَ بن أَحْمَدَ بن أَحْمَدَ بن عبدالله بن نصر، ابْن الخشاب أَبُو مُحَمَّد النَّحْوِيّ، من تصانيفه: (المرتجل في شرح الجمل) للجرجانيّ، و(شرح اللّمع) لِابنِ جنِّي. توفّي سنة ٥٦٧هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٢٩-٣١.

الإسْكَنْدَريَّةَ)[1]: إنَّ أَبَا حَاتِم السّجسْتانيّ[2] قَالَ: لَيْسَ الفَرَزْدَقُ أَهْلاً لِأَنْ يُسْتَشْهَدُ بِشعرِهِ عَلَى كِتَابِ اللهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَجْرُفِ.

وَقَالَ ابْنُ الخَشَّابِ أَيْضاً: لَمْ يَجْرِ فِي سَنَنِ الفَرَزْدَقِ مِنْ تَعَجْرُفِهِ فِي شِعْرِهِ بالتَّقْدِيم وَالتَّأْخِيرِ المُخِلِّ بِمَعَانِيهِ، وَالتَّقْدِيرِ المُشْكِلِ، إِلَّا المُتَنَبِّي، وَلِذَلِكَ مَالَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ جنِّي[3]؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُوَافِقُ صِنَاعَتَهُمَا. وَلَا يَنْفَعُ المُتَنبي شَهَادَةُ أَبِي عَلِيٍّ لَهُ بالشِّعْرِ؛ لِأَن أَبَا عَلِيّ مُعرِبٌ لَا نَقَّادٌ، وَإِنَّما تَنْفَعهُ شَهَادَةُ مِثْلِ العَسْكَرِيَّين[4]، وَأبي القَاسِمِ الآمِدِيِّ[5]، فَإِنَّهُم أَئِمَّةٌ يقْتَدى بِهِم فِي نَقْدِ الإِعْرَابِ[6]. انْتهى مَا أوردهُ أَبُو حَيَّان».

[زِيَادَةُ الياءِ مِنْ إِشباعِ الكسرةِ]

قَالَ الشَّاعِرُ[7]: [الهزج]

رَمَيْتِيهِ فَأَقْصَدْتِ فَمَا أَخْطَأْتِ الرَّمْيَهْ

(١) (جواب المسائل الإسكندرانيّة)، صنَّفه ابن الخشَّاب في الاشتقاق. الذّيل على طبقات الحنابلة ٢: ٢٥٠، والمنهج الأحمد ٣: ٢٦. ونقل عنه القرطبيّ في: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: ٢٤.

(٢) أَبُو حَاتِم سَهْلُ بنُ مُحَمَّد بن عُثْمَانَ السِّجِسْتَانِيُّ، البَصْرِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيف، وَلَهُ بَاعٌ طَوِيْلٌ فِي اللُّغَات، وَالشِّعْرِ، وَالعَرُوْض، وَاسْتِخْرَاج المُغَمَّى. توفِّي سنة ٢٥٥هـ. ترجمته في: معجم الأدباء: ١٤٠٦-١٤٠٨.

(٣) انظر: الفسر ١: ٣-١٠، مقدّمة المصنّف.

(٤) العسكريَّان هما: أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكريّ (ت: ٣٨٢هـ)، صاحب (المصون في الأدب)، و(تصحيفات المحدِّثين)، وغيرهما. ترجمته في: معجم الأدباء: ٩١١-٩١٨.
وأبو هلال الحسن بن عبدالله العسكريّ، (ت: ٣٩٥هـ)، صاحب كتاب (الأوائل)، وَ(الصّناعتين)ـ وغيرهما، وهو تلميذ الأوَّل، أو ابن أخته. ترجمته في: معجم الأدباء: ٩١٨-٩٢٢.

(٥) الحسنُ بنُ بشر بن يحيى الآمديُّ، النَّحويُّ الكَاتِبُ، صاحب كتاب (الموازنة بين الطائيّين)، و(المختلف والمؤتلف في أسماء الشّعراء)، وغيرهما. توفّي سنة ٣٧٠هـ. ترجمته في: معجم الأدباء: ٨٤٧-٨٥٤.

(٦) مُرَادُهُ بِذَلِكَ مَا يَتَعَلَّقُ بالوُقُوعِ فِي المعاظلةِ النّحْوِيَّةِ النَّاتِجةِ عَنِ التَّقديمِ وَالتَّأخيرِ، عَلَى حَدِّ مَا فِي بَيتِ الفَرَزدقِ المُستَشْهَدِ بِهِ قبلُ.

(٧) البيتان بلا عزو في: المُعرب لابن جنّي: ١٠٢، وانظر زيادة في تخريجهما ثمَّة. وَأَنْشَدَ أَبُو حَيَّانَ البَيتَين عَنِ ابنِ جنِّي في (بَابِ المُضْمَرِ) في كتَابِه: (ارْتِشَافِ الضَّرب) بزيادة الياء، ورواه غيرهُ بغير ياء. وقال أبو حيّان: «قَالَ الأَخفشُ في كتابِهِ (الأوسطِ): هي لغةٌ رديئةٌ لربيعةَ، تقولُ: (ضَربتِيه)، وَ(أعطيتكِيه) للمرأةِ، وتقولُ للرَّجلِ: (أعطيتُكَاهُ)». ارتشاف الضّرب: ٩١٢.

قَالَ البَغْدَاديُّ[1]: «وَرَوَى[2]:

فَـــمَا أَخْطَـــأْتِ فِي الرَّمْيَـــهْ

بِالْخِطَابِ أَيْضاً. وَبَعْدَهُ:

بِسَـــهْمَيْنِ مَلِيحَـــيْنِ أَعَارَتْكِيهِـــمَا الظَّبْيَـــهْ

وَ(أَعَارَتْكِيهِـمَا) مِثْـلُ (رَمَيْتِيـهِ) بِزِيَـادَةِ اليَـاءِ مِـنْ إِشْـبَاعِ الكَـسْرَةِ. كَـذَا أَنْشَـدَ البَيْتَـيْنِ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ) عَـنْ أَبِي الفَتْـحِ بْـنِ جِنِّـي».

[القول في (ماذا)]

قَالَ الشَّاعِرُ[3]: [الوافر]

دَعِـي مَـاذَا عَلِمـتُ سَـأَتَّقِيهِ وَلَكِـنْ بِالْمُغَيَّـبِ نَبِّئِينِـي

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[4]: «وَقَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ)[5]: قَـالَ بَعْضُهُـم: (ذَا) مَـعَ (مَـا) شَيْءٌ وَاحِـدٌ[6]، وَمَوْضِـعُ (مَـاذَا) نَصْـبٌ بِـ (عَلِمْـتُ)، وَهِـيَ الاسْـتِفْهَامِيَّةُ، عَـلَى مَـا حَكَـى سِـيبَوَيْهِ[7].

(١) الخزانة ٥: ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) يعني أبا عليٍّ الفارسيّ.

(٣) رُوِيَ البيتُ بكسر وضمِّ التّاء في (عَلِمْت). والبيت لمزرّد بن ضرار في: ديوانه: ٦٨، وفيه: (دَعِي مَا قَدْ عَلِمْتِ). وللمثقّبِ العبديِّ فِيَ: ديوانَه: ٢١٣. وَعُزِيَ إلى أبي حيَّة النُّميريّ في: شعره: ١٧٧. وإلى سُحيم بن وثيل الرّياحيّ في: المقاصد النّحويَّة: ٤٥٥. والبيت بلا عزو في: الكتاب ٢: ٤١٨، ومعاني القرآن للأخفش ١: ٦٠، ١٨٥، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ١٨٣، والتّعليقة للفارسيّ ٢: ١١٩، وشرح الكتاب للرّمّانيّ: ٧٦٢، وارتشاف الضرّب: ١٠٠٩، والتذييل والتكميل ٣: ٤٦، وتوضيح المقاصد: ٤٣٦.

(٤) الخزانة ٦: ١٤٢-١٤٣.

(٥) حَكَى أَبُو حَيَّانَ القولَ فِي هَذَا البَيتِ فِي (التَّذْكِرَةِ) نَقْلاً عَنْ (شَرْحِ الجُمَلِ) لابنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ، وَالنَّصُّ مُتَشَابِهٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا فيه زِيَادَةٌ. انظر: تذكرة النّحاة: ٥١٤.

(٦) انظر مصادر تخريج البيت.

(٧) الكتاب ٢: ٤١٦-٤١٧.

وَحَكَى السِّيرَافِيُّ[1] أَنَّ (مَاذَا) فِي البَيْت بِمَعْنى (الَّذِي)، وَ(عَلِمْتُ) صِلَةٌ، وَحُذِفَت الهَاءُ العَائِدَةُ، وَ(مَاذَا) فِي مَوضِعِ نَصْبٍ بِـ (دَعِي)، وَالتَّقْدِيرُ: (دَعِي الَّذِي عَلِمْتُ فَإِنِّي سَأَتَّقِيهِ). وَهُوَ أَصَحُّ مَعْنًى مِمَّا حَكَى سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا اسْتِفْهَامِيَّةً مَنْصُوبَةً بِـ (عَلِمْتُ) الوَاقِعِ بَعْدَهَا، وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ طَرِيقِ المَعْنى.

وَيُمكِن أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ[2] يَدلُّ عَلَيْهِ (سَأَتَّقِيهِ) كَأَنَّهُ، قَالَ: (دَعِي كُلَّ شَيْءٍ سَأَتَّقِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ). ا.ه».

[الإِغْرَاءُ بِـ (كَذَبَ)]

قَالَ الشّاعر[3]: [الكامل]

كَذَبَ العَتِيقُ وماءُ شَنٍّ بَارِدٌ إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقاً فَاذْهَبِي

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «وَفِيهِ أَنَّ (كَذَبَ) سَوَاءٌ نُصِبَ مَا بَعْدَهُ أَوْ رُفِعَ بِمَعْنى الإِغْرَاءِ، ... فَجَعْلُهُ مَعَ المَنْصُوبِ دُونَ المَرْفُوعِ اسْمَ فِعْلٍ تَحَكُّمٌ لَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ. عَلَى أَنَّ النَّصْبَ قَدْ أَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَعَيَّنُوا الرَّفْعَ، مِنْهُم أَبُو بَكْرِ بْنُ الأَنْبَارِيُّ، فِي رِسَالَةٍ شَرَحَ فِيهَا مَعَانِي (الكَذِبِ) عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، قَالَ[5]:

(١) شرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ١٨٥.

(٢) قاله ابن عصفور. انظر: ارتشاف الضّرب: ١٠١٠، والتّذييل والتّكميل ٣: ٤٧.

(٣) البيت لعنترةَ في: شرح ديوان عنترة: ٢٩، وللخزر بْن لوذان السّدُوسيّ في: الكتاب ٤: ٢١٣، ولعنترةَ أو لخزر بْن لوذان السّدُوسيّ في: الخزانة ٦: ١٩٠.

(٤) الخزانة ٦: ١٨٤-١٨٥. والنَّصُّ باختلاف طفيفٍ في: التّاج ٤: ١٢٠-١٢١ (كذب)، ولم يعزُه الزبيديّ إلى البغداديّ.

(٥) المذكور هنا أحد المعاني، وقد نقل البغداديّ والزّبيديّ المعاني الخمسة عن ابن الأنباريّ. انظر: الخزانة ٦: ١٩٤-١٩٩، والتّاج ٤: ١٢٩ (كذب). وانظر: البحر المحيط ١: ٩٨-٩٩.

(كَـذَبَ) مَعْنَـاهُ الإغْـرَاءُ، وَمُطَالَبَـةُ الْمُخَاطَـبِ بِلُـزُومِ الـشَّيْءِ الْمَذْكُـورِ، كَقَـوْلِ العَـرَبِ[1]: (كَـذَبَ عَلَيْـكَ العَسَـلُ)، وَيُرِيـدُونَ: (كُلِ العَسَـلَ). وَتَلْخِيصُـهُ: (أَخطَـأَ تَـارِكُ العَسَـلِ)، فَغَلَـبَ الْمُضَـافُ إِلَيْـهِ عَـلَى الْمُضَـافِ. قَـالَ عُمَـرُ بـنُ الخَطَّـاب[2]: (كَـذَبَ عَلَيْكُـمُ الحَـجُّ، كَـذَبَ عَلَيْكُـمُ العُمْـرَةُ، كَـذَبَ عَلَيْكُـمُ الجِهَـادُ: ثَلَاثَـةُ أَسْـفَارٍ كَذَبْـنَ عَلَيْكُـم)، مَعْنَـاهُ: (الزَمُـوا الحَـجَّ والعمْـرَةَ وَالجِهَـادَ). وَالْمُغْـرَى بِـهِ مَرْفُـوعٌ بِـ (كَـذَبَ)، لَا يَجُـوزُ نَصْبُـهُ عَـلَى الصِّحَّـةِ؛ لِأَنَّ (كَـذَبَ) فِعْـلٌ لَا بُـدَّ لَـهُ مِـنْ فَاعِـلٍ، وَخَـبَرٌ لَا بُـدَّ مِـنْ مُحَـدَّثٍ عَنـهُ، وَالفِعْـلُ وَالفَاعِـلُ كِلَاهُمَـا تَأْوِيلُهُـمَا الإغْـرَاءُ.

وَمَـنْ زَعَـمَ أَنَّ (الحَـجَّ والعمْـرَةَ وَالجِهَـادَ) فِي حَدِيـثِ عُمَـرَ حُكْمُهُـنَّ النَّصْـبُ لَمْ يُصِـبْ؛ إِذْ قَـضَى بِالْخُلُـوِّ عَـنِ الفَاعِـلِ. وَقَـدْ حَكَـى أَبُـو عُبَيـدٍ عَـنْ أَبِي عُبَيْـدَةَ عَـنِ أَعْـرَابِيٍّ أَنَّـهُ نَظَـرَ إِلَى نَاقَـةٍ نِضْـوٍ لِرَجُـلٍ، فَقَـالَ: (كَـذَبَ عَلَيْـكَ[3] البَـزْرَ وَالنَّـوَى). قَـالَ أَبُـو عُبَيْـد[4]: لَمْ يُسْـمَعِ النَّصْـبُ مَـعَ (كَـذَبَ) فِي الإغْـرَاءِ إِلَّا فِي هَـذَا الحَـرْفِ. قَـالَ أَبُـو بَكْـر[5]: وَهَـذَا شَـاذٌّ مِـنَ القَـوْلِ، خَـارِجٌ فِي النَّحْـوِ عَـنْ مِنْهَـاجِ القِيَـاسِ، مُلْحَـقٌ بِالشَّـوَاذِ الَّتِـي لَا يُعَـوَّلُ عَلَيْهَـا، وَلَا يُؤْخَـذُ بِهَـا. قَـالَ الشَّـاعِرُ:

كَـذَبَ العَتِيـقُ وَمَـاءُ شَـنٍّ بَـارِدٌ . . . . . .

مَعْنَـاهُ: (الزَمِـي العَتِيـقَ، وَهَـذَا المَـاءَ، وَلَا تُطَالِبِينِـي بِغَيْرِهِمَـا)، وَ(العَتِيـقُ) مَرْفُـوعٌ لَا غَـيْر. انْتَهـى. ....

وَقَـدْ نَقَـلَ أَبُـو حَيَّـانَ كَلَامَ ابْـنَ الأَنْبَـارِيِّ فِي (تَذْكِرَتِـهِ)[6] وَفِي (شرح التّسـهيل)[7]،

(١) غريب الحديث ٤: ١٤٩. وانظر: ارتشاف الضَّرب: ٢٠٣٦-٢٠٣٧، وتمهيد القواعد: ٤٥٢٤-٤٥٢٦.
(٢) غريب الحديث ٤: ١٥٠، وارتشاف الضّرب: ٢٠٣٦.
(٣) الكلمة ليست في الخزانة، وهي زيادة عن تاج العروس.
(٤) غريب الحديث ٤: ١٤٩. وانظر: ارتشاف الضَّرب: ٢٠٣٦-٢٠٣٧، وتمهيد القواعد: ٤٥٢٤-٤٥٢٦.
(٥) أي: أَبُو بَكْر بنُ الأَنْبَارِيُّ.
(٦) حَكَى أَبُو حَيَّانَ القولَ فِي هَذَا البَيت فِي (التَّذْكِرَة) نَقْلاً عَنْ (شَرْحِ كِتابِ سيبويهِ) للصَّفَّار، وَلَيسَ هَذَا مِنْهُ. انظر: تذكرة النّحاة: ٥٢٥، وفيه تحريف في البيت.
(٧) انظر: التّذييل والتّكميل ٥: ٢٠٣-٢٠٤، مخطوط [نقلاً عن: تمهيد القواعد: ٤٥٢٦].

وَزَادَ فِيهِ بِأَنَّ الَّذِي يَدلُّ عَلَى رَفْعِ الأَسْمَاءِ بَعْدَ (كَذَبَ) أَنَّهُ يتَّصلُ بِهَا الضَّمِيرُ، كَمَا جَاءَ فِي كَلَامِ عُمَرَ: (ثَلَاثَةُ أَسْفارٍ كَذَبْنَ عَلَيْكُم). وَقَالَ الشَّاعرُ[1]: [الطَّويل]

كَذَبْتُ عَلَيْكَ لَا تَزالُ تَقوفُنِي [كَمَا قَافَ آثَارَ الوَسِيقَةِ قائِفُ]

مَعْنَاهُ: عَليكَ بِي، وَهِي مُغْرًى بِهَا، واتَّصلَتْ بِالْفِعْلِ؛ لأَنَّه لَو تأَخّر الفاعلُ لَكَانَ مُنْفَصِلاً، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ انْفِصَالِهِ. انْتَهى».

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «... وَمِنْهُ قَول سِيبَوَيْهِ[3]: «وَهُوَ محالٌ كَذِبٌ»؛ أَي: بَاطِلٌ وَفَاسِدٌ، قَالَهُ فِي الكَلَام المُخْتَلِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا تحصلُ فَائِدَتُهُ، نَحْو: (سَوفَ أَشْرَبُ مَاءَ البَحْرِ أَمْسِ)، وَ: (قَدْ شَرِبْتُ مَاءَ البَحْرِ غَداً).

قَالَ أَبُو حَيَّان فِي (تَذْكِرَتِه): وَخَالفهُ فِيهِ أَصْحَابُهُ[4]: الأَخْفَشُ وَالمَازِنِيُّ وَالمُبَرِّدُ، فَقَالُوا: هَذَا القِسْمُ مُحَالٌ، وَلَيْسَ بِكَذِبٍ، لأَنَّهُ لَا يَحصلُ لَهُ مَعْنًى. والكذب سَبِيلُهُ أَنْ يَقعَ لِمَا يُخَاطب بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ[5]: وَقَولُ سِيبَوَيْهِ عِنْدِي صَحِيحٌ، لِأَنَّ الكَذِبَ يَقعُ عَلَى الفَاسِدِ مِنَ القَوْلِ، كَمَا يَقَعُ الصِّدْقُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ. وَجَائِزٌ عِنْدِي أَنْ يُقَالَ (مُحَالٌ) لِكُلِّ مَا لَا يحصلُ مَعْنَاهُ مِنَ الخَطَأِ والكذب، مِنْ حَيْثُ إِنَّ تَأْوِيلَ المُحَالِ فِي اللُّغَةِ، المُغَيِّرِ عَنِ الصَّوَابِ، المُزَالِ عَن طَرِيقِ الصِّحَّةِ. فَمَنْ كَذَبَ وَأَخْطَأَ فِي قَولٍ يُفْهَمُ عَنهُ فَقَدْ أَحَالَ. انْتَهى».

---

(١) عزي البيت إلى الأسود بن يعفر في: ديوانه: ٤٨، وإلى القطاميّ في: التّاج ٢٤، ٢٩١. وبلا عزو في: غريب الحديث لابن سلّام ٣: ٢٤٨، وتمهيد القواعد: ٤٥٢٦.

(٢) الخزانة ٦: ١٩٧.

(٣) الكتاب ١: ٢٥-٢٦. وانظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ١٨٧-١٨٨، والخصائص ٢: ٤٥٥.

(٤) وَافَقَ السِّيرافِيُّ وَالزَّجَّاجِيُّ قَولَ سِيْبَويه. وقَالَ الزّجّاجيّ: «وَأَمَّا الأَخْفَشُ فَكَانَ يَدْفَعُ المُحَالَ الكَذِبَ، وَيَقُولُ: المُحَالُ مَا لَا يَصِحُّ لَهُ مَعْنًى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ (صَدَقَ) وَ(كَذَبَ)، فَكيفَ يَكُونُ المُحَالُ كَذِباً؟». اشتقاق أسماء الله: ١٧١. وانظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ١٨٧.

(٥) هو: أَبُو بَكْرٍ بنُ الأَنْبَارِيُّ.

[مِنْ أَدَوات الاستثناءِ: (بَلْهَ)]

قَالَ كَعبُ بنُ مَالكٍ[1]: [الكامل]

تَــذَرُ الجَمَاجِــمَ ضَاحِيــاً هَامَاتُهَــا بَلْــهَ الأَكُــفّ كَأَنَّهَــا لَمْ تُخْلَــقْ

رُوِيَ (الأَكُفّ) بالحركاتِ الثَّلَاثِ.

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّان في (تَذْكِرَتِه): هَذَا الَّذي تَأَوَّلَهُ سِيبَوَيْهِ في الخَفْض مِنْ نِيَابَة (بَلْهَ) عَنِ المَصْدَرِ المُضَافِ إِلَى المَخْفُوض[3]، عِنْدَ الكُوفِيّينَ عَلَى مَعْنَيَين: إِنْ كَانَ المخفوضُ بتَأْويلِ مَرْفُوعٍ، وَتَقْدِيرُ (ضَرْبَ): (ليُضْربْ زيدٌ)، فَالكَلَامُ صَحِيحٌ.

وَإِن كَانَ تَقْديــرُ المَخْفُــوضِ النَّصْــبَ[4]، وَالتَّأويــلُ: (اضْربْ زيــداً)، فَالْــكَلَامُ عِنْدَهُــم خَطَــأٌ؛ لِأَنَّ المَصْــدَرَ الَّــذي يتَعَــدَّى فعْلُــهُ إِلَى المَفْعُــول، إِذَا أُفْــردَ بواحــد أُضِيــفَ إِلَيْــه، وَلَمْ يُذْكَــرْ مَعَــهُ غَــيرُهُ، فَــلَا بُــدَّ مِــنْ أَنْ يَكُــونَ ذَلِــك الوَاحِــدُ مَرْفُوعــاً؛ لِأَنَّ الفِعْــلَ لَا يَخْلُــو مِــنَ الفَاعِــل وَمَــا يَجْــرِي مَجْــرَاهُ.

(١) البيت في: ديوان كعب بن مالك: ٢٤٥، والرّواية فيه: (فترى الجماجم)، وغريب الحديث لابن سلّام ١: ١٨٦، وكتاب الشّعر: ٢٦، وشرح المفصّل ٣: ٤٣. والبيت بلا عزو في: شرح الكتاب للسّيرافيّ ٥: ١٠٧، وشرح المفصّل ٣: ٤١، وارتشاف الضّرب: ١٥٥٤، ١٧٥٢، وتذكرة النّحاة: ٥٠٠، والتّذييل والتّكميل ٧: ١٦٢، ٨: ٣٧٥، وتوضيح المقاصد: ١١٦٧.

(٢) الخزانة ٦: ٢١٥-٢١٦.

(٣) قالَ سِيبَوَيْهِ: «وَأَمَّا (بَلْهَ زَيْدٍ)، فَيَقُولُ: (دَعْ زَيْداً). وَ(بَلْهَ) هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ، كَمَا تَقُولُ: (ضَرْبَ زَيْدٍ)». الكتاب ٤: ٢٣٢.
قُلْتُ: ضُبِطَتْ في المَطْبوعِ مِنْ (كتَاب سِيبَويْه): (بَلْهَ زيدٌ)، بالرَّفْع، وَهَذَا يُعَارِضُ مَا تَأَوَّلَهُ سِيبَويْه أَنَّهَا بِمَعْنَى: (دَعْ زَيْداً). وَقَدْ رَجعتُ إِلَى نُسَخٍ مِنْ مَخْطُوطِ (الكِتَابِ) فَوَجَدتهَا بِخَفضِ (زيدٍ)، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي شُرُوحِ (الكتاب).
وَأَمَّا الرَّفعُ فَهُو عَلَى الابتداء، وَيَكُونُ (بَلْهَ) بِمَعْنَى (كَيْفَ)، وَسَيأتي ذكرُ هَذَا الوَجْه. وانظر الحاشية الآتية.

(٤) قَالَ السّيرافيُّ: «كَأَنَّهُ قَالَ: (دَعِ الأَكُفَّ)، ثُمَّ جَاءَ بِـ (بَلْهَ) فَجَعَلَهُ مَكَانَ المَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (تَرْكَ الأَكُفِّ)، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾ [محمد: ٤]؛ أَي: (فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْباً)، ثُمَّ أَضَافَ المَصْدَرَ إِلَى المَفْعُول. وَمِنْهُم مَنْ نَصَبَ، فَقَالَ: (بَلْهَ الأَكُفَّ)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ سِيبَوَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَين: أَنْ تُقَدِّرَ: (بَالِهاً الأَكُفَّ)، وَحُذِفَ التَّنْوينُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَين. وَالآخرُ: أَنَّ (بَلْهَ) لَا يَتَمَكَّنُ، فَوُضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ، كَمَا قِيلَ: (رُوَيْدٌ زَيْداً)، وَمَا أَشْبَهُ». شرح الكتاب للسّيرافيّ ٥: ١٠٧.

فَـ (يُعْجبني ركُوبُ الفَرَس)[1]: مَوضِعُ (الفَرَس) عِنْدَ الكُوفِيّين رفعٌ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: (يُعْجبك أَنْ يُرْكَبَ الفَرَسُ). وَجَوَّزَ البَصْرِيُّونَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً، بتَأْوِيلِ: (أَنْ يرْكَبَ الفَرَسَ)؛ أَيْ: (يَرْكَبَ رَاكِبٌ الفَرَسَ). وَرَدَّ الكُوفِيُّونَ هَذَا، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ المَصْدَرَ لَا يَحْتَمِلُ ضَمِيراً مِنَ الفَاعِلِ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى (الفَرَسِ)، وَ(الفَرَسُ) مَنْصُوبٌ، بَقِيَ (الرُّكُوبُ) بِلَا فَاعِلٍ لَهُ، مُظْهَرٍ وَلَا مُضْمَرٍ، وَفِي هَذَا فَسَادُ التَّرْكِيبِ. وَقَالَ البَصْرِيُّونَ: عَمِلَتْ عَلَى الاخْتِصَارِ، وَمَعْرِفَةِ المُخَاطَبِ بِأَنَّ لِلرُّكُوبِ فَاعِلاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُظْهَراً وَلَا مُضْمَراً. وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: مَا وَجَدْنَا فَاعِلاً خَلَا الفِعْلُ مِنْ إِظْهَارِهِ مَعَهُ، أَوْ إِضْمَارِهِ فِيهِ، وَمَا يَصِلُ إِلَى إِظْهَارِ الفَاعِلِ، وَلَا إِضْمَارِهِ مَعَ المَصْدَرِ إِذَا انْفَرَدَ وَاحِدٌ. وَالمَصْدَرُ عَلَى الفِعْلِ مَبْنِيٌّ، فَمَا لَمْ يُعْرَفْ صِحَّتُهُ مَعَ الفِعْلِ، فَهُوَ سَقِيمٌ مَعَ المَصْدَرِ. انْتهى».

وَقَالَ أَبُو زبيدٍ الطَّائيّ[2]: [البسيط]

حَمّـالُ أَثْقـالِ أَهْـلِ الـوُدِّ آونَـةً ... أُعْطِيهِـمِ الجَهْـدَ مِنِّـي بَلْـهَ مـا أَسَـعُ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[3]: «أوردهُ أَبُـو عَـلِيّ فِي (إِيضَـاح الشّـعْر)[4]، وَعقـدَ لِـ (بَلْـهَ) بَابـاً قَـالَ: هَـذَا بَـابُ مَـا يكـون مـرّةً اسْـماً، وَمـرَّةً مصـدراً، وَمـرَّةً حَـرْفَ جَـرٍّ. قَـالَ الشَّـاعِر: [البيـت].

قَالَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ فِي بَابٍ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ: إِنَّ (بَلْهَ) حَرْفُ جَرٍّ[5].

(١) انظر: المقتصد: ٥٥٨ وما بعدها، والكافي لابن أبي الرّبيع: ١٠٦٦ وما بعدها، والتّذييل والتّكميل ١١: ٦٨-٧٤.

(٢) البيت في: شعر أبي زبيد: ١٠٩، ومجاز القرآن ٢: ٢٨، وغريب الحديث لابن سلّام ١: ١٨٦، وبلا عزو في: كتاب الشّعر: ٢٥، وشرح المفصَّل ٣: ٤٤.

(٣) الخزانة ٦: ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) كتاب الشّعر: ٢٥-٢٦.

(٥) حُكِيَ عن الأخفش أنَّ (بَلْهَ) حرفُ جرٍّ، تكونُ بمعنى (مِنْ)، وَأَنَّهُ ذَكَرَهَا أيضاً في حروف الجرِّ في الاستثناء، بمنزلة (حَاشَى)، و(عَدَا)، نحو: (قَامَ القَومُ بَلْهَ زَيدٍ). وَعَدَّ الكوفيّونَ، والبغداديّون (بَلْهَ) مِنْ أدوات الاستثناء، فَأجازُوا النَّصبَ بعدَهَا عَلَى الاستثناء، نحو: (أَكْرَمْتُ العَبيدَ بَلْهَ الأَحْرَارَ)، وَرَدَّهُ ابنُ عُصْفُور، وَرَدَّ ابنُ الضَّائع قَولَ ابن عُصْفُور. انظر: كتاب الشِّعر: ٢٥، وشرح المفصَّل ٣: ٤٤، وارتشاف الضّرب: ١٥٥٤، ٢٢٩٦، والتّذييل والتّكميل ٨: ٣٧٥-٣٧٦، وتوضيح المقاصد: ١١٦٧.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَوَجْهُ كَونِه حَرْفاً أَنَّهُ يُمكنُ أَن يُقَالَ: إِنَّكَ إِنْ حَملتَهُ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فِعلٍ لَمْ يَجزْ؛ لِأَنَّ الجُمَلَ الَّتِي تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ مِثلَ: (لَا يكونُ زَيْداً)، وَ: (لَيْسَ عَمْراً)، وَ: (عَدَا خَالِداً)، فِيمَنْ جَعَلَهُ فِعْلاً لَيْسَ شَيءٌ مِنْهُ أَمراً، وَهَذَا يُرَاد بِهِ الأَمرُ، وَهُوَ اسمٌ للفِعْلِ، فَإِذا كَانَ كَذَلِك لَمْ يجزْ، لِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَجْعَلهُ المَصْدَرَ؛ لِأَنَّ المَصدرَ قَدْ وَقعَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلك: (أَتَانِي القَوْم مَا عَدَا زَيداً)، وَالتَّقْدِيرُ: (مُجَاوَزَتِهِم زيداً)، فَهُوَ مَصْدَرٌ؟

قُلْتُ: يُمكن أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (مَا) زَائِدَة، وَلَيْسَت الَّتِي للمصدر، وَ(عدا) إِذا قُدِّرَتْ زِيَادَةُ (مَا) كَانَ جملَةً، فَلَيْسَ فِي ذَلِك دلَالَةٌ لاحْتِمَالِه غير ذَلِكَ. والحروفُ قَدْ وَقعَتْ فِي الِاسْتِثْنَاء، نَحْو: (خَلَا) وَ(حَاشَا)، وَلَا وَجْهَ لِهَذِه الكَلِم إِلَّا أَن تكون حُرُوف جرٍّ، فَإِذا كَانَ (بَلْهَ زَيد) هُنَا لَيْسَ يَخْلُو من أَن يكون اسْمَ فعل، أَو مَصْدَراً، أَو حَرفاً، وَلَيْسَ يجوزُ وُقُوعُ اسْم فعلٍ هُنَا؛ لِمَا قَدَّمْنَا، وَلَا المصدر؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ دلَالَة، من حَيْثُ جَازَ أَنْ تَكونَ (مَا) زَائِدَةً فِي (مَا عَدَا) - كَانَ حرف جرٍّ؛ لِأَنّ حُرُوفَ الجَرِّ قَدْ وَقَعَتْ فِي مَوضِعِ الِاسْتِثْنَاءِ. انْتهى كَلَامُهُ.

وَحَاصِلهُ أَنَّهُ اسْتدلَّ لِـ (بَلْهَ) بِكَوْنِه حَرْفَ اسْتِثْنَاء بِأَنَّ اسْمَ الفِعْلِ لَمْ يَقعْ فِي الِاسْتِثْنَاءِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَصْدَراً؛ لِأَنَّهُ لَا يكونُ مَصْدَرٌ إِلَّا حَيْثُ يكونُ اسم فعلٍ.

ثُمَّ اعْترضَ نَفسَهُ بِـ (مَا عَدَا زَيْداً) وَبَابَهُ، فَقَالَ: يُمكنُ أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةً[1].

(١) الجُمهُورُ عَلَى أَنَّ (مَا) فِي (مَا عَدَا)، وَ(مَا خَلَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَيَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (مَا) المصدريَّة يجبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً نَاصِباً للمُسْتَثْنَى، فَلَا يَلِي (مَا) المَصْدَرِيَّةَ حَرْفُ جَرٍّ، وَإِنَّمَا تُوصَلُ بِجُمْلَة فِعْلِيَّة، وَقَدْ تُوصَلُ بِجُمْلَة اسْمِيَّة. وَ(مَا) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوضِعِ نَصْبٍ إِمَّا عَلَى الحَالِ، وَإِمَّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ، وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيه مُقَامَهُ.

وَحَكَى الجَرمِيُّ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ جَرَّ المُسْتَثْنَى بِـ (مَا عَدَا) وَ(مَا خَلَا)، وَأَجَازَهُ الكِسَائِيُّ وَالرِّبعيُّ وَالفَارسِيُّ، فَتَكُونُ (مَا) زَائِدَةً، وَ(عَدَا)، وَ(خَلَا) حَرْفِي جَرٍّ. وَفِيهِ شُذُوذٌ؛ لِأَنَّ (مَا) إِذَا زِيْدَتْ مَعَ حَرْفِ جَرٍّ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيهِ، بَلْ تَتَأَخَّرُ عَنْهُ. انظر: الكتاب ٢: ٣٠٩، ٣٤٨-٣٤٩، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٤٧، ٩٥، وشرح التّسهيل ٢: ٣٠٩-٣١٠، والتّذييل والتّكميل ٨: ٣١١-٣١٥، والجنى الدّاني: ٤٣٦-٤٣٧، وتوضيح المقاصد: ٦٨٥-٦٨٦.

قَالَ أَبُو حَيَّان في (تَذْكِرَته): قُلْتُ: كَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً أَوْلَى، وَبه قَالَ سِيبَوَيْهِ وَالجَمَاعَة[1]. وَقَدْ حَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ وَأَبُو الحَسَنِ النَّصْبَ بعْدَهَا فِي الِاسْتِثْنَاءِ. انْتهى.

وَيُرِيد أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهَا لَيستْ فِي النَّصْبِ حَرْفاً؛ لأَنَّهَا قَدْ جَرَّتْ، وَلَيْسَ فِي الاسْتِثْنَاء مَا يَنْصبُ وَيَخْفضُ إِلَّا وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَين الحَرْفِيَّة وَالفعْليَّة، وَلَا يَكُونُ نَصْبُهَا كَنَصْب (إِلَّا) لِهَذَا، وَلأَنَّهَا لَا يَقع بعْدَهَا المَرْفُوعُ[2]. كَذَلك قَالَ أَبُو حَيَّانَ. يُرِيد أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَن بَابهَا، وَإِنْ دَخلهَا مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ، فالخفضُ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ، وَالنّصب عَلَى أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ.

وَقَالَ البَغْدَادِيُّ[3]: «... قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسلَّمَ[4]: (يَقُول الله عَزَّ وَجَلَّ: أَعددْتُ لِعبادِيَ الصَّالحِينَ مَا لَا عينٌ رَأَتْ، وَلَا أذنٌ سَمِعتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْب بَشَرٍ ذُخْراً، بَلْهَ مَا أُطْلعْتُم عَلَيْه) ... ... وَرَوَاهُ أَبُو حَيَّان فِي (تَذْكِرَته): (بَلْهَ مَا قَدْ أَطْلَعْتُكُم عَلَيْه)[5]، وَقَالَ: يُرِيدُ: (فَدَعْ مَا أَطْلَعْتُكُمْ عَلَيْه)، وَ(كَيفَ مَا أَطْلَعْتُكُمْ). وَتَقُولُ العَرَبُ: (إِنِّي لَا أَرْكَبُ الخَيلَ، فَكَيْفَ الحَمِيرَ)، يُرِيدُ: (فَدَعْ ذكْرَ الحَمِير، لَا تَذْكُرْهُ). فَفِي هَذَا القَوْلِ دَلَالَةٌ عَلَى مُوَافقَة (كَيفَ) مَعْنَى (دَعْ)[6] فِي هَذِه الجِهَة. انْتهى».

(١) انظر الحواشي السّابقة.

(٢) رَوَى قُطْرُبٌ الرَّفعَ بَعْدَ (بَلْهَ)، عَلَى مَعْنَى: (كيف زَيْدٌ)، وَأَنْكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ. وَحَكَى الصَّغانيُّ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَجَازَهُ. انظر: التّكملة للصّغانيّ ٦: ٣٣٤، وارتشاف الضّرب: ١٥٥٥، وتوضيح المقاصد: ١١٦٧.

(٣) الخزانة ٦: ٢٣٣، الشّاهد السّابق نفسه.

(٤) الحديث بهذا اللّفظ في: غريب الحديث لابن سلّام ١: ١٨٦، وصحيح البخاريّ ٦: ١١٦.

(٥) الحديث بهذا اللّفظ وبغير (قد) في: البديع لابن الأثير ١: ٥٣٠.

(٦) ذكرَ الخليلُ أنَّ (بَلْهَ) بمعنى (كَيفَ) وبمعنى (دَعْ). وَأَجَازَ قُطْرُبٌ والأخفشُ أنْ تَكونَ بمَعنَى (كَيفَ). انظر: العين ٤: ٥٥، وارتشاف الضّرب: ١٥٥٥، ٢٢٩٦، والتّذييل والتّكميل ٨: ٣٧٦، وتوضيح المقاصد: ١١٦٧.

[اسمُ الفعلِ (حَيَّ)]

قَالَ ابنُ أَحْمَرَ البَاهِليّ[1]: [البسيط]

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ: مَا بَالُ رُفْقَتِه؟ حَيّ الحُمُولَ فَإِنَ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبَا

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «على أَن (حَيَّ) جَاءَ مُتَعَدِّياً، بِمَعْنى: (ائْتِ الحُمُولَ)، جَمْعُ (حِمْل)، بِالْكَسْرِ. وَهَذِه رِوَايَة الجَوْهَري في (الصَّحاح)، وَكَذَا رَوَاهُ خَطَّابُ بن يُوسُفَ[3] فِي كِتَاب (التَّرْشِيح)، وَقَالَ: أَخذَ يسْأَلُ غُلَامَهُ: مَا بَالُ الرّفْقَة؟ وَأَيْنَ أَخَذَتْ؟ ثمَّ قَالَ لَهُ: (حَيّ الحُمُولَ يَا غُلَامُ)؛ أَي: ائْتِهَا وَحُثَّهَا. انْتهى. نَقله عَنهُ أَبُو حَيَّان فِي (التَّذْكِرَة)».

[زِيادَةُ البَاءِ]

قَالَ جميلُ بُثَيْنَةَ[4]: [الطَّويل]

رَمَى اللهُ فِي عَيْنَيْ بُثَيْنَة بِالقَذَى وَفِي الغُرِّ مِنْ أَنْيَابِهَا بِالقَوَادِحِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[5]: والبَاءُ فِي (بِالقَذَى) زَائِدَةٌ. قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه)«.

(١) البيت في: شعر عمرو بن أحمر: ٤٣ـ وغريب الحديث لابن سلّام ٤: ٨٨، والصّحاح (هلل)، وشرح المفصّل ٣: ٤٠.

(٢) الخزانة ٦: ٢٥١.

(٣) هو أَبُو بَكْر، خَطَّابُ بنُ يُوْسُفَ بن هِلَال الـمَارِديُّ، أَندَلُسِيٌّ مِنْ (مَارِدَة)، لَهُ تَصَانِيفُ فِي النَّحْو، مِنْهَا كِتَابُ (التَّرْشِيح) عَارَضَ بِهِ كِتَابَ دُرَيْدٍ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ الكِسَائِيِّ. تُوفّي بعد ٤٥٠هـ. تَرجمته فِي: بغية الوعاة ١: ٥٥٣.
قلتُ: نقلَ أَبُو حَيَّانَ عَنِ الماردِيّ فِي (ارتشاف الضَّرَب) وَ(التّذييل والتّكميل) فِي أَكْثَرَ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَوْضِعاً، وَنَقَلَ عَنْهُ مُطَوَّلاً فِي (تَذْكِرَةِ النّحاة). انظر: تذكرة النّحاة: ٢٧٨-٣٠٦.

(٤) البيت في: ديوان جميل: ٥٣، والخزانة ٦: ٣٩٨.

(٥) الخزانة ٦: ٣٩٩.

[الخِلَافُ فِي (حَيْثُ)]

قَالَ البَغْدَاديُّ[1]: «قالَ[2] في (تَذْكِرَتِه): وَقَدْ[3] تَخْرُجُ عَنْ الظَّرْفِيَّة، فَتَصير مُبْتَدَأً، وَيَدْخُلُ (كَأَنَّ). وَإِذَا قِيلَ: (حَيْثُ نَلْتَقِي طَيِّبٌ)، حُكِمَ عَلَى (حَيْثُ) بالرَّفْع؛ لِأَنَّه اسْمُ المَكَانِ الَّذي خَبَرُهُ (طَيِّبٌ)، وَهُوَ نَائِبٌ عَنْ مَوْضِعين، أَسْبَقُهُمَا مَحْدُودٌ، خَبَرُهُ (طَيِّبٌ)، وآخِرُهُمَا مَجْهُولٌ، نَاصِبُهُ (نَلْتَقِي)، تَلْخِيصُهُ: (المَوْضِعُ الَّذِي نَلْتَقِي فِيهِ طَيِّبٌ). وَقَالَ الشَّاعِرُ[4]: [الرَّجز]

كَأَنَّ حَيْثُ تَلْتَقِي مِنْهُ المُحَلْ
مِنْ جَانِبَيْهِ وَعِلَانٍ وَوَعِلْ
ثَلَاثَةٌ أَشْرَفْنَ فِي طَوْدٍ عُتُلّ

أَنْشَدَ هَذَا الشِّعْرَ هِشَامٌ[5]، وَقَالَ: (ثَلَاثَةٌ) خَبَرُ (كَأَنَّ). انْتَهَى.

وَقَالَ[6] أَبُو عَلِيٍّ فِي (كِتَابِ الشِّعْرِ)[7]: أَنْشَدَ بَعْضُ البَغْدَادِيِّينَ[8]: [الرَّجز]

كَأَنَّ مِنْهَا حَيْثُ تَلْوِي المَنْطِقَا
حِقْفَا نَقاً مَالا عَلَى حِقْفَيْ نَقَا

(١) الخزانة ٧: ١٠-١٢، والنَّصُّ متفرّق في: شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ١٣٤-١٣٥، ١٣٩-١٤٠، ١٥٢-١٥٣، وأوّل النّصّ في الخزانة: "وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ في (تَذْكِرَتِه) أَنَّ (حَيْثُ) تَقَعُ اسْماً لِـ (كأَنَّ)، وَتَقَع مُبْتَدأً، وَأَوْرَدَ مَسَائِل تَمْرِين لِـ (حَيْثُ)، فَلَا بَأْسَ بِإِيْرَادِهَا هُنَا، قالَ: إِذَا ...». وهذه العبارة أيضاً في: شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ١٣٩. والبداية المثبتَةُ عَنْ: شرح أبيات المغني ٣: ١٣٤.

(٢) يعني أبا حيَّانَ.

(٣) انظر: ارتشاف الضَّرب: ١٤٥٠.

(٤) الرَّجز لابن ميَّادة في: شعره: ٢١٨، وانظر زيادة في التّخريج ثمَّة. وهو بلا عزو في: ضرائر الشّعر: ٢٠١.

(٥) هو هشامُ بنُ مُعَاويةَ الضَّرير، سبقت ترجمته.

(٦) من هنا إلى قوله: (... مكانَ قيامنا. انتهى): ليس في الخزانة، وهو عن: شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٣٤-١٣٥.

(٧) كتاب الشّعر: ١٨٠.

(٨) الرَّجز لأبي نخيلةَ في: التّشبيهات: ١١٢، وفيه: (... حين تثني المنطقا). وبلا عزو في: كتاب الشّعر: ١٨٠.

وَقَالَ: جَعَلَ (حَيْثُ) اسْماً. فَإنْ قُلْتَ: إنَّ (حَيْثُ) إنَّمَا جَاءَ اسْماً في الشِّعْرِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الظُّرُوفَ أَسْمَاءً في الشِّعْرِ. فَالقَولُ: إنَّ ذَلِكَ قَدْ جَاءَ اسْماً في غَيْرِ شِعْرٍ، نَحْوَ مَا حَكَيْنَاهُ عَنْ قُطْرُبٍ، وَقَدْ حَكَى أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى[1]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، أَنَّهُم قَالُوا: (هِيَ أَحْسَنُ النَّاسِ حَيْثُ نَظَرَ نَاظِرٌ)[2]؛ يَعْنِي: الوَجْهَ. انْتَهَى[3].

قَالَ أَبُو حَيَّانَ في (تَذْكِرَتِه) بَعْدَ إنْشَادِ هَذَا البَيْتِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ: (حَيْثُ): اسْمُ (كَأَنَّ)، وَ(حِقْفَا): الخَبَرُ، وَهَذَا يُؤْذِنُ بِجَوَازِ اسْتِعْمَالِ (حَيْثُ) مُبْتَدَأً، فَيُقَالُ: (حَيْثُ نَجْلِسُ طَيِّبٌ)، وَ: (حَيْثُ تَجْلِسُ نَقُومُ)؛ أَيْ: (مَكَانُ جُلُوسِكَ مَكَانُ قِيامِنَا). انتهى»[4].

وَإذَا[5] قِيلَ: (إنَّ حَيْثُ زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً)[6]، فَفِيهَا وَجْهَانِ: رَفْعُ (زَيدٍ)، وَنَصْبُ (عَمْرٍو)، وَنَصْبُ (زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو). فَعَلَى الأَوَّلِ أَبْطَلَ (إنَّ) في ظَاهِرِ الكَلَامِ، وَنَصَبَ (عَمراً) بِـ (ضَرَبْتُ)، وَرَفَعَ (زَيْداً) بِـ (حَيْثُ)؛ لِنِيَابَةِ (زَيد) عَنْ مَحَلَّيْنِ، أَسْبَقُهُمَا يَطْلُبُهُ الضَّرْبُ، وآخِرُهُمَا يَرْفَعُ (زَيْداً)، وَتَقْدِيرُهَا: (إنَّ في المَكَانِ الَّذِي فِيهِ زَيْدٌ ضَرَبْتُ زَيْداً).

وَالكِسَائِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ لِـ (إنَّ) اسْمٌ وَلَا خَبَرٌ؛ لأَنَّهَا مُبْطَلَةٌ عَنْ (ضَرَبْتُ)؛ إذْ لَمْ تَكُنْ مِنْ عَوَامِلِ الأَفْعَالِ. وَالبَصْرِيُّونَ يُضْمِرُونَ الهَاءَ مَعَ (إنَّ)، وَيَجْعَلُونَ الجُمْلَةَ الخَبَرَ. وَالفَرَّاءُ يَقُولُ: (ضَرَبْتُ) سَدَّ مَسَدَّ: (ضَارِباً أَنَا).

وَقَالَ[7] هِشَامٌ: يُقَالُ: (حَيْثَ زَيدٌ عَمْرٌو)[8]، بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَرَفْعِ (زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو)، وَ: (حَيْثَ زَيدٍ عَمْرٌو) بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَخَفْضِ (زَيْدٍ)، وَأَمَّا الفَتْحُ مَعَ

(١) هُوَ أَبُو العَبَّاس ثَعْلَب، سبقت ترجمته.
(٢) انظر: الألفاظ: ١٥٠، ١٥١، ٢١٩.
(٣) أي انتهى كلام الفارسيّ.
(٤) إلى هنا في: شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٣٥.
(٥) من هنا إلى قوله: (... ضَارِباً أَنَا): في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٣٩-١٤٠.
(٦) انظر: ارتشاف الضَّرب: ١٤٥٠.
(٧) من هنا إلى قوله: (... وَالأَصَح عِلّة) في: شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٥٢-١٥٣.
(٨) انظر: ارتشاف الضَّرب: ١٤٥٠.

رَفْعِ (زَيدٍ) فَمُفَارِقٌ للقيَاسِ، يَجْرِي مَجْرى قَولِ مَنْ يَقُولُ: (حَيْثُ زيدٍ عَمْرٌو)، فَيَضُمُّ الثَّاءَ، وَيَخْفِضُ بِهَا (زيداً)، قَالَ[1]: [الرَّجز]

أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعَا

وَقَدْ حَكَوا عَنِ العَرَبِ: (حَيْثُ سُهَيلٍ)[2]، بِضَمِّ الثَّاءِ، وخفض (سُهَيْلٍ) وَهُوَ فَاسِدُ العِلَّةِ؛ لِأَنَّ ضَمَّ الثَّاءِ يُوجِبُ رَفْعَ (سُهَيْلٍ)، كَمَا أَنَّ فَتْحَ الثَّاءِ يُوجِبُ بِهِ خَفْضَ (سُهَيْلٍ). وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى إِلَّا عَلى الأَكْثَرِ والأعرفِ وَالأَصَحِ عِلَّةً.

وَإِذَا[3] قِيلَ: (إِنَّ حَيْثُ أَبُوكَ كَانَ أَخُوكَ)، رُفِعَ (الأَخُ) بِـ (كَانَ)، وَ(حَيْثُ) خَبُرَ (كَانَ)، والأَبُ رُفِعَ بِـ (حَيْثُ)؛ لِنِيَابَتِهَا عَنْ مَحَلَّيْنِ، أَحَدُهُمَا خَبرُ (كَانَ)، وَالآخَرُ رَافِعُ (الأَبِ)، وَ(إِنَّ) مُبْطَلَةٌ عَنْ (كَانَ)، وَالتَّقْدِيرُ: (إِنَّ فِي المَكَانِ الَّذِي فِيهِ أَبُوكَ كَانَ أَخُوكَ).

وَيَجُوزُ: (إِنَّ حَيْثُ أَبُوكَ كَانَ أَخَاكَ)، فَـ (أَخَاكَ) اسْمُ (إِنَّ)، وَ(حَيْثُ) خَبرُ (إِنَّ)، وَ(أَبُوكَ) رُفِعَ بِالرَّاجِعِ مِنْ (كَانَ)، وَ(حَيْثُ) خَبرُ (كَانَ)[4]، وَالتَّقْدِيرُ: (إِنَّ أَخَاكَ فِي المَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ أَبُوكَ).

وَإِذَا قِيلَ: (إِنَّ حَيْثُ أَبُوكَ قَائِمٌ أَخَاكَ جَالِسٌ)، نُصِبَ (الأَخُ) بِـ (إِنَّ)، وَ(جَالِسٌ) خَبرُ (إِنَّ)، وَرُفِعَ (قَائِمٌ) بِـ (الأَبِ)، وَ(حَيْثُ) نَائِبَةٌ عَنْ مَحَلَّيْنِ: أَحَدُهُمَا: صِلَةٌ لِـ (جَالِسٍ)[5]، وَهُوَ الأَسْبَقُ، وَآخِرُهُمَا صِلَةُ (قَائِمٍ).

---

(١) الرَّجز بلا عزو في: كتاب الشّعر: ١٨٠، وشرح المفصَّل ٣: ١١٣، شرح التّسهيل ٢: ٢٣٢، والتّذييل والتّكميل ٨: ٦٦، وتذكرة النحاة: ٦٤٥.
(حَيثُ) في الشَّاهد مضافةٌ إلى مُفردٍ، وَهُو شاذٌّ، وَرُوِيَ البيتُ برفعِ (سُهيلٍ)، فَتكونُ (حيثُ) مُضَافَةً إلى جملة حُذفَ أحد جُزْأَيها.

(٢) قَالَ المَرزُوقيُّ: «وَأَنْشَدَ الكِسَائِيُّ: [الرّجز]. قَالَ: رَفَعَ (حَيْثُ)، وَأَضَافَهَا، وَخَفَضَ بِهَا، وَإِذَا خَفَضَ بِهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْصِبَ، وَوَجْهُ الكَلَامِ: (عَبدُالله حَيْثَ زَيْدٍ)، نَصَبْتَ (حَيْثُ)، وَأَضَفْتَهَا». الأزمنة والأمكنة: ٥٠٢.

(٣) من هنا إلى قوله: (... سَدَّ مَسَدَّ ضَارِباً. انتهى ما أورده أبو حيَّان) في: شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ١٣٩-١٤٠.

(٤) (وَحَيْثُ خَبَرُ كَانَ): ليست في: شرح أبيات مغني اللّبيب.

(٥) في الخزانة: (صلة الجالس)، تحريف.

وَيَجُوزُ: (إِنَّ حَيْثُ أَبُوكَ قَائِماً أَخَاكَ جَالِسٌ)، (الأَخُ) وَ(جَالِسٌ) عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ فِي الجَوَابُ الأَوَّلُ[1]، وَ(قَائِماً) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِنْ (أَبِيكَ)، وَ(حَيْثُ) مُتَضَمِّنَةٌ لِمَحَلَّيْنِ، أَوَّلُهُمَا صِلَةٌ لِـ (جَالِسٍ)[2]، وآخرُهما رَافِعٌ[3] لِـ (الأَبِ).

وَيَجُوزُ: (إِنَّ حَيْثُ أَبُوكَ قَائِماً أَخَاكَ جَالِساً)، (أَخَاكَ) اسْمُ (إِنَّ)، وَ(حَيْثُ) خَبَرُ (إِنَّ)، وَهِيَ رَافِعُ (الأَبِ)، وَ(قَائِماً) حَالُ (الأَبِ)، وَ(جَالِساً) حَالُ (الأَخِ).

وَيَجُوزُ: (إِنَّ حَيْثُ أَبُوكَ قَائِمٌ أَخَاكَ جَالِساً)، (أَخَاكَ): اسْمُ (إِنَّ)، وَ(حَيْثُ) مُتَضَمِّنٌ مَحَلَّيْنِ، أَوَّلُهُمَا خَبَرُ (إِنَّ)، وَآخِرُهُمَا صِلَةُ (قَائِم)، وَ(قَائِمٌ) رُفِعَ بِـ (أَبِيكَ)، وَجَالِساً) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِنْ (أَخِيكَ). وَإِنْ فُتِحَتْ ثَاءَ (حَيْثُ)، وَأُضِيفَتْ، قِيلَ: (إِنَّ حَيْثُ أَبِيكَ قَائِماً أَخَاكَ جَالِسٌ، وَجَالِساً)، عَلَى التَّفْسِيرِ المُتَقَدِّمِ. انْتهى مَا أوردهُ أَبُو حَيَّان«.

[الأَوْجهُ فِي (أَقْرَبَ)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): قَالَ الفَرَّاءُ[5]: إِذَا قِيلَ: (مَنْزِلُكَ بِالْحِيرَةِ أَوْ أَقْرَبُ مِنْهَا) فَفِي (أَقْرَبُ) الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ أَيْ: (أَوْ مَنْزِلُكَ أَقْرَبُ مِنَ الحِيرَةِ)، (أَوْ مَكَاناً أَقْرَبَ مِنْهَا)، أَوْ يَكُونُ مَوضِعُ (أَقْرَبُ) خَفْضاً بِالنَّسَقِ عَلَى (الحِيرَةِ)؛ مَعْنَاهُ: (أَوْ بِأَقْرَبَ مِنْهَا). وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ[6]: [الطَّويل]

فَأَضْحَى وَلَوْ كَانَتْ خُرَاسَانُ دُونَهُ رَآهَا مَكَانَ السُّوقِ أَوْ هِيَ أَقْرَبَا

(١) في الخزانة: (ما كانا عليه، والجواب الأول)، تحريف.
(٢) في الخزانة: (صلة الجالس)، تحريف.
(٣) في الخزانة: (رفعٌ)، تحريف.
(٤) الخزانة ٧: ٥٢-٥٣.
(٥) لم أقف على قول الفرَّاء.
(٦) البيتُ لعبدالله بن الزَّبير الأسديّ، وهو في: شعره: ٥٥، وبلا عزو في: كتاب الشّعر: ٢١٥، والتّذييل والتّكميل ٢: ٢٩٣.

فَنُصِبَ (الأَقْرَبَ) عَلَى المَحَلِّ، وَتَأْوِيلُهُ: (أَوْ هِيَ مَكَاناً أَقْرَبَ مِنْ خُرَاسَانَ)[1]، عَلَى أَنْ قَدْ جَوَّزَ مُجَوِّزٌ نَصْبَ (أَقْرَبَ) فِي البَيْتِ عَلَى خَبَرِ (رَأَى) المُضْمَرَةِ، وَقَدَّرَهُ: (أَو رَآهَا هِيَ أَقْرَبَ). انْتهى.

ثُمَّ قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَقَدْ قَالَ الفَرَّاءُ: العَرَبُ تُؤْثِرُ الرَّفْعَ مَعَ (أَوْ)، وَاحْتَجَّ بِقَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، رَفَعَتِ القُرَّاءُ (أَشَدَّ)، وَلَمْ تَحْمِلْهُ عَلَى العَطْفِ، وَبَنَتْهُ عَلَى: (أَوْ هِيَ أَشَدُّ قَسْوَةً)[2]. عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي النَّحْوِ: (أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً)، بِنَصْبِ (أَشَدَّ)، وَمَوْضِعُهُ خَفْضٌ بِالنَّسَقِ عَلَى (الحِجَارَةِ)؛ أَيْ: (كَالحِجَارَةِ أَوْ كَأَشَدَ قَسْوَةً). فَإِنَّمَا أُوثِرَ الرَّفْعُ مَعَ (أَوْ)؛ لأَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى الإِبَاحَةِ: إِنْ شَبَّهْتُمْ قُلُوبَ هَؤُلَاءِ بِالحِجَارَةِ، أَصَبْتُمْ، أَوْ بِمَا هُوَ أَشَدُّ قَسْوَةً مِنَ الحِجَارَةِ، أَصَبْتُمْ، وَإِنْ شَبَّهْتُمْ قُلُوبَهُم بِالحِجَارَةِ وَمَا هُوَ أَشَدُّ قَسْوَةً مِنْهَا، لَمْ تُخْطِئُوا، كَمَا يُقَالُ: (جَالِسِ الحَسَنَ أَوَ ابْنَ سِيرِينَ)؛ يَعْنِي: قَدْ أَبَحْتَ إِفْرَادَ أَحَدِهِمَا بِالمُجَالَسَةِ، والجَمْعَ بَينهمَا فِي ذَلِك. فَلَمَّا أَتَتْ (أَوْ) بِهَذَا المَعْنَى، اخْتَارُوا أَلَّا يُعْرِبُوا مَا بَعْدَهَا بِإِعْرَابِ الَّذِي قَبْلَهَا، إِذَا أَمْكَنَ الاسْتِئْنَافُ؛ لِيَدلَّ بِذَلِكَ عَلَى اسْتِوَاءِ الجُمْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا قبلهَا والأُخْرَى بعْدهَا. وَلَو لَمْ يَكُنِ اسْتِئْنَافٌ، اخْتَلَطَ الَّذِي بَعْدَهَا، وَهَذَا يُؤَيِّدُ كَوْنَ (أَقْرَبَ) ظَرْفاً خَبَراً لِـ (هِيَ)».

[الجزمُ بِـ (إِذْا مَا)]

قَالَ الفَرَزْدَقُ[3]: [الطَّويل]

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضرِبِ

(١) انظر: شرح الرّضيّ على الكافية ٣: ١٩٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١: ١١٥، والبحر المحيط ١: ٤٢٤.

(٣) البيت في: ديوان الفرزدق: ٢٢، والتّبصرة والتّذكرة للصّيمريّ: ٤٨، وتوجيه اللّمع: ٥٨٨، وشرح المفصّل ٥: ٧٢، وتفسير القرطبيّ ١: ٢٠١. وروي البيت: (... متى ما يسلل ...).

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[1]: «وَنَقَـلَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـه) أَنَّ الصَّيْمَـرِيّ[2] ذَهَـبَ[3] إِلَى أَنَّهَـا تُكَـفّ بِـ (مَـا) مِثْـلَ (إِذْ)، فَتَجْـزِمُ، كَبَيْـتِ الفَـرَزْدَقِ.

قَالَ[4]: وَقَدْ جَاءَ بَعْدَهَا وَلَمْ تَجْزِمْ، قَالَ[5]: [الخفيف]

وَإِذَا مَـا تشـاءُ تَبْعَـثُ مِنْهَـا [مَغرِبِ الشَمسِ نَاشِطاً مَذْعُورا]

وَيَجُوزُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى جَوَابِهَا، قَالَ الفَرَزْدَقُ[6]: [الوافر]

إِذَا مَـا قِيـلَ: يَـا لَخُـمَاةِ قَـوْمٍ فَنحْـنُ بِدَعْـوَةِ الدَّاعِـي دُعِينَـا

وَذَهَـبَ أَبُـو عَـلِيٍّ[7] فِي مِثْـلِ هَـذَا إِلَى أَنَّ (إِذَا) غَـيرٌ مَعْمُولَـة؛ لِأَنَّـهُ لَمَّـا جَـاءَتِ الفَـاء فِي جَوَابِهَـا صَـارَتْ بِمَنْزِلَـةِ (إِنْ)، وَتِلْـكَ لَا يَعْمَـلُ فِيهَـا الفِعْـلُ. انْتهـى».

(١) الخزانة ٧: ٧٨.

(٢) أَبُو مُحَمَّد عبدُالله بنُ عَليّ بن إِسْحَاقَ الصَّيْمَرِيّ، النَّحْويّ، مِنْ نُحَاةِ القَرنِ الرّابع الهجريّ، من تصانيفه: (التَّبْصرَة والتَّذكِرة)، فِي النَّحْو، وهو مطبوع. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٤٩.

(٣) انظر: التّبصرة والتّذكرة: ٤٠٨.

(٤) انظر: التّبصرة والتّذكرة: ٤٠٩.

(٥) البيت لكعب بن زهير، وهو في: شرح ديوانه: ١٦١، وفيه: (وإذا ما أشاء أبعث منها)، والكتاب ٣: ٦٢، والمقتضب ٢: ٥٧، والتّبصرة والتّذكرة: ٤٨، وشرح الكتاب للسيرافيّ ٣: ٢٥٥، وشرح المفصّل ٥: ٧٢، وتفسير القرطبيّ ١: ٢٠١.

(٦) الصّواب أَنَّهُ للرّاعي النّميريّ، وهو في ديوانه: ٢٣٦، وروايته:

إِذَا مَـا قِيـلَ أَيْـنَ حُمَـاة ثَغْـرٍ؟ فَنَحْـنُ بِدَعْـوَةِ الدَّاعِـي عُنِيْنَـا

وعُزِي البيتُ –بالرواية المثبتة– إلى الفرزدق –مع آخر– في: شرح الحماسة للمرزوقيّ: ٨١، وفيه: (... الدّاعي عُنينا)، ومنفرداً في: الخزانة ٧: ٧٨، وليس في ديوان الفرزدق.

أقولُ: ليسَ البيتُ للفرزدقِ، وَقَد أنشدَهُ المرزوقيُّ مع بيتٍ آخرَ ليسَ للفرزدقِ أيضاً، بلْ لِبشامةَ بنِ حزنٍ النّهشليّ، وهو:

إِذَا الكُـمَاةُ تَنَحَّـوا أَنْ يَنَالُهُـمُ حَـدُّ الظُّبَـاتِ وَصَلْنَاهَـا بِأَيْدِيْنَـا

انظر: الكامل ١: ٩٥.

(٧) لم أقف على قول الفارسيّ.

[إِضَافَةُ الاسْمِ إِلَى اللَّقَبِ]

قَالَ المُتلمّسُ[1]: [الطَّويل]

وَمَنْ طَلَبَ الأَوْتَارَ مَا حَزَّ أَنْفَهُ ... قَصِيرٌ وَرَامَ المَوْتَ بِالسَّيْفِ بَيْهَسُ

نَعَامَةُ لَمَّا صَرَّعَ القَوْمَ رَهْطُهُ ... تَبَيَّنَ فِي أَثْوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «... قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)[3]: إِذَا كَانَ الاسْمُ وَاللَّقَبُ مُفْرَدَيْنِ بِلَا (أَلْ)، أُضِيفَ الاسْمُ إِلَى اللَّقَبِ. وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُفْصَلُ أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ، وَجَاءَ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ، قَالَ المُتلمّسُ: [وَأَنْشَدَ البَيْتَيْنِ]. وَ(مَا) فِي (مَا حَزَّ) إِمَّا زَائِدَةٌ؛ أَيْ: (وَمَنْ طَلَبَ الأَوْتَارَ حَزَّ أَنْفَهُ قَصِيرٌ)، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قِصَّةِ قَصِيرٍ مَعَ الزَّبَاءِ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ[4]. أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مَعَ خَبَرِهِ، وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ، وَهُوَ: (مَنْ طَلَبَ)، خَبَرُهُ مُقَدَّماً عَلَيْهِ؛ أَيْ: (حَزُّ أَنْفِهِ حَاصِلٌ مِنْ جِهَةِ طَلَبِ الأَوْتَارِ). وَ(نَعَامَةُ) عَطْفُ بَيَانٍ لِـ (بَيْهَسٍ)، وَهُوَ مَحَلُّ الاسْتِشْهَادِ. وَمَحَلُّ (كَيْفَ) نَصْبٌ عَلَى الحَالِ، وَالعَامِلُ (يَلْبَسُ)، والجُمْلَةُ، وَهِيَ (كَيْفَ) مَعَ مَا عَمِلَ فِيهِ، سَادَّةٌ مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ لِـ (تَبَيَّنَ). وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لِـ (تَبَيَّنَ)؛ لِئَلَّا يَبطُلَ صَدرِيَّتُهُ. انْتهى».

[توحيدُ صِفَةِ الاثْنَيْنِ إذا كانَا لا يَنفصلانِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[5]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): قَالَ أَبُو عَمْرٍو[6]: وَإِذَا كَانَ الاثْنَانِ لَا يَكَادُ أَحَدُهُمَا يَنْفَرِدُ مِنَ الآخَرِ، مِثْلَ: (اليَدَيْنِ) وَ(الرِّجلَيْنِ) وَ(الخُفَّيْنِ)،

(١) البيتان في: ديوان المتلمّس: ١١٣، ١١٦، وشرح الحماسة للمرزوقيّ: ٤٦٧. قصيرٌ: اسمُ رجلٍ، وهو صاحبُ جذيمةَ الأبرش. بيهسٌ: رجلٌ من بني غرابِ بنِ فزارةَ، و(نعامة) لقبهُ.

(٢) الخزانة ٧: ٢٩٠-٢٩١.

(٣) انظر: تذكرة النّحاة: ٩٦.

(٤) انظر الخبرَ في: الخزانة ٧: ٢٩٣ وما بعدها.

(٥) الخزانة ٧: ٥٥١، وحاشية على شرح بانت سعاد ٢: ٣٧٩، والضّرائر للآلوسي: ٨٩.

(٦) هو: أَبُو عَمْرو بن العَلَاءِ بن عمَّارِ بن عبدِالله المَازنيّ النَّحْويّ، المُقْرئ، أحد القُرَّاء السَّبْعَة المَشْهُورين. توفّي سنة ١٥٤ هـ أو ١٥٩هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٢٣١-٢٣٢.

فَإِنْ تَقَدَّمَ مُثَنَّاهُ جَازَ لَكَ[1] فِي الشِّعْرِ وَالكَلَام أَنْ توَحِّدَ صِفَتَهُ[2]، فَتَقولَ: (خُفَّانِ جَدِيدٌ وَجَدِيدَانِ)، وَ: (عَيْنَانِ ضَخْمَةٌ وَضَخْمَتَانِ)؛ لِأَنَّ الوَاحِدَ يدلُّ عَلَى صَاحِبِهِ إِذَا كَانَ لَا يُفَارِقهُ. وَأَنْشدَ الفَرَّاءُ[3]: [الطّويل]

سَأَجْزِيكَ خِذْلَانَاً بِتَقْطِيعِيَ الصُّوَى إِليكَ وخُفَّا زَاحِفٍ يَقْطُرُ الدَّمَا

فَقَالَ: (يَقْطُرُ)، وَلَمْ يَقُلْ: (يَقْطُرَانِ). انْتهى».

[جمعُ العَلَمِ المُذَكَّرِ المَختُومِ بِالهَاءِ]

قَالَ ابنُ قيسٍ الرّقيّات[4]: [الخفيف]

نَضَّر اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[5]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): حَكَى الكِسَائِيُّ وَالفَرَّاءُ[6] عَن العَرَبِ هَذَا البَيْتَ بِخَفْضِ (طَلْحَةَ) عَلَى تَكْرِيرِ[7] (الْأَعْظُمِ)؛ أَيْ: (أعظُمَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ). وَمَا اخْتلفُوا فِي جَوَازِ نَصْبِ (طَلْحَةَ) بِالرَّدِّ عَلَى (الأَعْظُمِ)، والحملِ عَلَى إِعْرَابِهَا. انْتهى.

(١) في الضّرائر للآلوسي: (ذلك)، تحريف.

(٢) حَكَى ابنُ فَارس عَن الفَرَّاء مِثلَ قَولِ أَبِي عَمْرو. انظر: الصّاحبيّ: ١٩٤-١٩٥. وانظر: ارتشاف الضّرب: ٥٨٢-٥٨٤، والتّذييل والتّكميل ٢: ٨٠-٨٣.

(٣) البيت بلا عزو في: ما يجوز للشاعر: ٣٥٦، وشرح الكافية الشّافية: ١٧٩٤، والتّذييل والتّكميل ٢: ٨٠.

(٤) البيت في: ديوان ابن الرقيّات: ٢٠، والتّبصرة والتّذكرة للصّيمريّ: ٥٣٩. وبلا عزو في: المقتضب ٢: ١٨٨، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٤: ١٤٤، وضرائر الشّعر: ١٣٠، وشرح التّسهيل ٣: ٢٧١، وارتشاف الضّرب: ١٨٤١، ٢٤٢٥، والتّذييل والتّكميل ١: ٢٨١، ٩: ٣٤٥، ومنهج السّالك: ٣٠٠. طَلْحَةُ: هو طَلْحَةُ بنُ عبدالله بن خلف الخُزَاعِيُّ. وأضيف إِلَى (الطّلحات)؛ لِأَنَّهُ فاق في الجُود خَمْسَة أجواد، اسْم كلٍّ واحدٍ مِنْهُم (طَلْحَة)، وهم طَلْحَةُ الخَيْر، وَطَلْحَة الفَيَّاض، وَطَلْحَة الجُود، وَطَلْحَة الدَّرَاهِم، وَطَلْحَة النّدى، وقيلَ: غير ذلك. انظر: الخزانة ٨: ١٥-١٦.

(٥) الخزانة ٨: ١٤.

(٦) منهج السّالك: ٣٠٠.

(٧) قال البغداديّ: «وَقَول ابْن حَيَّان: نَصَبَ (طَلْحَة) بِالرَّدِّ على (الأَعْظُم)؛ يَعْنِي: البَدَلِيَّة». الخزانة ٨: ١٥.

[أُولَى]

قَالَ الشّاعرُ[1]: [البسيط]

لَقَـدْ عَلِمَـتْ أُولَى المُغِـيرَةِ أَنَّنِـي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[2]: «نَقَـلَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ) عَـنِ ابـنِ خَالَوَيْـهِ أَنَّـهُ قَـالَ: سَـأَلْتُ أَبَـا عُمَـرَ[3] عَـنْ قَولِـهِ:

لَقَـدْ عَلِمَـتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِـي ... [البيت]

فَقَالَ: أُولَى كُلِّ شَيءٍ أَوَّلُهُ[4]، [وَأَنْشَدَ[5]:

لَهَـا وَفْضَـةٌ فِيهَـا ثَلَاثُـونَ سَـيْحَفاً إِذَا آنَسَـتْ أُولَى العَـدِيِّ ٱقْشَـعَرَّتِ]

(١) البيت للمرّار الأسديّ في: الكتاب ١: ١٩٣، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٤٨، والتّذييل والتّكميل ١١: ٨٣. وللمرّار أو لمَالكِ بنِ زُغْبَةَ البَاهليِّ في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١٨٠، والمقاصد النّحويّة: ١٠٣٦. وبلا عزو في: المقتضب ١: ١٤، والمرتجل: ٢٤٥، والكافي لابن أبي الرّبيع: ١١١٢، والتّذييل والتّكميل ٣: ٣٤. مِسْمَعٌ: هو مِسْمَعُ بنُ شَيبانَ، أَحَدُ بَنِي قيس بن ثعلبةَ. المغيرةُ: الخَيلُ الَّتِي تُغِيرُ. لَمْ أَنْكلْ: لَمْ أَعْجَز. مِسْمَعٌ: اسمُ رجلٍ.
الشَّاهِدُ في البيت: عَمِلَ المَصدرُ المعرَّفُ بالألف واللَّام وهو (الضّرب) عَمَلَ فِعْله، وَنَصَبَ (مِسْمَعاً).

(٢) الخزانة ٨: ١٣٣. والنّصّ حكاه أبو حيّان في: التّذييل والتّكميل ٣: ٣٤، مع الزّيادة الّتي أثبتها في آخر النّصّ.

(٣) يَعنِي أَبَا عُمَرَ الزَّاهِدَ، مُحَمَّدَ بنَ عبدِالوَاحِد بن أبي هَاشم المُطَرزَ اللّغَوِيَّ، غُلَامَ ثَعْلَبٍ، وهو شيخُ ابنُ خالويه. توفّي سنة ٣٤٥هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ١٦٤-١٦٦.

(٤) إلى هنا في الخزانة، وما بعدها عن: التّذييل والتّكميل ٣: ٣٤.

(٥) البيت للشّنفرى الأزديّ في: ديوانه: ٣٦، والتّذييل والتّكميل ١١: ١٤١. وبلا عزو في: التّذييل والتّكميل ٣: ٣٤. الوَفْضَةُ: شَيءٌ مثلُ الجَعْبَة من أَدَمٍ لَيْسَ فِيهَا خَشَبٌ. السَّيْحَفُ: نِصَالٌ عِرَاضٌ. العَدِيُّ: أَوَّلُ مَنْ يَحْمِلُ فِي الحَرْبِ الرّجالَةَ.

[التّنازع]

قَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُؤَيَّةَ الهُذليُّ[1]: [البسيط]

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ صَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): قَالَ الفَارِسِيُّ[3]: هَذَا عَلَى القَلْبِ، وَالمَعْنَى: (مَهْمَا تُصِبْ بَارِقاً مِنْ أُفُقٍ). فَإِنْ جَعَلْتَ (أُفُقاً) ظَرْفاً، كَانَتْ (مِنْ) زَائِدَةً؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ، فَهِيَ مِثْلُ[4]: (إِنْ تُصِبْ عِنْدِي مِنْ درهم)، فَلَا قَلْبَ. وَأَجَازَ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً[5]، وَ(مِنْ بَارِقٍ) فِي مَوضِعِ نَصْبٍ بِـ(تَشِمٍ)، وَمَفْعُولُ (تُصِبْ) مَحْذُوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ يَعُودُ عَلَى (أُفُقٍ) أَوْ عَلَى (بَارِقٍ).

قُلْتُ: الَّذِي ذَكَرَهُ الفَارِسِيُّ مِنْ إِعْمَالِ الفِعْلَيْنِ وَالمَعْمُولِ مُتَوَسِّطٌ غَرِيبٌ[6]، قَلَّمَا يَذْكُرُهُ النَّحْوِيُّونَ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي بَابِ كَونِهُ تَقَدَّمَ عَلَى الفِعْلَيْنِ نَحْو: (أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ أَوْ شَتَمْتَ)[7]، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ أَوْلَى بِالْعَمَلِ، بِلَا خِلَافٍ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِك: (أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ أَوْ شَتَمْتَ)؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَقْرَبُ.

(١) البيت في: ديوان الهذليّين ١: ١٩٨، وشرح أشعار الهُذليّين: ١١٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٠٧. وبلا عزو في: الإيضاح العضديّ: ١٧٣، والحُجّة للفارسيّ ١: ٢٣٧، والمسائل العضديّات: ١٣١، والمصباح لابن يسعون ١: ٣٧٧ـ، والتّذييل والتّكميل ٧: ٦٩، وشرح التّسهيل للمراديّ: ٤٤٩، وتمهيد القواعد: ١٧٧٦، ٤٣٣١، والأشباه والنّظائر النّحويّة ٤: ٢٦٨.

(٢) الخزانة ٨: ١٦٥. وانظر مصادر تخريج البيت.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا القَولِ للفَارسيّ في مُصنَّفاته المذكورة في الحاشية أعلاه، وحكاه ابن يسعون، ووَحكَى القَيسيُّ مَضمونَ قَولِ الفَارسيِّ بغير عزو. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢١٠، والمصباح لابن يسعون ١: ٣٧٩. وانظر المصادر في الحاشية الآتية.

(٤) في المصباح لابن يسعون: (إِنْ نُصِبْ عِنْدَكَ مِنْ دِرْهَمٍ نَأْخُذْهُ).

(٥) في الخزانة: (غير زائدة)، والصّواب ما أثبتُّ.

(٦) الجُمهورُ عَلَى أَنَّ التنازع لَا يَقَعُ فِي مَعْمُولٍ مُتَوَسِّطٍ، نَحْو: (ضَرَبْتُ زَيْداً وَأَكْرَمْتُ)؛ وَأَجَازَهُ الفَارِسِيُّ فِي قول الهذليّ، وَمَالَ المُرَادِيُّ إلى جواز التَّنازُع في المتوَسِّطِ والمُتَقَدِّم. انظر: شرح التّسهيل للمراديّ: ٤٤٩، وأوضح المسالك ٢: ١٩٢، وشرح التّصريح ١: ٤٧٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضّرب: ٢١٣٩، والتّذييل والتّكميل ٧: ٦٩-٧٠.

وَفي مَسْـأَلَةِ أَبي عَـلِيٍّ، وَإِنْ لَمْ يَكُـنْ أَقْـرَبَ الفِعْلَيْنِ، فَلَيْـس بِأَبْعَد الفِعْلَيْنِ؛ لِأَنَّ النِّسْـبَةَ فِي التَّلَاصُـقِ وَاحِـدَةٌ، إِلَّا أَنَّ عَمَـلَ الفِعْـلِ مُقَدَّمـاً أَوْلَى مِـنْ عَمَلِهِ مُؤَخَّراً، بَـلا خِلَافٍ.

ابْـنُ يَسْـعُونَ[1]: يَجُـوزُ أَنْ يُقَـدَّرَ (إِنَـارَةَ أُفُـقٍ)، فَـلَا قَلْـبَ، وَيَحْتَمِـلُ أَنْ يَكُـونَ (مَهْـمَا) مَفْعُـولاً بِـ (تُصِـبْ)؛ أَيْ: أَيَّ شَيْءٍ تَجِـدْ فِي أُفُـقٍ مِـنَ الـبَرْقِ تَشِـم.

وَفِي رِوَايَـةِ الجُمَحِـيِّ[2]: (مَهْـمَا يُصِـبْ بَـارِقٌ آفَاقَهَا تَشِـم)، وَهَـذَا سَـهْلُ الإِعْرَابِ، وَ(مَهْـمَا) ظَـرْفٌ، العَامِـلُ فِيـهِ (يُصِـبْ)، وَلَا يَحْتَـاجُ فِيـهِ إِلَى ضَمِيرٍ.

وَالظـرفُ فِي (مَهْـمَا) قَلِيـلٌ، وَيُتَصَـوَّرُ أَنْ يَكُـونَ بِمَعْنَـى (إِنْ) عَـلَى مَا ذَكَـرُوا، إِلَّا أَنَّ هَـذَا أَوْلَى. انْتهـى مَـا أَوْرَدَهُ أَبُـو حَيَّـانَ».

[مَجِيءُ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) وَ(فَعِيلٍ)]

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[3]: «وَنقـل أَبُو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ) عَنْ أَبِي عُبَيْـدَةَ أَنَّه قَـالَ[4]: يَكُونُ (أَفْعَـلُ) بِمَعْنَـى (فَعِيـلٍ) وَ(فَاعِـلٍ)، غَـيْرَ مُوجِبٍ تَفْضِيـلَ شَيْءٍ عَـلَى شَيْءٍ، كَقَوْلِـهِ تَعَالَى: ﴿وَهُـوَ أَهْـوَنُ عَلَيْـهِ﴾ [الـروم: ٢٧]. وَبقـولِ الأَحْـوَصِ[5]: [الكامـل]

[إِنِّي لأَمْنَحُـكَ الصُّـدودَ، وإِنَّنِـي ... قَسَـماً إِلَيْـكَ مَـعَ الصُّـدُودِ لأَمْيَـلُ]

وَبِقَولِ الفَرَزْدَقِ[6]: [الكامل]

إِنَّ الَّـذِي سَـمَكَ السَّـمَاءَ بَنَـى لَنَـا ... بَيْتـاً دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ

(١) المصباح لابن يسعون ١: ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) هو عبدُالله بنُ إبراهيمَ الجُمحيُّ، رَاويةُ أشعارِ الهُذَليِّينَ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِهِ ابنَ سَلَّام الجمحيّ، ولم تُذْكَر هذه الرّوايةُ في (شرح أشعار الهُذليّين)، ولا في ديوانهم. وانظر الرّواية فِي: إيضاح شَواهد الإيضاح: ٢١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٤٧.

(٣) الخزانة ٨: ٢٤٣-٢٤٤.

(٤) حكاه أبو حيّان في: التّذييل والتّكميل ١٠: ٢٧٠. وانظر: مجاز القرآن ٢: ١٦، ١٢١، ٣٠١.

(٥) البيت في: شعر الأحوص: ٢٠٩، والكتاب ١: ٣٨٠، ومجاز القرآن ٢: ١٦٢، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٢٦٧، والتّذييل والتّكميل ١٠: ٢٧٠. وبلا عزو في: مجاز القرآن ٢: ١٢١، والمقتضب ٣: ٢٣٣، ٢٦٧.

(٦) البيت في: ديوان الفرزدق: ٧١٤، والعين ١: ٧٦، والصاحبيّ: ١٩٨، وبلا عزو في: التّذييل والتّكميل ١٠: ٢٦٨، والبحر المحيط ٥: ١٧١.

وَبقولِ الآخَرِ[1]: [الطّويل]

تَمَنَّى رِجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتْ فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ

قَالَ أَبُو حَيَّان: وَزَرَى النَّحْوِيُّونَ عَلَيْهِ هَذَا القَوْلَ، وَلَمْ يُسْلِمُوا لَهُ هَذَا الاخْتِيَارَ، وَقَالُوا: لَا يَخْلُو (أَفْعَلُ) مِنَ التَّفْضِيلِ. وَعَارَضُوا حُجَجَه بِالإِبْطَالِ، وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتدلَّ بِهِ. انْتهى».

[الإِخبارُ بِالمَعرِفَةِ عَنِ النَّكرةِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «وَجوّزهُ أَبُو حَيَّانَ فِي الأَوَّل دُونَ الثَّاني، قَالَ فِي (تَذْكِرَتِه): نَصْبُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا لِلنَّكِرَاتِ لَا يَنْحَصِرُ، وَقَدْ أُخْبِرَ بِالمَعْرِفَةِ، وَهَذَا غَرِيبٌ، وَلَا يَجُوزُ فِي الابْتِدَاءِ، وَلَا فِي (كَانَ). حَكَى سِيبَوَيْهِ[3]: (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ)، وَ: (إِنَّ بَعِيداً مِنْكَ زَيْدٌ). وَأَنْشدَ سِيبَوَيْهِ[4]: [الطّويل]

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ [فهل عند رَسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ]

وَحَكَى[5]: (إِنَّ أَلْفاً فِي دَرَاهِمِكَ بِيضٌ)، وَ: (إِنَّ بِالطَّرِيقِ أَسَداً رَابِضٌ).

(١) عزي البيت إلى طرفة في: مجاز القرآن ٢: ٣٠١، وإلى مالك بن القين الخزرجيّ في: الاختيارين: ٦١. وإلى الشّافعيّ في: التّذييل والتّكميل ١٠: ٢٦٩، والبحر المحيط ٧: ٤٢٨. والبيت بلا عزو في: مجاز القرآن ٢: ١٦، ١٢١.

(٢) الخزانة ٩: ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) قَالَ سِيْبَوَيْهِ: «وَتَقُولُ: (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ)، وَالوَجْهُ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا أَنْ تَقُولَ: (إِنَّ زَيْداً قَرِيبٌ مِنْكَ) أَوْ: (بَعِيدٌ مِنْكَ)؛ لأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ ... ... وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (إِنَّ بَعِيْداً مِنْكَ زَيْداً). وَقَلَّمَا يَكُونُ (بَعِيداً مِنْكَ) ظَرْفاً، وَإِنَّمَا قُلْ هَذَا لأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (إِنَّ بُعدَكَ زَيْداً)، وَتَقُولُ: (إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدٌ). فَالدُّنُوُّ أَشدُّ تَمْكِيناً فِي الظَّرْفِ مِنَ البُعدِ». الكتاب ٢: ١٤٢-١٤٣. وانظر: مصادر تخريج الشّاهد.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في: ديوانه: ٩، وروايته: (وإن شفائي عبرة ...)، والكتاب ٢: ١٤٢، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٤٧١، وشرح التّسهيل ٢: ١٧، والتّذييل والتّكميل ٥: ٥٩-٦١. وصدره في: ارتشاف الضّرب: ١٢٥٢.

(٥) قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (إِنَّ أَلْفاً فِي دَرَاهِمِكَ بِيضٌ)، وَ: (إِنَّ فِي دَرَاهِمِكَ أَلْفاً بِيْضٌ). فَهَذَا يَجْرِي مَجْرَى النَّكِرَةِ فِي (كَانَ) وَ(لَيسَ)؛ لأَنَّ المُخَاطَبَ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعلِمَهُ هَهُنَا، كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعلِمَهُ فِي قَولِكَ: (مَا كَانَ أَحَدٌ فِيهَا خَيْراً مِنْكَ). وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ فِيْهَا (مُسْتقراً) وَجَعَلْتَ (البِيضَ) صِفَةً.

وَجَازَ عِنْدِي[1] أَنْ يَكُونَ المَعْرِفَةُ خَبراً عَنِ النَّكِرَةِ هُنَا؛ لَمَّا كَانَ المَعْنى وَاحِداً، وَأَنَّه لَمَّا كَانَ فَضْلَةً، فَكَأَنَّهُ غَيرُ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ، فَجَازَ تَنْكِيرُهُ، وَلَمَّا كَانَ الخَبرُ مَرْفُوعاً، صَارَ كَأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِن فَكَانَ مَعْرِفَةً.

وَذَكَرَ الجَرْمِيُّ[2] هَذِهِ المَسْأَلَةَ فِي (الفَرْخ)[3]، وَقَالَ[4]: إِنَّهُ يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ وَيُخْبَرُ بِالمَعْرِفَةِ عَنْهَا فِي هَذَا البَاب. وَقَالَ: جَائِزٌ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُم لَا يُقَدِّمُونَ خَبَرَ (إِنَّ) كَمَا يَتَّسِعُونَ فِي ذَلِك، فَأَعْطَوا (إِنَّ) مَا مَنَعُوا فِي (كَانَ). وَقَدْ مَنَعُوا خَبَرَ (كَانَ)، وَمنعُوا أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا مَعْرِفَةً، وَاسْمُهَا نَكِرَةً، فَأَعْطَوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا مُنِعَهُ صَاحِبُهُ. انْتهى».

[دُخُولُ الكَافِ عَلَى اليَاءِ وَالكافِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[5]: «وَبِمَا نَقَلْنَا عَنْ سِيبَوَيْهِ[6] يُعْرَفُ أَنَّ نِسْبَةَ جَوَازِ ذَلِكَ إِلَيْهِ مُطلقاً غَيرُ صَحِيح. وَمِمَّنْ نَسَبَ الجَوَازَ إِلَيْهِ مُطلقاً أَبُو حَيَّانَ، قَالَ فِي (الارْتِشَاف)[7]: وَفِي (الوَاضِح)[8]: أَجَازَ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ: (أَنْتِ كِي، وَأَنَا كَكَ). وَضَعَّفَهُ الكِسَائِيُّ وَالفَرَّاءُ وَهِشَامٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخيرَ، وَالعِنَايَة وَالاهتِمَامَ هُنَا، مِثلُهُ فِي بَاب (كَانَ)، وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُكَ: (إِنَّ أَسَداً فِي الطَّرِيق رَابِضاً)، وَ: (إِنَّ بالطَّرِيق أَسَداً رَابِضٌ). وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ بالطَّرِيق (مُستقراً) ثُمَّ وَصَفْتَهُ بِـ (الرَّابِض)، فَهَذَا يَجْرِي هُنَا مَجْرَى مَا ذَكَرْتُ مِنَ فِي النَّكِرَةِ فِي (كَانَ)». الكتاب ٢: ١٤٣.

قَالَ السِّيرافِيُّ: «يَعنِي أَنَّ النَّكِرَةَ قَدْ تَكُونُ اسْمَ (إِنَّ) إِذَا كَانَتْ فِيهَا فَائِدَةٌ، كَمَا كَانَتْ اسْمَ (كَانَ) وَ(لَيْسَ)، وَيَجُوزُ: (إِنَّ فِي دَرَاهِمِكَ أَلْفاً بِيْضاً)، إِذَا جَعَلْتَ (فِي دَرَاهِمِكَ) هِيَ الخَبَرَ». شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٤٧١. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١: ٣٢١. وانظر مصادر تخريج الشّاهد السّابق.

(١) القول هنا لابن هشام اللّخميّ، حكاهُ أبو حيَّانَ في: التّذييل والتّكميل ٥: ٦٠-٦١. وهو أيضا في: تمهيد القواعد: ١٣٢٠.

(٢) صَالِحُ بنُ إِسْحَاقَ، أَبُو عمرَ الجرْمِيُّ البَصْرِيُّ، كَانَ فَقِيهاً عَالِماً بالنّحْو واللّغة. توفّي سنة ٢٢٥هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٨-٩.

(٣) كتاب (الفرخ)، وهو: (فرخ كتاب سيبويه)، وهو من كتب الجرميّ الّتي لم تصل إلينا.

(٤) حكاه في: التّذييل والتّكميل ٥: ٦١.

(٥) الخزانة ١٠: ١٩٧-١٩٨، وعنه في: الدّرر اللّوامع ٢: ٦٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢: ٣٧٢، ٣٨٥.

(٧) ارتشاف الضَّرب: ١٧١١. وانظر: التّذييل والتّكميل ١١: ٢٥٦.

(٨) هو: (الواضح في النّحو)، لأبي بكر ابن الأنباريّ، وهو من الكتب الّتي لم تصل إلينا.

وَقَالَ فِي (تَذْكِرَتِه) أَيْضاً: وَاخْتلفُوا فِي دُخُولِ الكَاف عَلَى اليَاء، وَالكَاف، فَأَجَازَ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ: (أَنْتِ كِي، وَأَنَا كَكَ). وَضعَّفَ هَذَا الكسَائيُّ وَالفَرَّاءُ وَهِشَامٌ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ قَلِيلٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ.

وَقَالَ الفَرَّاءُ: أَنْشَدَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا[1]: [الخفيف]

وَإِذا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي [حِينَ تَدْعُو الكُمَاةُ فِيهَا: نَزَالِ]

قَالَ الفَرَّاءُ: وَمَا سَمِعت أَنَا هَذَا البَيْتَ مِنَ العَرَبِ. وَقَالَ هِشَامٌ: مَا قَالَت العَرَبُ: (أَنَا كَكَ)، وَ: (أَنْتِ كِي). قَالَ: وَالبَيْتُ الَّذِي يُنْشَدُ فِي (كِي)، مُؤَلَّفٌ مِنْ قَولِ بَشَّارٍ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الفَرَّاءُ[2]: قَدْ حُكِيَ[3] عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ[4]: (أَنَا كَكَ وَأَنتَ كِي)[5]. وَقَالَ الفَرَّاءُ: لَمْ تَقُلِ العَرَبُ: (أَنْتَ كِي)، وَآثَرُوا: (أَنْتَ كَأَنَا)، وَلَم يَقُولُوا: (أَنَا كَكَ)، وَآثَرُوا: (أَنَا كَأَنْتَ)، وَجَعَلُوا (أَنْتَ) وَ(أَنَا) لِلْخَفْضِ، كَمَا جَعَلُوا (هُوَ) لِلخَفْضِ، فَقَالُوا: (أَنَا كَهُوَ). وَالرَّفْعُ أَغْلَبُ عَلَى (أَنَا) وَ(أَنْتَ) وَ(هُوَ)، وَلَمْ يُصَيِّرُوهُنَّ مَخْفُوضَاتٍ -وَالرَّفْعُ أغلبُ عَلَيْهِنَّ- إِلَّا لِأَنَّ الكُنَى تَجْرِي مَجْرَى حُرُوفِ المَعَانِي، فَتُعْرَفُ بِالدَّلَالَاتِ، فَلِذَلِكَ قَالُوا: (ضَرَبْتُكَ أَنْتَ)، وَ: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ)، فَجَعَلُوا (أَنْتَ) لِلنَّصْبِ وَالخَفْضِ، وَكَذَلِكَ (هُوَ) وَ(أَنَا).

(١) عُزِيَ البيتُ إلى بشّار بن برد، كما ذكرَ أَبُو حيَّانَ بَعْدُ، وليس في ديوان بشّار. وهو بلا عزو في: ضرائر الشّعر: ٣٠٩، وارتشاف الضَّرب: ١٧١٠ (صدره)، والتّذييل والتّكميل ١١: ٢٥٦، وتوضيح المقاصد: ٧٤٥، والمقاصد النّحويّة: ١٢١٢.

(٢) حكاه ابن عصفور عن الفرّاء في: ضرائر الشّعر: ٣٠٩.

(٣) في: الدرر اللوامع: (يحكى).

(٤) قَالَ الزُّبيرُ بنُ بَكّار: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلام، قَالَ: هَنَّأَ رَجُلٌ رَجُلاً فِي مَجْلِسِ الحَسَنِ بمَوْلُود، فَقَالَ: هَنَّاكَهُ اللَّهُ، وَهَنَّاهُ لَكَ حَتَّى تَكُونَ كَهُ وَيَكُونَ كَكَ، فَقَالَ الحَسَنُ: « وَاللَّهِ مَا يُبَالِي رَجُلٌ، أَطَمْطَمَ بِالْفَارِسِيَّةِ، أَمْ تَكَلَّمَ بِمِثْلِ كَلَامِكَ». الأخبار الموفقيات: ١٨٤.

(٥) إِلَى هَنا في: الدّرر اللّوامع ٢: ٦٧.

قَالَ الكِسَائِيُّ[1]: قِيلَ لِبَعْضِ العَرَبِ: مَنْ تَعدُّونَ الصُّعْلُوكَ فِيكُم؟ فَقَالَ: (هُوَ الغَدَاةَ كَأَنَا).

وَلَمَّا صَلُحَتِ الكَافُ للرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ في: (قِيَامُكَ)، وَ(ضَرَبْتُكَ)، وَ(بِكَ)، لَمْ يُسْتَنْكَرْ كَونُ (أَنْتَ) مَنْصُوباً مَخْفُوضاً، وَكَذَلِكَ (أَنَا) وَ(هُوَ). انْتهى كَلَام أبي حَيَّان».

وقَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «قَالَ أَبُو حَيَّان في (الارْتِشَاف)[3]، وَ(التَّذْكِرَة): قَالَ الفَرَّاءُ: وَمَنْ لَمْ يَقُلْ: (مَرَرْتَ بِي وَزيدٍ) عَلى اخْتِيَارٍ، قَالَ مُخْتَاراً: (أَنْتَ كَأَنَا، وَزَيْدٌ وَأَنَا كَأَنْتَ وَزَيْدٍ). انْتهى».

[القول في (لَهِنَّكَ)]

قَالَ الشَّاعِرُ[4]: [الطّويل]

أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

قَالَ الرَّضِيُّ[5]: «وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: أَحَدُهَا لِسِيبَوَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الهَاءَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةِ (إِنَّ)، كَـ (إِيَّاكَ) وَ(هِيَّاكَ)، فَلَمَّا غُيِّرَتْ صُورَةُ (إِنَّ) بِقَلْبِ هَمْزَتِهَا هَاءً، جَازَ مُجَامَعَةُ اللَّامِ إِيَّاهَا بَعْدَ الامْتِنَاعِ. وَالثَّانِي قَولُ الفَرَّاءِ، وَهُوَ أَنَّ أَصْلَهُ: (وَاللهِ

(١) انظر: ضرائر الشّعر: ٣٠٨، وشرح التّسهيل ٢: ٢٦٠.

(٢) الخزانة ١٠: ٢٠٠، الشاهد نفسه.

(٣) ارتشاف الضَّرب: ١٧١١. وانظر: التّذييل والتّكميل ١١: ٢٥٦.

(٤) البيت لرجل من نُمير في: أمالي القالي ١: ٢٢٠، ولرجلٍ من بني كلاب في: الحماسة البصريّة: ٩٨٣. وبلا عزو في: المسائل والأجوبة للبطليوسيّ: ٦٤٣، وعجزه بلا عزو في: تذكرة النّحاة: ١٢٠، ٤٢٩.

(٥) شرح الرّضيّ على الكافية ٤: ٣٦١-٣٦٢. وقد ذكرتُ هنا نصَّ الرَضيِّ؛ لأنَّ البغداديّ قَالَ: «وَنقل أَبُو حَيَّان في (تَذْكِرَته) المذَاهبَ الثَّلَاثَةَ طِبْقَ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ المُحَقِّقُ، إِلَّا أَنَّهُ نَسَبَ الثَّالِثَ لِلمُفَضَّل بن سَلمَة، كَابْن الأَنْبَارِيِّ فِي (مسَائِل الخلاف) لَا أَنَّهُ حَكَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ». الخزانة ١٠: ٣٤٤. وانظر في المسألة: الكتاب ٤: ١٥٠، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ٤٦٦، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٣٧٩-٣٨٠، وتذكرة النّحاة: ١١٢، ١٢٠، ٤٢٩.

إِنَّكَ)، كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي أَدْهَمَ الكِلَابِيِّ[1]: (لَهِ رَبِّي لَا أَقُولُ ذَلِكَ)[2]، بِقَصْرِ اللَّام، ثُمَّ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، كَمَا يُقَالُ: (اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، وَحَذَفَ لَامَ التَّعْرِيفِ، أَيْضاً، كَمَا يُقَالُ: (لَاهَ أَبُوكَ)، ثُمْ حَذَفَ أَلِفَ (فِعَالٍ)، كَمَا يُحْذَفُ مِنَ المَمْدُودِ إِذَا قُصِرَ، كَمَا يُقَالُ: (الحَصَادُ)، وَ(الحَصَدُ)، قَالَ[3]: [الوافر]

أَلَا لَا بَارَكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ

ثُمَّ حُذِفَتْ هَمْزَةُ (إِنَّكَ)، وَفِيهَا قَالَ تَكَلُّفَاتٌ كَثِيرَةٌ. وَالثَّالِثُ مَا حَكَى المُفَضَّلُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ بَعْضِهِم أَنَّ أَصْلَهُ[4]: (للهِ إِنَّكَ)، وَاللَّامُ لِلقَسَمِ، فَعَمِلَ بِهِ مَا عَمِلَ فِي مَذْهَبِ الفَرَّاءِ، وَقَوْلُ الفَرَّاءِ أَقْرَبُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (لَهِنَّكَ لَقَائِمٌ)، بِلَا تَعَجُّبٍ».

[إضمارُ خبرِ (كانَ)]

قَالَ يَزِيدُ بْنُ الحَكَمِ الثَّقَفِيُّ[5]: [الطّويل]

فَلَيْتَ كِفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَاءُ مُرْتَوِي

قَالَ البَغْدَادِيُّ[6]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): يَصِحُّ جَعْلُ (كِفَافاً) اسْمَ (لَيْتَ)، وَ(خَيْرُكَ) اسْمَ (كَانَ)، وَتُضْمِرُ الخَبَرَ عَائِداً عَلَى (كِفَافاً)، وَالتَّقْدِيرُ: (كَأَنَّهُ خَيْرُكَ). وَنَظِيرُهُ أَحَدُ قَوْلَيْ سِيبَوَيْهِ[7] فِي: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ).

(١) أَبُو أَدْهَم الكلابيُّ: مِنَ الأَعْرَابِ الَّذِينَ دَخَلُوا الحَاضِرَةَ. انظر: الفهرست: ٧٠.

(٢) انظر: الحُجَّة للفارسيّ ٤: ٣٨١، وارتشاف الضّرب: ١٢٦٨، والتذييل والتكميل ٥: ١٢٥.

(٣) البيت مجهول القائل، وهو في: المسائل والأجوبة للبطليوسيّ: ٨٦، وانظر تفصيل تخريجه ثمَّة. الشَّاهد فيه: حذفُ الألف التي قبل الهاء من لفظ الجلالة الأوَّل.

(٤) حكى أبو حيَّانَ هذا عن أبي زيد في: تذكرة النّحاة: ١١٢.

(٥) البيت في: أمالي القاليّ ١: ٦٨، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ١٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٤١. وبلا عزو في: الإيضاح العضديّ: ١٢٣، والتّذييل والتّكميل ٥: ٦٠.

(٦) الخزانة ١٠: ٤٧٤-٤٧٥. والنّص ببعض اختلاف في: التّذييل والتّكميل ٥: ٦٠-٦١. وانظر: شرح أبيات المغني ٥: ١٨٠.

(٧) الكتاب ٢: ١٥٣-١٥٤. وانظر: ارتشاف الضّرب: ١٢٤٧، ١٢٥٠، والتّذييل والتّكميل ٥: ٦٠-٦١.

وَمَنَعَ الفَارسيُّ مِنْ هَذَا فِي (التَّذْكِرَة)، وَقَالَ[1]: لِقُبْحِ الِابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ فِي الجُمْلَة ذِكْرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ هِيَ.

وَيَا[2] لَهَا غَفلَةً مِنْ إِمَام حَبْر. وَإِضْمَارُ خَبَر (كَانَ) لَا يُحْصى، وَحَذْفُهُ كَحَذْفِ سَائِرِ الضَّمَائِرِ إِذَا كَانَ فِي حُكْمِ المَوْجُودِ، مِثْل: (إِنَّ زَيْداً ضَرَبَ عَمْرٌو)، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً. فَأَمَّا نَصْبُ هَذِه الحُرُوفِ للنَّكِرَاتِ[3]، فَلَا ينْحَصرُ. انْتهى».

[الكلامُ فِي حقيقةِ (مَا)]

قَالَ البَغْدَاديُّ[4]: «وَيَأْتي فِي كَلَام أبي حَيَّان حَقِيقَة (مَا) ... وَقَدْ تكفَّلَ بِبَيَانِ ذَلِكَ جَمِيعِه أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه)، قَالَ:

إِذَا أَتَيْتَ بَـ (بينَ) صِلَةً لِـ (مَا)، فَقِيلَ: (أَعْجَبَنِي مَا بَيْنَكُمَا)، فَسُقُوطُ (مَا) جَائِزٌ، عَلَى ثَلَاثَة مَعَان: أَلَّا تَنْوِي (مَا)[5]، وَتَقْضِي عَلَى بَينَ بِالرَّفْع، وَلَفْظُهَا مَنْصُوبٌ. وَمِنْهَا[6] أَنْ تَرْفَعَ (بَينَ) بِالْفِعْل، وَتُعْطَى حقَّ الأَسْمَاءِ، وَمِنْهَا أَنْ تُقَرَّ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْه مَعَ (مَا)، وَ(مَا) بِمَنْزِلَة المُظْهَرَة[7]، فَتُضْمِرَ (مَا)، وَلَا تُضْمِرَ (الَّذِي)، وَمَا شَاكَلَتِ المَحَلَّ بِأَنَّهَا تَكُونُ[8] وَقْتاً وَمَحَلًّا، وَكَونُهَا وَقْتاً فِي قَولِهِم[9]: (لَا أُكَلِّمُكَ مَا دَامَ للزّيتِ عَاصِرٌ)[10]، فَـ (مَا) مَوْضُوعَةٌ فِي مَوضِعِ

(١) انظر رأي الفارسيّ في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١٤٥، والتّذييل والتّكميل ٥: ٦٠.
(٢) هذا قول ابن هشام اللّخميّ، حكاهُ أبو حيَّانَ في: التّذييل والتّكميل ٥: ٦٠-٦١.
(٣) في الخزانة: (نصب الحروف المنكرات)، تحرف. والمثبتُ عن: التّذييل والتّكميل ٥: ٦١.
(٤) الخزانة ١١: ١٢-١٥، وشرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ٢٧-٢٨.
(٥) (عَلَى ثَلَاثَة مَعَان: أَلَّا تَنْوِي مَا): ليست في الخزانة.
(٦) في الخزانة: (ولكَ).
(٧) (ومنها أن تقرَّ على ما كانت عليه مع ما، وما بمنزلة المظهرة): ليست في الخزانة.
(٨) في الخزانة: (فإنها تكون ...).
(٩) في الخزانة: (فالأول كقولهم).
(١٠) انظر: إصلاح المنطق: ٢٧٦، والمحكم ١: ٤٢٩.

(أَبَداً)، وَانْتِصَابُهَا فِيهِ كَانْتِصَابِ: (لَا أُكَلِّمُكَ القَارِظَ العَنَزِيَّ)[1]. وَمَجِيئُهَا مَحَلًّا فِي قَوْلِهِم[2]: (جَلَسَ مَا بَين الدَّارَيْن)، وَ: (اسْتَوَى مَا بَين المَنْزِلَتَيْن)، وَ: (أَقَامَ مَا بَينَ المَسْجِدَيْن)، فَلَمَّا أَتَتْ (مَا) محلًّا؛ أَيْ: ظَرْفاً وَوَقْتاً، ضَارَعَتِ المَحَلَّ الَّذِي بَعْدَهَا، فَكَفَى مِنْهَا.

وَاخْتَصَّتْ (بَينَ) بِالنِّيَابَةِ عَنْ (مَا)؛ لأَنَّ مَا تَكُونُ شَرْطاً، وَ(بَينَ) يُشْرَطُ بِهَا فِي قَوْلِهِم: (بَيْنَمَا أَنْصَفَنِي ظَلَمَنِي)، وَ: (بَيْنَمَا اتَّصَلَ بِي قَطَعَنِي). وَأَمَّا (الَّذِي) فَلَا يُعْرَفُ لَهُ ذَلِك، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ.

وَلِـ (مَا) مَعْنًى ثَالِثٌ[3]، هُوَ الجَزَاء فِي أَصْلِ البُنْيَة، وَإِقْرَارُهَا عَلَى لَفْظِ (الَّذِي)، وَذَلِكَ قَولُ العَرَب[4]: (مُطِرْنَا مَا زُبَالَةَ، فَالثَّعْلَبِيَّةَ، فَزَرُودَ)، حَكَاهُ الكِسَائِيُّ عَنِ العَرَب، وَمَعْنَاهُ: (مُطِرْنَا مَا بَينَ زُبَالَةَ إِلَى الثَّعْلَبِيَّة)، فَنَابَتْ (زُبَالَةُ) عَنْ (بَينَ)، وَجُعِلَ نَصْبُ (بَينَ) فِيهَا، وَنُسِقَت (الثَّعْلَبِيَّةُ فَزَرُودَ) عَلَيْهَا، وَنُصِبَتْ (مَا) بِـ (مُطِرْنَا)، عَلَى أَنَّ لَفظَهَا (الَّذِي)، وَلَزِمَتِ الفَاءُ مَكَانَ (إِلَى)، وَلَمْ يَصْلُحْ مَكَانَهَا وَاوٌ، وَلَا (ثُمَّ)، وَلَا (أَوْ)، وَلَا (لَا)؛ لأَنَّهَا تَحْفَظ تَأْوِيل الجَزَاء، وَتَجْرِي فِي هَذَا الكَلَام مَجْرَاهَا فِي: (إِنْ زُرْتَنِي فَأَنْتَ مُحْسِنٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (وَأَنْت)؛ لأَنَّهُ لَا يُوصَلُ الشَّرْطُ إِلَّا بِالْفَاءِ[5]؛ إِذْ كَانَتْ تَفْعَلُ ذَلِك فِي: (ضَرَبْتُهُ فَبَكَى). وَأَصْلُ الكَلَام: (إِنْ

(١) القَرَظُ: شَجَرٌ عِظَامٌ، لَهُ حَبٌّ يُوضَعُ فِي المَوَازِين. والقَارِظُ: مُجْتَنِيه وجامعُهُ. وهُمَا قَارِظَان، القارِظُ الأَوَّلُ اسمُهُ: يَذْكُرُ بنُ عَنَزَةَ وَهُوَ الأَكْبَرُ، وَالقارِظُ الثَّاني: عامِرُ بنُ رُهْم بن هُمَيْم بن يَذْكُرَ بن عَنَزَةَ، وقيلَ: هُوَ رهم بن عَامر، وَقيلَ: غير ذلك. يُقَالُ: إِنَّهُمَا خَرَجَا فِي طَلَبِ القَرَظَ، يَجْتَنِيَانِه فَلَمْ يَرْجِعَا، فضُرِبَ بِهِمَا المَثَلُ، فَقَالُوا: (لَا آتِيكَ أَوْ يَؤُوبَ القارِظُ)، يُضْرَبُ فِي انْقِطَاعِ الغَيْبَة. تاج العروس ٢٠: ٢٥٦-٢٥٧.
قَالَ ابنُ سِيْدَه: «وَ: (لَا آتِيكَ القارِظَ العَنَزِيّ)؛ أَيْ: (لَا آتِيكَ مَا غَابَ القَارِظُ العَنَزِيّ)، فأَقَامَ (القَارِظَ العَنَزِيَّ) مُقَامَ (الدَّهْر)، ونَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِ، وهذَا اتِّساعٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ لَهُ نَظائرُ». المحكم ٦: ٣٤٥. وانظر: ارتشاف الضّرب: ١٣٩٠، والتذييل والتكميل ٧: ٢٥٧.

(٢) في الخزانة: (والثّاني كقولهم).

(٣) في الخزانة: (ثان).

(٤) انظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ٢٢، وإيضاح الوقف والابتداء: ٣٤٥، والبحر المحيط ١: ١٩٨.
و(زُبَالَةُ)، وَ(الثَّعْلَبِيَّةُ)، وَ(زَرُودَ): مواضعُ مُتقاربَةٌ. انظر: معجم ما استعجم: ٣٤١، ٦٩٣، ٦٩٦.

(٥) انظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ٢٣.

اتَّصَلَ المَطَرُ إِلَى زُبَالَةَ فَالثَّعْلَبِيَّة، فَهُوَ مَطَرُنَا، فَذَلِك الَّذِي نَبْغِي[1]). فَتَحَوَّلَتْ (مَا) إِلَى لفظ (الَّذِي)، وَأَصلهَا الشَّرْط، وَلزِمت الفَاءَ مُرَاقَبَةً لِذَلِكَ الأَصْل، وَنَابَتْ عَنْ (إِلَى)، وَقَالَت[2] العَرَبُ: (أَزُورُكَ أَشْغَلَ مَا كُنْتُ)، فَجَعَلُوا (مَا) فِي لَفْظ (الَّذِي)، وَلِذَلِكَ أَضَافُوا إِلَيْهَا (أَشْغَلَ)، وَأَصْلُهَا الشَّرْطُ: (مَا كُنْتُ مَشْغُولاً فَإِنِّي أَزُورُكَ)، فَـ (مَا) فِي (مُطِرْنَا مَا زُبَالَةَ فَالثَّعلَبِيَّةَ) قِصَّتُهَا كَقِصَّة مَا ذَكَرْنَا. وَلَوْلَا الشَّرْطُ الَّذِي بُنِيَت المَسْأَلَةُ عَلَيْه، لَمْ يُعْطَفْ وَاحِدٌ بالفَاء عَلَى مَخْفُوض (بَيْنَ)؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِيمَا تَعرَّى مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ: (المَالُ بَيْنَ أَبِيكَ فَأَخِيكَ).

وَحكى الكسَائيُّ والفرّاءُعَن العَرَب[3]: (هِيَ أَحْسَنُ النَّاسِ مَا قَرنَاً فَقدماً)، مَعْنَاهُ: (مَا بَيْنَ قَرْنٍ إِلَى قَدَم)، فَلَزِمَت الفَاءُ؛ لأَنَّ (مَا) شَرطٌ فِي الأَصْل، وَمحسِّنةً ذَلِك حُسْنَ إِلَى فِي مَوضِع (الفَاء)، وَانْتَصَبَ (مَا) فِي هَذه المَسْأَلَة عَلى التَّفْسِير، وَانْتَصَبَ (القَرْنُ) بِنَصْبِ (بَينَ) المُسْقَط، وَعُطِفَت (القَدَمُ) عَلَى (القَرْنِ).

وَقَالَ[4] الفَرَّاءُ[5]: المَعْرِفَةُ بِمَنْزِلَة النَّكِرَة فِي خِلَافَة (بَيْنَ) حِينَ يُقَالُ: (هِيَ حَسَنَةٌ مَا قَرْنَهَا إِلَى قَدَمِهَا). وَقَالَ الفَرَّاءُ: أَنْشَدَنِي أَعْرَابِيٌّ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ[6]: [البسيط]

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إِلَى قَدَمٍ وَلَا حِبَالُ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلُ

مَعْنَاهُ: (مَا بَيْنَ قَرْنٍ إِلَى قَدَم)، وَ(مَا) فِي ذَا المَعْنَى لَا تُسْقَطُ، فَخَطَأٌ أَنْ يُقَالَ: (مُطِرْنَا زُبَالَةَ فَالثَّعْلَبِيَّةَ)؛ لأَنَّ (مَا) وَ(بَيْنَ) اسْمٌ وَاحِدٌ، يَدْخُلُ طَرَفَاهُ فِيه، وَ(مَا) هِيَ الحَدُّ بَيْنَ الشَّيْئَين، دَلِيلُ هَذَا أَنَّ الَّذِي يَقُولُ: (لَهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ الأَلْفِ إِلَى

(١) في الخزانة: (ينبغي)، تحريف.

(٢) (قالت ... كقصة ما ذكرنا): ليست في الخزانة.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ٢٢.
و(زُبَالَةُ)، وَ(الثَّعْلَبِيَّةُ)، وَ(زَرُودَ): مواضعُ مُتقاربَةٌ. انظر: معجم ما استعجم: ٣٤١، ٦٩٣، ٦٩٦.

(٤) (قال ... إلى قدم): ليست في الخزانة، وفيه مكانها: (ثمَّ نقل كَلَام الفرّاء وَقَالَ: وَمَا فِي ذَا).

(٥) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ١: ٢٢-٢٣، ومصادر تخريج الشّاهد الآتي.

(٦) البيت لبعض بني سُلَيْم في: شرح السّبع الطّوال: ٢٠، والبحر المحيط ١: ١٩٨. وبلا عزو في: إيضاح الوقف والابتداء: ٣٥٤، ٥١٧.

الأَلْفَين)، يَدُلُّ بِـ (مَا) عَلَى اسْتِيفَاء[1] مَا بَيْنَ الأَلِف وَالأَلْفَيْن، وَلَوْ قَالَ: (جَلَسْتُ مَا بَيْنَ الدَّارَيْن)، لَمْ يَكُنْ جَامِعاً لِكُلِّ مَا بَيْنَهمَا، فَأَتَت الفَاءُ لِمَذْهَب الشَّرْط، وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ حَرْفُ الشَّرْطِ، كَمَا لَزِمَت الفَاءُ مَعَ (أَمَّا)، فَقِيلَ: (أَمَّا عَبْدُالله فَقَائِمٌ)؛ لأَنَّ[2] المَعْنَى: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَعَبْدُالله قَائِمٌ)، وَلَيْسَتْ (أَمَّا) عَامِلَةً عَمَلَ الشَّرْطِ[3].

وَالفَرْقُ بَينَ (جَلَسْتُ مَا بَينَ عَبْدالله فَزَيْد) وَ: (جَلَستُ بَينَ عَبْدالله فَزَيْد)، أَنَّ (مَا) إِذَا حَضَرَتْ كَانَ الَّذِي بَينَ الطَّرفَيْنِ مَجْلُوساً فِي جَمِيعِهِ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ (مَا) احْتَمَلَ الكَلَامُ جُلُوساً فِي بَعْضِ الَّذِي بَينَ المَكَانَيْن.

فَإِذَا قِيلَ: (عَبْدُالله مَا بَينَ أَخِيكَ وَأَبِيكَ)، فَـ (مَا) مُنْتَصِبَةٌ عَلَى انْتِصَابِ المَحَلِّ، وَأَصْلُهَا الشَّرْطُ، وَمَا بَيْنَ (الأَخ) وَ(الأب) كُلُّهُ لِعَبْدِالله مَوْضِعٌ. فَإِنْ قِيلَ: (عَبْدُالله بَينَ أَخِيكَ فَأَبِيكَ)، فَمَوْضِعُ (عَبْدِالله) بَعْضُ مَا بَينَ المَوْضِعَيْنِ، وَيَجُوزُ اسْتِغْرَاقُ المَكَانِ كُلِّه.

وَلَمْ يَذْكُرِ الفَرَّاءُ: (زَيْدٌ مَا أَخَاكَ وَأَبَاكَ). قَالَ أَبُو بَكْر: هُوَ عِنْدِي خَطَأٌ؛ لأَنّ (مَا) مَوْضُوعَةٌ للعُمُوم، وَ(بَينَ) لَا تُحْذَفُ إِلَّا بَعْدَهَا اعْتِمَاداً عَلَيْهَا، مَعَ خِلَافَةِ الَّذِي يَلِيهَا لَهَا. وَ(بَين) مِنْ أَسْمَاءِ المَوَاضِعِ الَّتِي لَيْسَتْ نَاساً، فَلَا يَخْلُفُ (بَينَ) بَعْدَهَا إِلَّا مَا لَا يَكُونُ مِنْ أَسمَاءِ الأَنَاسِيِّ، مِثْل (القَرْن)، وَ(القَدَم)، وَ(الإِهْلَال)، وَ(السِّرَار)، وَ(النَّاقَة)، وَ(الجَمَل)، وَمَا يَجْرِي مَجْرى ذَلِكَ.

وَمِن قَالَ: (دَارِي مَا الكُوفَةَ فَالحِيرَةَ) وَهُوَ يَذْهَبُ إِلَى مَا بَينَ (الكُوفَة) إِلَى (الحِيرَة) لَمْ يُصِبْ؛ لأَنَّ هَذَا الكَلَامَ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ الدَّارُ مَالِئَةً كُلَّ المَوْضِعِ الَّذِي بَينَ (الكُوفَة) وَ(الحِيرَة)، وَمَا شُوهِدَتْ دَارٌ كَذَا.

فَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ (مَا) لَمْ يَبْطُلْ أَنْ يُقَالَ: (دَارِي بَينَ الكُوفَةِ فَالحِيرَة)، عَلَى أَنَّ الدَّارَ

(١) في شرح أبيات مغني اللّبيب: (استبقاء)، تحريف.

(٢) (لأنّ ... عمل الشرط): ليست في الخزانة.

(٣) إلى هنا ما ورد في: شرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ٢٦-٢٧، وعقَّب البغداديّ بقوله: «إلى هنا كلام أبي حيّان، والذي تركناه أكثر مما كتبناه، وجميعه فوائد جيدة، شكر الله سعيه».

آخِذَةٌ بَعْضَ مَا بَينَ (الكُوفَة) وَ(الحِيرَة)، وَلَو قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ مَا الأَلْفُ وَالأَلْفَيْن)، يُرِيدُ: (مَا بَينَ الأَلْفِ إِلَى الأَلْفَيْن) كَانَ الكَلَامُ مُسْتَقِيماً؛ لوُقُوعِ (مَا) وَ(بَينَ) عَلَى جَمِيعِ مَا بَينَ الطَّرفَيْن، وَدخُولُ الطَّرفَيْنِ فِيهِمَا، أَعْنِي فِي (مَا) وَ(بَينَ).

هَذَا مَا لَخَّصْنَاهُ مِنْ (تَذْكِرَة) أَبِي حَيَّانَ، وَفِيهَا فَوَائِدُ تتَعَلَّقُ بِـ (بَيْنَ) دُونَ (مَا)، تَرَكْنَاهَا؛ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضِنَا بِهَا.

[(نَعَمْ)]

قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي (بَابِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ صِفَةُ مَا كَانَ مِنْ سَبَبِهِ)[1]: «وَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ يَقُولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مُخَالِطٍ بَدَنِه دَاءٌ)، فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُنَوَّن. قِيلَ لَهُ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ لِلأَوَّل، فَالتَّنْوِينُ وَغَيْرُ التَّنْوِينِ سَوَاءٌ، إِذَا أَرَدْتَ بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ مَعْنَى التَّنْوِين، نَحْوَ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مُلَازِمِ أَبَاكَ)، وَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ مُلَازِمِ أَبِيكَ)، أَوْ (مُلَازِمِك)؟ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ بُدّاً مِنْ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَإِلَّا خَالَفَ جَمِيعَ العَرَبِ وَالنَّحْوِيِّينَ. فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قُلْتَ: أَفَلَسْتَ تَجْعَلُ هَذَا العَمَلَ إِذَا كَانَ مُنَوَّناً، وَكَانَ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِ الأَوَّلِ، أَوِ التَبَسَ بِهِ، بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ لِلأَوَّلِ؟ فَإِنَّهُ قَائِلٌ: نَعَمْ».

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه) بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَام سِيبَوَيْهِ: قَدْ لَحَّنَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ[3] سِيبَوَيْهِ(٤) فِي اسْتِعْمَالِه (نَعَمْ) فِي هَذَيْنِ المَوْضِعَيْن، وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مَوضِعُ (بَلَى)، لَا مَوضِعُ (نَعَمْ)، وَهُوَ كَمَا قَالَ، فِي أَكثَرِ مَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِ النُّحَاةِ، وَهُوَ

(١) الكتاب ٢: ١٩. ونقله البغداديّ -باختلاف طفيف- قبل كلام أبي حيَّانَ في: الخزانة ١١: ٢٠١-٢٠٢.
(٢) الخزانة ١١: ٢٠٢، وشرح أبيات مغني اللّبيب ٦: ٥٨-٥٩.
(٣) سُلَيْمَانُ بنُ مُحَمَّد بن عبدالله السّبائيّ المالقيّ، أَبُو الحُسَيْن ابْن الطَّرَاوَة، كَانَ نحويّاً ماهراً، أديباً بارعاً. مِنْ تَصَانِيفِه: (المُقدّمات في كتاب سيبويه)، و(الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح). توفّي سنة ٥٢٨هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٦٠٢.
(٤) انظر: تمهيد القواعد: ٤٥٠١-٤٥٠٢، والجنى الداني: ٤٢١-٤٢٤، ٥٠٥-٥٠٦، ومغني اللّبيب: ٤٥٣، والبحر المحيط للزّركشيّ ٣: ٢٠٨.

لَا شَكَّ أَكْثَرُ فِي الاسْتِعْمَالِ، وعَلى ذَلِك جَاءَ مَا يَرْوُونَ عَن ابْن عبّاس مِنْ قَوْلِهِ فِي قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] إِنَّهُم لَو قَالُوا: (نَعَمْ) لَكَفَرُوا. وَلَكِن قَدْ يُوجَدُ مَعَ ذَلِك خِلَافُهُ فِي قَوْلِ جُحْدُرٍ[١]: [الوافر]

أَلَيْسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

نَعَمْ وَتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

وَيَفْتَقِرُ كَلَامُ ابْنُ عَبَّاس، مَعَ وُجُودِ قَولِ هَذَا القَائِل، إِلَى فَضْلِ نَظَرٍ، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: (نَعَمْ) فِي قَولِ الشَّاعِرِ لَيْسَ بِجَوَابٍ؛ لِأَنَّ الجَوابَ بِـ (نَعَمْ) إِذا جَاءَ بَعْدَ الاسْتِفْهَام، إِنَّمَا يَكُونُ تَصْدِيقاً لِمَا بَعْدَ أَلِف الاسْتِفْهَام، وَلَمْ يُرِدِ الشَّاعِرُ أَنْ يُصَدِّقَ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُهُ اللَّيْلُ مَعَ أُمِّ عَمْرٍو، وَلَكِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولُوا: (نَعَمْ)[٢]، لَا عَلَى الجَوَاب، وَلَكِنْ عَلى التَّصديق،؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ فِي قَولِهِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ تَقْرِيرُ خَبَرٍ مُوجَبٍ[٣]، فَلذَلِكَ يَكُونُ بَنُو آدَم إِذا قَالُوا فِي جَوَاب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: (نَعَمْ) كُفَّاراً؛ لِأَنَّ الجَوابَ بِـ (نَعَمْ) يَكُونُ تَصْدِيقاً لِمَا بَعْدَ أَلِف الاسْتِفْهَام مِنَ النَّفْي، وَهُوَ الأَكْثَرُ فِي الاسْتِعْمَال، وَلَكِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِك أَنْ يَقُولُوا: (نَعَمْ)، لَا عَلى الجَوابِ وَلَكِن عَلَى التَّصْدِيق؛ لِأَن الاسْتِفْهَام فِي ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ تَقْرِيرٌ، وَالتَّقْرِيرُ خَبَرٌ مُوجَبٌ، فَإِذا كَانَ التَّقْرِيرُ خَبراً مَعْنَاهُ الإِيجَابُ جَازَ أَنْ يَأْتِيَ (نَعَمْ) كَمَا يَأْتِي بَعْدَ الخَبَرِ المُوجَبِ للتَّصْدِيق.

وَإِذا كَانَ الأَمرُ كَذَلِك، لَمْ يَكُنْ فِي إِجَازَةِ (نَعَمْ) فِي الآيَتين وَفِي الشِّعْرِ، مُخَالَفَةٌ لِابْن عَبَّاس فِيمَا قَالَه؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَعْنًى وَاحِد، فَإِنَّ الَّذِي مَنَعَهُ إِنَّمَا مَنَعَهُ عَلَى أَنَّ (نَعَمْ) جَوَابٌ، وَإِذا كَانَ جَوَاباً، إِنَّمَا يَكُونُ تَصْدِيقاً لِمَا بَعْدَ أَلِف الاسْتِفْهَام وَالَّذِي أَجَازَهُ، إِنَّمَا أَجَازَهُ عَلَى أَنْ تَكُونَ نَعَمْ غَيْرَ جَوَابٍ.

(١) في الخزانة: (... خلافه. قال الشاعر: ...)، والمثبت عن شرح أبيات مغني اللّبيب. والبيتان في: أمالي القاليّ ١: ٢٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٨٥، وارتشاف الضّرب: ٢٣٦٩، والجنى الدّاني: ٤٢٢.

(٢) ليست في شرح أبيات مغني اللّبيب.

(٣) إلى هنا في: شرح أبيات مغني اللّبيب ٦: ٥٩، وقال بعدها: «وأطال أبو حيّانَ في تقريره».

وَإِتْمَامُ (نَعَمْ) فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقُ، كَمَا فِي قَوْلِكِ: (نَعَمْ) لِمَنْ قَالَ: (قَامَ زَيْدٌ). انْتهى كَلَامه.

وَاخْتَصَرهُ المرَادِيُّ فِي (الجنى الدّاني). فَقَدِ اتَّفَقَ الشَّارِحُ المُحَقِّقُ وَأَبُو حَيَّان فِي هَذَا التَّوْجِيهِ».

[القولُ في ظرفيَّةِ (الطَّريقِ)]

قَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُؤَيَّةَ الهُذليُّ[1]: [الكامل]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «وَقَالَ شَيْخُنَا الشِّهَابُ الخَفاجيُّ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى هَذَا الكِتَاب[3]: «كَلامُ المُصنِّفِ عَلَى أَنَّ نَصْبَ (الطَّرِيق) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ شَاذٌّ؛ لأَنَّهُ غَيرٌ مُبْهَم، كَـ (الدَّار)، وَفِيهِ خِلَافٌ، فَذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى أَنَّهُ مُبْهَمٌ، وَإِليهِ ذَهَبَ بَعْضُ شرَّاحِ (الكتَاب)[4]، وَجَزَمَ بِهِ ابنُ أَبِي الرَّبِيع[5]، وَبَعْضُ نُحَاةِ المَغْرِبِ[6]، وَقَالَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؛ إِلَّا أَنَّهُم لَمْ يَفْهَمُوا كَلَامَهُ.

(١) البيت في: ديوان الهذليّين ١: ١٩٠، وشرح أشعار الهُذليّين: ١١٢٠، وفيهما: (لَذٍّ بهزِّ)، والكتاب ١: ٣٥، ٢١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢١٢. وبلا عزو في: الكتاب ١: ٣٦، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٢٧٣، والإفصاح لابن الطّراوة: ٦٧، وشرح التّسهيل ٢: ٢٢٧، وارتشاف الضَّرب: ١٤٣٦، والبحر المحيط ٥: ٢١، ٩: ٧٩، ١٠: ١٩٨، والتّذييل والتّكميل ٨: ٣٩، وتمهيد القواعد: ١٧٧٦، ٤٣٣١، والأشباه والنّظائر النّحويّة ٤: ٢٦٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ١: ١٠-١١. وانظر في المسألة: مصادر تخريج الشّاهد.

(٣) يعني كتاب (مغني اللبيب). وكلام الخفاجيّ في: نكت على مغني اللّبيب: ١٢١-١٢٢.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٢٧٣، والتعليقة للفارسيّ ١: ٥٩، وشرح الكتاب للصّفار ٢: ٦٥٥.

(٥) عبدُالله بنُ أَحْمَدَ بن عبيد الله بن مُحَمَّد، أَبُو الحُسَيْن ابْنُ أبي الرّبيع القرشي الأَمَويّ السّبتيّ، إِمَامُ أهل النَّحْو فِي زَمَانه. مِنْ تَصَانِيفِه: (الكافي فِي الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضَاح)، و(البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ). توفّي سنة ٦٨٨هـ. ترجمته في: بغية الوعاة: ١٢٥-١٢٦.

(٦) لم أقفْ عَلَى قَول ابن أَبِي الرَّبِيع فِي كِتَابِيه (البسيط) و(الكافي). وَذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّ (الصِّرَاطَ) وَ(الطَّرِيقَ) ظَرْفٌ مُبْهَمٌ، لَا مُخْتَصٌّ، وَرُدَّ ذلكَ عَلَيْه. انظر: الإفصاح لابن الطّراوة: ٦٧-٦٨، وشرح التّسهيل ٢: ٢٢٨، وارتشاف الضّرب: ١٤٣٨، والتّذييل والتّكميل ٨: ٤٠، والبحر المحيط ٥: ٢١.

وَوَجْهُـهُ أَنَّ مَعْنَـاهُ: إنْ كَانَ كُلُّ مَـا يُطْـرَقُ بالأَقْـدَام، فَهُـوَ مُبْهَـمٌ، وَإِنْ كَانَ أَزِقَّـةَ الأَسْـوَاقِ، وَالطَّرِيـقَ العـامَّ، فَهُـوَ مُحَـدَّدٌ، لَا يُنْصَـبُ البَتَّـةَ، إِلَّا شُـذُوذاً، وَإِلَيْـهِ أَشَـارَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ). انْتَهَـى كَلَامُـهُ[1].

أَقُـولُ: نَقَلَـهُ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ) مِـنَ (النِّهَايَـةِ)[2]، قَـالَ: ذَهَـبَ قَـوْمٌ إِلَى أَنَّ (الطَّرِيـقَ) لَيْـسَ بِظَـرْفٍ؛ لِأَنَّـهُ اسْـمٌ لِمَـكَانٍ مَعْـرُوفٍ، وَهُـوَ مَـا تَطَـؤُهُ المَـارَّةُ فِي الأَسْـوَاقِ، وَغَيْرِهَـا، فَـلَا يَقَـعُ عَـلَى كُلِّ مَوْضِـعٍ. وَذَهَـبَ قَـومٌ إِلَى أَنَّـهُ يَكُـونُ ظَرْفـاً، كَـ(الفَرْسَـخِ)؛ لِأَمْرَيْـنِ، أَحَدُهُمَـا: إِنَّـهُ (فَعِيـلٌ) بِمَعْنَـى (مَفْعُـولٍ)؛ أَيْ: مَطْـرُوقٍ، وَكُلُّ مَـكَانٍ يَصْلُـحُ أَنْ يَكُـونَ مَطْرُوقـاً لِلرِّجْـلِ. وَالآخَـرُ: الاسْـتِعْمَالُ، فَـإِذَا جَلَسْـتَ فِي مَحَـلِّ إِنْسَـانٍ فِي أَيِّ مَوْضِـعٍ كَانَ، صَـحَّ أَنْ يُقَـالَ: (تَنَـحَّ مِـنَ الطَّرِيـقِ)، فَـدَلَّ عَـلَى أَنَّـهُ يَقَـعُ عَـلَى كُلِّ مَوْضِـعٍ، فَعَـلَى الأَوَّلِ تَقُـولُ: (جَلَسْـتُ فِي الطَّرِيـقِ)، وَعَـلَى الثَّـانِي: (جَلَسْـتُ الطَّرِيـقَ). انتهـى».

[زِيَادَةُ (إِنْ) بَعْدَ (لَا) الَّتِي لِلدُّعَاءِ، ومجيء (لَا) اسماً بِمَعْنَى (غَيْر)]

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[3]: «قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ): أَنْشَـدَ شِـيثٌ فِي زِيَـادَةِ (إِنْ) بَعْدَ (لَا) الَّتِي لِلدُّعَاءِ قَولَ الشَّاعِرِ[4]: [البسيط]

يَـا طَائِـرَ البَـيْنِ لَا إِنْ زِلْـتَ ذَا وَجَلٍ مِـنَ المُقَنِّـصِ وَالقَنَّـاصِ مَحْجُوبَـا

... ... قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ: شِـيثٌ[5]: هُـوَ أَبُو الحَسَـنِ شِـيثُ بْـنُ إِبْرَاهِيمَ بْـنِ مُحَمَّدٍ القُـوصِيِّ القَـاضِي، لَـهُ كِتَـابٌ فِي النَّحْـوِ سَـمَّاهُ: (المُعْتَـصَرُ مِنَ المُخْتَـصَرِ)، قَـالَ فِيهِ:

(١) أي كلام الشّهاب الخفاجيّ.

(٢) هو كتاب: (النهاية في شرح الكفاية)، لابن الخبّاز، ولم أقف على النّصّ في المطبوع منه (رسالة ماجستير).

(٣) شرح أبيات مغني اللّبيب ١: ١١٥. وانظر: تمهيد القواعد: ١٣٧٧ وما بعدها.

(٤) البيت بلا عزو في: الأزهية: ٥٢.

(٥) ضياءُ الدِّين، شِيثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بن مُحَمَّد بن حَيْدرةَ المعروفُ بابن الحَاجِّ القُنَّاوِيِّ القُفْطِيِّ النَّحْوِيِّ اللُّغَوِيِّ العَرُوضِيِّ، كَانَ قيماً بالعَرَبِيَّةِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: (المختصر)، وآخر أَخصرُ مِنهُ سَمَّاهُ (المعتصر من المختصر). توفِّي سَنَة ٥٩٨ هـ أو ٥٩٩هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٤٢٤-١٤٢٥، وبغية الوعاة ٢: ٦.

طَـرَقَ البَـابَ رَجُـلٌ عَـلَى المُـبَرِّدِ، فَقَـالَ لِلخَـادِمِ: مَـنْ دَقَّ؟ فَسَـأَلتهُ، فَقَـالَ: حَمْدَانُ، فَأَخْـبَرَتْ مَوْلَاهَـا، فَفَكَّـرَ وَقَـالَ: قُـولِي لَـهُ: (حَمْـدَانُ) لَا يَنْـصَرِفُ فِي المَعْرِفَـةِ، وَأَنْـتَ نَكِـرَةٌ، فَانْـصَرِفْ.

وَفِيـهِ أَيْضـاً[1]: تَكُـونُ (لَا) بِمَعْنَـى (غَـيْرِ)، فَتَكُـونُ اسْـماً، نَحْـو: (جِئْـتُ بِـلَا زَاد)، وَ: (غَضِـبَ مِـنْ لَا شَيْءَ). انْتَهَـى».

[زِيَادَةُ الكَافِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ[3]: [الكامل]

بَيْنَـا كَـذاكَ رَأَيْنَنِـي مُتَعصِّبـاً بالْخَـزِّ فَـوقَ جُلالَـةٍ سِرْداحِ

الـكَافُ: زَائِـدَةٌ، وَ(ذَاكَ): مُبْتَـدَأٌ، خَـبَرُهُ مَحْـذُوفٌ، تَقْدِيـرُهُ: (بَيْنَـا ذَاكَ شَـأْنِي). انتهـى».

[النَّصبُ على نَزْعِ الخَافضِ]

قَالَ المُتَلَمِّسُ الضُّبعيُّ[4]: [البسيط]

آلَيْـتُ حَـبَّ العِـرَاقِ الدّهْـرَ أَطْعَمُهُ والحَـبُّ يَأْكُلُـهُ فِي القريـةِ السُّـوسُ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[5]: «... وَأَوْرَدَهُ أَبُـو حَيَّـانَ فِي أَوَّلِ (تَذْكِرَتِـهِ)، وَقَالَ: أَوْرَدَهُ سِـيبَوَيْهِ

(١) حكاهُ أبو حيَّانَ عنْ بعضِ النُّحاةِ في: ارتشاف الضَّرب: ١٢١٤. وانظر: الجنى الدّاني: ٣٠٠-٣٠١.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٢: ١٨٠-١٨١.

(٣) البيت لابن ميادة في: شعره: ٩٩، وللشّمّاخ في: التّذييل والتّكميل ٧: ٣٠٤. وبلا عزو في: كتاب الشِّعر: ٢٥٧، وفيه: (رأيتني متلفِّعاً)، وارتشاف الضّرب: ١٤٠٨. وفي شرح أبيات مغني اللّبيب: (متعلِّقاً)، تحريف.

(٤) البيت في: ديوان المتلمّس: ٩٥، والكتاب ١: ٣٨، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٢٧٧، وشرح الكتاب للصّفّار: ٦٨٠، والبحر المحيط ٢: ٦٥٠. وبلا عزو في: المسائل البصريّات: ٩١٤

(٥) شرح أبيات مغني اللّبيب ٢: ٢٥٩-٢٦٠. وأورد البغداديّ قبلَ هذا النّصّ أقوال العلماء في البيت، فانظرها ثمَّة.

عَـلَى أَنَّـهُ مِمَّـا حُـذِفَ مِنْـهُ حَـرْفُ الجَـرِّ، وَأَنَّ تَقْدِيـرَهُ: (عَـلَى حَـبِّ العِـرَاقِ)، وَخَطَّـأَهُ الجَرْمِـيُّ وَالمُـبَرِّدُ[1]، فَزَعَـمَا أَنَّ (حَـبَّ العِـرَاقِ) مَنْصُـوبٌ بِإِضْـمَارِ فِعْـلٍ، وَهُـوَ مِـنْ بَـابِ الاشْـتِغَالِ، يُفَسِّره (أَطعَمُـهُ)؛ أَيْ: (لَا أَطْعَـمُ حَـبَّ العِـرَاقِ الدَّهْـرَ لَا أَطْعَمُـهُ)، وَإِنَّـمَا ذَلِـكَ عَـلَى مَذْهَـبِ مَـنْ أَجَـازَ أَنْ يَعْمَـلَ مَـا بَعْـدَ (لَا) فِيـمَا قَبْلَهـا عَـلَى الإِطْـلَاقِ، وَالصَّحِيـحُ التَّفْصِيـلُ بَـيْنَ أَنْ تَقَـعَ (لَا) جَوَابـاً لِلقَسَـمِ، فَيُمْنَـعُ إِجْرَاؤُهَـا مُجْـرَى مَـا يُتلقَّـى بِـهِ القَسَـمُ، أَوْ لَا تَقَـعُ جَوَابـاً لَـهُ، فَيَجُـوزُ ذَلِـكَ، وَمِـنَ النَّحْوِيِّـينَ مَـنْ مَنَـعَ ذَلِـكَ مُطْلَقـاً، فَـمَا بَعْـدَ (لَا) لَا يَعْمَـلُ فِيـمَا قَبْلَهَـا.

وَزَعَـمَ بَعْضُهُـم[2] أَنَّ تَقْدِيـرَ سِـيبَوَيهِ: (عَـلَى حَـبِّ العِـرَاقِ) تَقْدِيـرُ مَعْنًـى، وَإِنَّـمَا تَقْدِيـرُ اللَّفْـظِ: (آلَيْـتُ فِي حَـبِّ العِـرَاقِ)، وَإِنَّـمَا احْتَـاجَ إِلَى هَـذَا؛ لِأَنَّ (آلَيْـتُ فِيـكَ) أَكْثَـرُ مِـنْ (آلَيْـتُ عَلَيْـكَ)، وَهَـذَا غَـيْرُ لَازِمٍ، بَـلْ جَـاءَ السَّـمَاعُ بِهِـمَا، فَذَكَـرَ أَحَدَهُمَـا، وَلَيْـسَ تَقْدِيـرُهُ بِتَقْدِيـرِ مَعْنًـى. انْتَهَـى».

[(بَجَلْ) بِمَعْنَى (حَسْبُ)]

قَالَ طَرَفَةُ[3]: [الطَّويل]

أَلَا إِنَّنِـي شَرِبْـتُ أَسْـوَدَ حَالِـكاً ... أَلَا بَجَـلِي مِـنَ الـشَّرَابِ أَلَا بَجَـلْ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[4]: «قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ): (بَجَـلْ) بِمَعْنَـى (حَسْـبُ)، وَهِـيَ اسِـمٌ، وَقَـالَ ابـنُ جِنِّـي فِي بَعْـضِ كُتُبِـهِ: إِنَّهَـا حَـرْفٌ[5]، وَجَـرَّأَهُ عَـلَى ذَلِـكَ

(١) انظر: الأصول ١: ١٧٩-١٨٠، والانتصار لابن ولّاد: ٤٨، وشرح الكتاب للصّفّار: ٦٨١-٦٨٢.

(٢) لم أقف على صاحب هذا القول.

(٣) البيت في: ديوان طرفة: ٦١، والجنى الدّاني: ٤٢٠، وتمهيد القواعد: ٣٨٨٢. وبلا عزو في: رصف المباني: ٢٣٠، وارتشاف الضّرب: ٢٢٩٨، والتّذييل والتّكميل ٢: ١٨٥، والمغني: ١٥١.

(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب ٢: ٤٠٣-٤٠٤.

(٥) لم أقف على قول ابن جنّي هذا. وَ(بَجَلْ) تَكُونُ حَرفَ جَواب، بِمَعْنى (نَعَمْ)، وَتكونُ اسماً، وَهِي على وَجْهَيْن: اسْمُ فعلٍ بِمَعْنى (يكفي)، فَتَلْحَقُهَا نُونُ الوِقَايَة: (بَجَلْنِي)، وهو نَادِرٌ، وَاسمٌ مرادفٌ لِـ(حَسْبُ)، فتقول: (بَجَلِي). انظر الكتاب ٤: ٢٣٤، ومصادر تخريج الشّاهد.

تَعَرِّيهَا مِنْ عَلَامَاتِ الأَسْمَاءِ قَاطِبَةً، وَلَيْسَ فِي (بَجْلِي) حُجَّةٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (مِنِّي) وَ(عَنِّي)، وَيُؤَيِّدُ أَنَّهَا حَرْفٌ، كَونُهَا فِي مَعْنَى (حَسْبُ)، وَيَلِيهَا الضَّمِيرُ مِثْلَهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَهَا. وَأَمَّا قَولُ الشَّاعِرِ[1]: [البسيط]

لَمَّا رَأَتْ مَعْشَراً قَلَّتْ حُمُولَتُهُمْ قَالَتْ سُعَادُ: أَهَذَا مَالُكُمْ بَجْلَا؟

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الحَال، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَهَذَا مَالُكُمْ جَمِيعاً؟)، وَقَطَعَهَا عَنِ الإِضَافَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفاً عَلَى رَأْيِ ابنِ جِنِّي[2]، وَحَرَّكَ اللَّامَ للضَّرورَةِ. انْتَهَى كَلامُ أَبِي حَيَّانَ.

... قَالَ أَبُو حَيَّانَ بَعْدَ هَذَا: (حَسْبُكَ دِرْهَمَانِ)[3]، الصَّحِيحُ أَنَّهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، بِدَلِيلِ دُخُولِ النَّاسِخِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وَقَالَ الشَّاعِرُ[4]: [الكامل]

إِنِّي وَجَدْتُ مِنَ المَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا

وَقَالَ قَوْمٌ: (حَسْبُكَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(دِرْهَمَانِ): مُرْتَفِعٌ بِهِ، سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (لِيَكْفِكَ دِرْهَمَانِ). وَمَنْ قَالَ هَذَا لَمْ يَقُلْ: (كَانَ حَسْبُكَ دِرْهَمَيْنِ)؛ لِأَنَّ (كَانَ) لَا تَعْمَلُ فِي (دِرْهَمِين) مَعَ ارْتِفَاعِهِمَا بِـ (حَسْبُكَ).

(١) البيتُ لجابر بن رألان السّنبسيّ في: التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٣٩، وشرح الحماسة للمرزوقيّ: ٤٣٢، وللتّبريزيّ ١: ٢٤٠.

(٢) قالُ ابنُ جنّي: «(بَحَلْ) أي: (حَسْبُ)، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الوَقْفِ، غَيرَ أَنَّهُ احتاجَ للوزنِ هَهُنا إِلَى إِطَالَتِهَا، وَالقَوافِي مَنْصُوبَةٌ، فَحَمَلَهَا عَلَيْهَا». التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٣٩.

(٣) انظر: الأصول ٢: ٣٦، والبديع لابن الأثير ١: ٩٣، وارتشاف الضّرب: ٢٢٩٩.

(٤) البيت لعبدالرّحمن بن حسّان في: الكتاب ٣: ١٥٣، ولسعيد بن عبدالرّحمن بن حسّان في: شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ ٢: ١٦١، وعزي إلى جرير في: الكشّاف ٢: ٢٣٣، وروح المعاني ٥: ٢٢٣، وليس في ديوانه. وبلا عزو في: شرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ٣٨٩، ورُوِيَ: (... حُرَّ الثياب وتشبعوا)، وهي الرّواية الأشهر.

وَتَقُولُ: (هَذَا زَيْدٌ حَسْبَكَ مِنْ رَجُل)، تَنْصِبُهُ عَلَى الحَال، وَ: (رَأَيْتُ رَجُلاً حَسْبُ)[1]، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَسْبِي) أَوْ (حَسْبُكَ)، كَمَا تَقُولُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَا غَيْرُ). انْتَهَى».

[(جَيْرِ)]

قَالَ طفيلٌ الغنويُّ[2]:[الطَّويل]

وقُلْنَ أَلَا الـبَرْدِي أَوَّلُ مَـشْرَبٍ أَجَلْ جَيرِ إِنْ كَانَتْ رَوَاءً أَسَافِلُهْ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[3]: «وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه)[4] عَنْ شَيْخِه[5] أَنَّهُ اسْمُ فِعْل، قَالَ فِيهَا: (جَيرْ): اسْمُ فِعْل[6]، وَاقِعٌ مَوْقِعَ المُضَارِعِ، وَقَالَ شَيْخُنَا[7]: بِمَعْنَى (أَعْتَرِفُ)، وَقَالَ أَبُو صَدَقَةَ الأَعْرَابِيُّ[8]: إِذَا حَدَّثَكَ مُحَدِّثٌ فَقُلْ لَهُ: (جَيْر)، أَيْ: صَدَقْتَ. وَبِنَاؤُهُ عَلَى الكَسْرِ، وَلَا يُفْتَحُ إِذَا كَانَ اسْمَ فِعْل، وَتَنْوِينُهُ يَدلُّ عَلَى اسْمِيَّتِه، فَإِذَا نُوِّنَ كَانَ مَعْنَاهُ: (أَعْتَرِفُ اعْتِرَافاً)، وَإِذَا لَمْ يُنَوَّنْ كَانَ مَعْنَاهُ: (أَعْتَرِفُ الاعْتِرَافَ)، كَحَال (أُفٍّ)، إِذَا نُوِّنَ كَانَ المَعْنَى: (أَتَضَجَّرُ تَضَجُّراً)، وَإِذَا لَمْ يُنَوَّنْ كَانَ مَعْنَاهُ: (أَتَضَجَّرُ التَّضَجُّرَ). انْتَهَى كَلَامُهُ».

---

(١) أي تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ؛ لأَنَّ المضافَ إِلَيهِ مَحذُوفٌ، وَمَعْنَاهُ مَنْوِيٌّ. انظر: تمهيد القواعد : ٣٢٢٥، وشرح التّصريح ١: ٧٢٣.

(٢) البيت في: ديوان طفيل: ١١٥، وارتشاف الضّرب: ١٥٨٧، والجنى الدّاني: ٤٣٤، وتمهيد القواعد: ٣١٣٦. وبلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ٢: ١٢٢، وشرح المفصّل ٥: ٥٤، وشرح الكافية الشّافية: ١١٨٦. الفِرْدَوسُ: هي فردوسُ الإيادِ، روضةٌ في بلادِ بني يربوعٍ.

(٣) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٦٢.

(٤) ذكرَ أبو حيَّانَ (جَيْر) في الجُزءِ المطبوعِ مِنَ (التّذكِرةِ)، وليسَ هو الموضعُ المشارُ إليهِ هُنَا. انظر: تذكرة النّحاة: ٤٠٤.

(٥) يَعْنِي ابنَ أَبِي الرَّبيع.

(٦) انظر: رصفَ المبانَي: ٢٥٢-٢٥٣، والبسيط لابن أبي الربيع: ٩٤٤-٩٤٦، وارتشاف الضّرب: ١٧٨٩-١٧٩٠، والتّذييل والتّكميل ١١: ٤٠٩، والهمع ٢: ٤٩٦.

(٧) هو ابن أبي الرّبيع. انظر رأيه في: البسيط لابن أبي الربيع: ٩٤٦.

(٨) أَبُو صَدَقَةَ زيدُ بنُ تُركيٍّ الدُّبَيْرِيُّ الأسديّ، شاعرٌ، مِنَ الرُّواةِ الأعرابِ. انظر: لسان العرب ١: ١٣٠، وتوضيح المشتبه ٤: ٢٨٢.

[(مِنْ أَجْلِكَ)، وَ(مِنْ جَرَّاكَ)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) مِنَ (النِّهَايَةِ): (فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ جَلَلِكَ)، قَالَ[2]: [الخفيف]

[رَسْمُ دَارٍ وقَفْتُ فِي طَلَلِهْ] كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وَ: (مِنْ جَلَالِكَ)، قَالَ[3]: [الطَّويل]

حَنِينِي إِلَى أَسْمَاءَ وَالخَرْقُ بَيْنَنَا وَإِكْرَامِيَ القَوْمَ العِدَى مِنْ جَلَالِكَا

وَقَالَ الرَّاعِي[4]: [الطَّويل]

وَنَحْنُ قَتَلْنَا مِنْ جَلَالِكَ وَائِلاً وَنَحْنُ رَكِبْنَا بِالسُّيُوفِ عَلَى عَمْرِو

وَيُقَالُ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ جَرَّاكَ)، مُشَدَّدَ الرَّاءِ، وَمُخَفَّفَهَا فِيهَا، أَنْشَدَ اللِّحْيَانِيُّ[5]: [الوافر]

وَمِنْ جَرَّى بَنِي أَسَدٍ غَضِبْتُمْ وَلَوْ شِئْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ جِوَارُ

ومِنْ جَرَّائِنَا صِرْتُم عَبِيداً لقومٍ بَعْدَمَا وُطِئ الخَبَارُ

وَ: (فَعَلْتُ ذَاكَ مِنْ أَجْلِ كَذَا)؛ (أَجلُ): مَصْدَرُ (أَجَلَ عَلَيْهِم شَرّاً يَأْجُلُهُ أَجَلاً)، وَيُقَالُ: (مِنْ أَجْلِكَ)، وَ: (مِنْ إِجْلِكَ)، وَ: (مِنْ أَجْلَاكَ)، وَ: (مِنْ إِجْلَاكَ)، بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا فِيهِنَّ، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا مُضَافاً. انتهى«.

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٨٣.

(٢) البيت لجميل بثينة في: ديوانه: ١٨٧، وتصحيح الفصيح: ٤٩٦، والمقاصد النّحويّة: ١٢٦٩. وبلا عزو في: الأضداد لابن الأنباريّ: ٩١، وشرح ديوان المتنبي للعكبريّ ٣: ٣٦٧، وتمهيد القواعد: ٣٠٥٧.

(٣) البيت لكثير عزَّة في: ٩٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبريّ ٣: ٣٦٧، وفيهما: (... مِنْ جَلَالِهَا).

(٤) البيت في: ديوان الرّاعي: ١١٧، وشرح ديوان المتنبي للعكبريّ ٣: ٣٦٧، وفيهما: (بكينا بالسّيوف).

(٥) البيتان بلا عزو في: الأضداد لابن الأنباريّ: ٩١، وشرح السّبع الطّوال: ٣٦٢. وفي شرح أبيات المغني: (وطئ الخيار)، تصحيف. الخَبَارُ: مَا لَانَ مِنَ الأَرْضِ واسْتَرْخَى، وساخَتْ فِيهِ القَوَائِمُ.

[إِضَافَة (حَيْثُ) إِلَى مُفْرَدٍ]

قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [الطَّويل]

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «وَالبَيْتُ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): أَنْشَدَهُ ابنُ أَسَدٍ الفَارِقِيُّ فِي كِتَابِ (الإِبَانَةِ) مِنْ تَأْلِيفِهِ[3]، شَرْحاً لِـ (لُمَعِ) ابنِ جِنِّي».

[زيادةُ (أصبحَ)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «وَمِمَّا يُتعجَّبُ مِنْهُ قَولُ أَبِي حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّين أَنَّ (أَصْبَحَ) تَكُونُ زَائِدَةً، وَأَنْشَدَهُ[5]: [البسيط]

أَبِيتُ أَحْرُسُهُ وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي ... صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يُصْبِحْنَ وَالهَامِ

انْتَهَى».

(١) عزي البيت إلى الفرزدق في: المقاصد النّحويّة: ١٣١١، وشرح شواهد المغني ١: ٣٨٩، وليس في ديوان الفرزدق. والبيت بلا عزو في: شرح المفصّل ٣: ١١٣، ١١٥، والتّذييل والتّكميل ٨: ٦٦، ومغني اللّبيب: ١٧٧، وتمهيد القواعد: ٨٨٦، ٢٠٠٣، والخزانة ٦: ٥٥٣.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ١٤٣-١٤٤.

(٣) أَبُو نَصْر، حَسَنُ بنُ أَسَدِ الفَارِقِيِّ، توفيّ سنة ٤٨٧ هـ، له: (شرح اللّمع)، وهو مفقود، و(الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب)، وهو مطبوع. ولم أقف على من ذكر الكتاب باسم: (الإبانة). انظر: معجم الأدباء: ٨٤١ وما بعدها.

(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٢٨١.

(٥) صواب رواية البيت: (يضبحن والهام)، وهو للنّمر بن تولب في: ديوانه: ١٢٨. وهو بلا عزو في: ضرائر الشّعر: ٢٠٤، وارتشاف الضَّرب: ٢١٢٣، ٢٤٤٦، والتّذييل والتّكميل ٤: ٢١٥، ٦: ١١٥.
أقول: أنشده أبو حيَّان شاهداً على زيادة (أصبحَ)، نَقلاً عنِ ابنِ الدّهانِ. انظر: التّذييل والتّكميل ٤: ٢١٥.

[عَسَى]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): جُمِدَ (عَسَى)؛ لأنَّ التَّرجِّي فِي الحَقِيقَةِ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ المُتَكَلِّم، لَا إِلَى المُخْبِرِ عَنْهُ، وَ(عَسَى) قَرِيبُ المَعْنَى مِنْ (لَعَلَّ)، وَهُوَ حَرْفٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدلُّ عَلَى تَجْوِيزِ الفِعْلِ، وَتَوقُّعِ حُدُوثٍ مِنْهُ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَدْخَلُوا (عَسَى) عَلَى (لَعَلَّ)، فِي نَحْوِ[2]: [الرَّجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

كَمَا أَدْخَلُوا (لَعَلَّ) عَلَى (عَسَى)، فِي نَحْوِ[3]: [الطَّويل]

تَبَغَّ خَبَايَا الأَرْضِ وَادْعُ مَلِيكَهَا لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُجَابَ وَتُرْزَقَا

وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ (عَسَى) مَوْضُوعٌ عَلَى التَّرجِّي وَالإِشْفَاق، وَ(لَعَلَّ) قَدْ تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ، بِحَيْثُ لَا تَدلُّ إِلَّا عَلَى مَحْضِ تَجْوِيزٍ، كَمَا فِي قَولِ الهُذَلِيِّ[4]: [الطَّويل]

لَعَلَّكَ إِمَّا أُمُّ عَمْرٍو تَبَدَّلَتْ سِوَاكَ خَلِيلاً شَاتِمِي تَسْتَخِيرُهَا

وَكَمَا قَالَ عُمَرُ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ[5]: [الكامل]

وَدَنَا فَقَالَ: لَعَلَّهَا مَعْذُورَةٌ فِي بَعْضِ رِقْبَتِهَا، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا

انتهى».

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) الرّجز لرؤبة في: ديوانه: ١٨١ (الملحقات)، والكتاب ٢: ٣٧٥، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٣: ١٣٥. وللعجّاج في: ديوانه ٢: ٣١٠ (الملحقات).

(٣) البيتُ مِنْ أبياتٍ عُزِيَتْ إلى ابن شهاب الزّهريّ في: معجم الشّعراء: ٤٠٥، ولعمر بن أبي حُدَيْر البلويّ في: ربيع الأبرار ١: ١٦٩، ولابن شهاب أو لعمر بن أبي الحُدَيْر في: إكمال تهذيب الكمال ١٠: ٣٥١، وفيه: (ابن أبي الحديد)، تصحيف.
وقال الزّمخشريّ: «وكان ابن شهاب الزّهريّ يتمثَّل بها، ويدعي أنَّها له، وَالصَّحِيحُ، أنها لعمر بن أبي حُدَيْرٍ البلويّ» في: ربيع الأبرار ١: ١٦٩.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في: ديوان الهذليّين ١: ١٥٧.

(٥) البيتُ لعروةَ بنِ أُذينَةَ في: ديوانه: ٣٦٤، وعزي خطأً إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه.

[إظهارُ خبرَ (عَسَى) المتَّصلِ بِهَا ضَميرُ النَّصْبِ بالاسمِ مرفوعاً]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «..... ... وَالبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِصَخْرِ بنِ الجَعْدِ الخُضَرِيِّ، وَمَطْلَعُهَا[2]: [الطّويل]

تَذَكَّرْتُ كَأْساً إِذْ سَمِعْتُ حَمَامَةً ... بَكَتْ فِي ذُرَا نَخْلٍ طِوَالٍ جَرِيدُهَا

دَعَتْ سَاقَ حُرٍّ فَاسْتَحْبت لصوتها ... مُولَّهَةٌ لم يَبْقَ إِلَّا شَرِيدُهَا

فَيَا نَفْسُ صَبْراً كُلُّ أَسْبَابِ وَاصِلٍ ... سَتُمْلَى لَهَا أَسْبَابُ صَرْمٍ تُبِيدُهَا

وَلَيلٍ بَدَتْ لِلعَيْنِ نَارٌ كَأَنَّهَا ... سَنَا كُوكَبٍ لَا يَسْتَبِينُ خُمُودُهَا

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فَتَسْمَعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفٍ يُصِيبُنِي ... تُسَرُّ بِهِ أَوْ قَبْلَ حَتْفٍ يَصِيدُهَا

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ يَا كأسُ أَلْقَى مَوَدَّةً ... إِذَا النَّاسُ وَالأَيَّامُ تُرْعَى عُهُودُها

وَأَنْشَدَ هَذِهِ الأَبْيَاتَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)».

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٣٥١-٣٥٢.
الشّاهد هو في البيت الخامس، قوله: (عَسَاهَا نَارُ). والبيت بلا عزو في: التّذييل والتّكميل ٤: ٣٦٢، ٥: ١٨٠، والجنى الدّاني: ٤٦٩، ومغني اللّبيب: ٢٠٤، وتمهيد القواعد: ١٢٨٠. والأبيات في: المقاصد النحوية: ٧٢٠، وشرح شواهد المغني ١: ٤٤٧.

(٢) الأبيات في: المقاصد النّحويّة: ٧٢٠، وشرح شواهد المغني: ٤٤٧.
والشّاهد فيها هو البيت الخامس، في قوله: (عَسَاهَا نَارُ)، حيثُ جَاءَ (عَسَى) بمَعْنَى (لَعَلَّ)، وَاسمُهَا ضَميرُ نصب، خلافاً للأخفش وابن مالك. والبيت بلا عزو في: التّذييل والتّكميل ٤: ٣٦٢، ٥: ١٨٠، والجنى الدّاني: ٤٦٩، ومغني اللّبيب: ٢٠٤، وتمهيد القواعد: ١٢٨٠.

[القولُ فِي الهاءِ فِي (عَلُهْ)]

قَالَ أَبُو ثُرْوَانَ[1]: [الرَّجز]

يَـا رُبَّ يَـومٍ لِي لَا أُظَلَّلُـهْ
أُرْمِضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): أَنْشَدَ الكُوفِيُّونَ مِنْ قَوْلِ أَبِي ثُرْوَانَ: (يَا رُبَّ يَومٍ لِي ... الخ)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[3]: هَذَا البَيْتُ مُشْكِلٌ، لَا يَكُونُ هَاءَ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (مِنْ عَلُهْ)، وَلَا تَكُونُ هَاءَ السَّكْتِ[4]؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَلْحَقُ المَبْنِيَّ الَّذِي حَرَكَتُهُ لَازِمَةٌ، فَلَا تَلْحَقُ مَا أَشْبَهَ المُعْرَبَ، وَلَا كَانَ مَا هِيَ فِيهِ مُتَمَكِّناً فِي مَوْضِعِ مَا، فَلَا يُقَالُ: (قَبْلُهْ)، وَلَا: (زَيْدُهْ)، وَلَا: (رِجْلُهْ)، وَلَا: (خَمْسَةُ عَشَرَهْ)، وَلَا: (ضَرَبَهْ)، وَ(عَلُ) مِنْ بَابِ (قَبْلُ).

قَالَ: وَعِنْدِي فِيهِ وَجْهٌ لَطِيفٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ هَاءَ الضَّمِيرِ، وَأَصْلُهُ: (مِنْ عَلْهْ)، مُسَكَّنَ آخِرَ (عَلْ)؛ لِلضَّرُورَةِ، فَعَادَتِ الهَاءُ إِلَى ضَمِّهَا، فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ: (مِنْ عَلْهُ)، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَاءِ إِلَى اللَّامِ، كَمَا قَالُوا: (مِنْهْ) وَ(عَنْهْ) فِي: (مِنْهُ) وَ(عَنْهُ)، فَصَارَ: (مِنْ عَلْهْ)، فَضَمَّةُ اللَّامِ هِيَ ضَمَّةُ هَاءِ الضَّمِيرِ. انْتَهَى».

---

(١) الرّجز لأبي ثروان في: المقاصد النّحويّة: ٢٠٦٢. وبلا عزو في: شرح المفصَّل ٣: ١٠٦، وشرح التّعريف بضروري التّصريف: ٨٧، وشرح التّسهيل ٢: ٢٤٥، ٣: ١٧٩، والتّذييل والتّكميل ٨: ٨٦، ١١: ٢٩٤، وتمهيد القواعد: ٣٠٢٢، ٥٣٠٠. لَا أُظَلَّلْهُ: لَا أظلَّل فِيهِ.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٣٥٤.

(٣) انظر قول الفارسيّ في: شرح التّعريف بضروري التّصريف: ٨٦-٨٧، والمقاصد النّحويّة: ٢٠٦٣، وشرح شواهد المغني ١: ٤٤٨-٤٤٩.

(٤) وافقَ ابنُ إياز الفارسيَّ بأنَّها لَيْسَتْ هَاءَ السَّكْتِ، وَلَا هَاءَ الضَّمِيرِ. وذهبَ ابنُ الخَشَّاب إلى أنَّ الهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ، وَالأَصْلُ: (عَلُو)، فَأَبْدَلُوا الوَاوَ هَاءً، كَمَا أَبْدَلُوها في: (يا هناه)، والأصل: (يا هناو). انظر المصادر المذكورة في الحاشية السّابقة.

[استعمالُ (فُلُ) فِي غَيرِ النِّداءِ]

قَالَ أَبُو النَّجْمِ[1]: [الرَّجَز]

تَدَافُــعَ الشَّــيْبِ وَلَمْ تِقتِّــلِ
فِي لُجَّــةٍ أَمْسِــكْ فُلَانــاً عَــنْ فُــلِ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[2]: «وَ(فُـلُ): يُسْـتَعْمَلُ فِي النِّـدَاءِ خَاصَّـةً، وَاسْـتَعْمَلَهُ هُنَـا فِي غَـيْرِ النِّـدَاءِ؛ لِلضَّرورَةِ، وَقَالُـوا فِي تَأْنِيثِـه: (فُلَـةُ)[3]، أَنَّثُـوهُ عَـلَى نَقْصِـه، وَلَيْـسَ (فُـلُ) مُرَخَّمـاً مِـنْ (فُـلَانٍ)[4]؛ لأَنَّ المُرَخَّـمَ لَا يَلْحَقُـهُ تَأْنِيـثٌ، وَإِنَّـمَا هُـوَ بِمَنْزِلَـةِ (دَمٍ) وَ(دَمَـةٍ)، قَالَـهُ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـه).

[زِيَادَةُ (غَيْرُ)]

قَالَ كَعبُ بنُ مَالِكٍ[5]: [الطَّويل]

أَطَعْنَــاهُ لَمْ نَعْدِلْــهُ فِينَــا بِغَــيْرِهِ شِـهَاباً لَنَـا فِي ظُلْمَـةِ اللَّيْـلِ هَادِيَـا

(١) الرّجز لأبي النّجم في: ديوانه: ٣٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١: ٥٥، وارتشاف الضرب: ٢٥٢، ٢٢٢٤، وتمهيد القواعد: ٣٦١١، والمقاصد النّحويّة: ١٧٠٦. والثاني في: الكتاب ٢: ٢٤٨، ٣: ٤٥٢، والمقتضب ٤: ٢٣٨، والأصول ١: ٣٤٩، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٤: ١٩٤، والبصريّات: ٦٢٩، ومقاييس اللّغة ٤: ٤٤٧. قُلتُ: قَولُهُ: (تقتِّلِ) كَذَا رَوَاهُ الأَخْفَشُ بِكَسْرِ حُرُوفِهِ، سَمَاعاً عَنِ العَرَبِ. وَرُوِيَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّهَا. انظر: معاني القرآن للأخفش ١: ٥٥-٥٦.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٣: ٣٧٠.

(٣) انظر مصادر تخريج الشّاهد.

(٤) خلافاً للفرّاء ولابن فارس، فـ(فُلُ) عندهما ترخيمُ (فلانٍ). انظر: مقاييس اللّغة ٤: ٤٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٠٦، وتوضيح المقاصد: ١١٠٤.

(٥) البيت لكعب بن مالك في: ديوانه: ٢٩١، وفيه: (لم نعدله فينا بغيره)، والمغازي المنسوب إلى الواقديّ: ٣٩٠، والسّيرة لابن هشام ٢: ٢١١، والرّواية المثبتة عنه. وعزي البيت إلى حسّان بن ثابتٍ في كثيرٍ من المصادر، ولَيس في ديوانِه، وروايته:

أَتَانَــا فَلَــمْ نَعْــدِلْ سِــوَاهُ بِغَــيْرِهِ نَبِــيٌّ بَــدَا فِي ظُلْمَــةِ اللَّيْــلِ هَادِيَــا

وهو لحسّان في: مغني اللّبيب: ٢١٣، وشرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ١٤-١٨.

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «بَقِيَ تَخْرِيجُ رَابِعٌ أَوْرَدَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)، قَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ (غَيْرُ) زَائِدَةً، أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ لِحَسَّانَ: [الطَّويل]

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ نَبِيٌّ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي العَرْشِ هَادِيَا

وَقِيلَ: تَجْعَلُ إِحْدَى الكَلِمَتَيْنِ مِنْ (سِوًى) وَمِنْ (غَيْرٍ) زَائِدَةً. انْتَهَى».

[حذفُ الياءِ قبلَ النّونِ الثّقيلةِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) مِنَ (الغُرَّةِ) لِابْنِ الدَّهَّانِ[3] أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ بَعْضَ الكُوفِيِّينَ يُجِيزُ حَذْفَ اليَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً، فَتَقُولُ: (اقْضِنَّ يَا رَجُلُ)، بِحَذْفِهَا؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَأَنْشَدَ[4]: [البسيط]

يَا عَمْرُو أَحْسِنْ نَمَاكَ اللهُ بِالرَّشَدِ وَاقْرِ السَّلَامَ عَلَى الأَنْقَاءِ وَالثَّمَدِ

وَابْكِنَّ عَيْشاً تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ البَلَدِ

يُرِيدُ: (ابْكِينَّ). وَقَالَ الفَرَّاءُ: وَتَقُولُ: (هَلْ تَقْضِنَّ؟) عَلَى قَوْلِكَ: (أُرِيدُ أَنْ تَقْضِيَ يَا رَجُلُ)، وَقَالُوا: (هَلْ تَخْشَنَّ)، حَذَفُوا اليَاءَ. وَحَكَى الكُوفِيُّ: (لَا يَخْفَنَّ

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ١٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ٢٨١.

(٣) حقق الكتاب على أجزاء رسائل جامعيّة: من أول باب الأفعال إلى نهاية الجمع، بتحقيق: إبراهيم بن سالم بن محمد الجهنيّ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ٢٠٠٩م. ومن أوّل باب المفعول به إلى نهاية باب الإضافة، بتحقيق: عبدالعزيز عاشور حسن العبيدان، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ٢٠٠٩م. ومن باب (إن) إلى آخر باب العطف بتحقيق: فهد بن عبدالعزيز الزّامل السّليم، بجامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠١٠م، وطبع عن دار التّدمريّة، الرّياض، ٢٠١١م. ومن باب القَسَم إلى نهاية باب التصغير، بتحقيق: خالد بن زويد السّلميّ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، ٢٠١٥م. ومن بداية باب ألفات القطع وألفات الوصل إلى نهاية الكتاب، بتحقيق: إبراهيم بن سعيد بن هليل الشمريّ، ٢٠١٦م. وليست جميعها بين يدي.

(٤) البيتان بلا عزو في: شرح السّبع الطّوال: ٣٨٣. والثاني بلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٢، ومغني اللبيب: ٢٧٨، والمقاصد الشّافية ٥: ٥٥٣، والمقاصد النّحويّة: ٣٢٦، وشرح شواهد المغني ٢: ٥٦١، والخزانة ١١: ٤٣٥. وروي الأوّل بغيرِ رواياتٍ.

عَلَيْكَ)؛ أَيْ: (لَا يَخْفَيَّنَ). وَقَالَ الفَرَّاءُ[1]: هِيَ لُغَةٌ طَيِّءٍ؛ لِأَنَّهُم يُسَكِّنُونَ اليَاءَ فِي النَّصْبِ، وَلَا يَنْصِبُونَ. وَحَكَى الكُوفِيُّونَ: (اخْشَنَّ زَيْداً يَا امْرَأَةُ)، وَ: (لَا يَخْفَنَّ عَلَيْكَ هَذَا)، وَهِيَ لُغَةُ طَيِّءٍ، وَأَنْشَدُوا فِي المُؤَنَّثِ[2]: [الكامل]

[وَلَئِنْ أَرَدْتَ لِأَنْ تَرِي بِكَ زَنْدَتِي] لَتَرَنَّ زَنْدَةُ مرْخَةٍ وَعَفَارِ

يُرِيدُ: (لَتَرَيَنَّ)، وَهُوَ أَقْيَسُ مِنَ المُذَكَّرِ. انْتَهَى مَا أَوْرَدَهُ أَبُو حَيَّانَ».

[مَجِيءُ (فَعِيلٍ) لِلجَمْعِ]

قَالَ الشَّاعِرُ[3]: [الكامل]

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي إِنَّ العَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «وَأَوْرَدَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) عَنِ الإِمَامِ المَرْزُوقِيِّ[5]، بِأَنَّ (فَعِيلاً) قَدْ يَكُونُ لِلْجَمْعِ[6]، يُقَالُ: (فِي الدَّارِ نِسَاءٌ كَثِيرٌ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي [البيت]».

---

(١) حكى أبو حيان قول الفرّاء هذا نقلا عن ابن السّرّاج في: تذكرة النّحاة: . وانظر: الأصول ٢: ٢٠٥، وشرح الرّضيّ على الكافية ٤: ٤٩٠-٤٩١، والخزانة ١١: ٤٣٦.
وَحَكى ابْنُ مَالكٍ أَنَّ حَذْفَ آخِرِ الفِعْلِ المُؤَكَّدِ بالنُّونِ إِنْ كَانَ يَاءً لُغَةُ فَزَارَة، وَكَذا ابنُ هِشام. انظر: التسهيل: ٢١٦، وارتشاف الضّرب: ٦٦٢-٦٦٣، والمغني: ٢٧٨، وتمهيد القواعد: ٣٩٤٣.

(٢) عجز بيت للطّرمّاح، وهو في: ديوانه: ١٦٠، والمقاصد الشّافية ٥: ٥٥٣. وفي: شرح أبيات مغني اللّبيب: (مرْحَة وَغفَار)، تصحيف.

(٣) البيت بلا عزو في: ما تلحن فيه العوام للكسائيّ: ٢: ٣٢، وفيه: (لسن لي بأمين)، والصّحاح (ظهر)، ومغني اللّبيب: ٢٧٩.

(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب ٤: ٢٨٣.

(٥) أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ المرزوقيُّ الأصفهانيُّ، عالمٌ باللُّغةِ والأدبِ، مِنْ تصانيفِهِ: (شرح الحماسة)، و(الأزمنة والأمكنة). توفّي سنة ٤٢١هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٣٦٥.

(٦) قال الكسائيّ: «فَقَالَ: (بأمين)، وَلَمْ يَقُلْ: (بأمينة)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ جَمَعَهُ عَلَى لَفْظِ (فَعِيل)». ما تلحن فيه العوام: ٢: ٣٢. وانظر: معاني القرآن للأخفش ١: ٢٥٨، والحُجّة للفارسيّ ١: ٢١٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١: ٢٦٦٢: ٢١١.

[تَشبيهُ (لا) النّافيةِ بِـ (لا) النّاهيةِ]

قَالَ النّمرُ بنُ تولبٍ[1]: [الطَّويل]

فَـلَا الجَـارَةُ الدّنْيَـا لَهَـا تَلْحَينَّهَـا وَلَا الضّيْـفُ عَنْهَـا إِنْ أَنَـاخَ مُحَـوَّلُ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[2]: «قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (التَّذْكِـرَة): قِيـلَ: إِنَّ النُّـونَ[3] جَـاءَتْ؛ لِأَنَّـهُ أَرَادَ النَّهْـيَ، وَقِيـلَ: بَـلْ هُـوَ خَـبرٌ صَحِيـحٌ، وَجَـاءَتْ ضَرُورَةً».

[(لو) بِمعنَى (إنْ) للشّرطِ فِي المُستقبَلِ]

قَالَ الأَخْطَلُ[4]: [البسيط]

قَـوْمٌ إِذَا حَارَبُـوا شَـدُّوا مآزِرَهُـمْ دُونَ النِّسَـاءِ وَلَـوْ بَاتَـتْ بِأَطْهَـارِ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[5]: «قال المـبرِّدُ فِي (الكَامِـل)[6]: قَولُهُ: (وَلَـو بَاتَتْ بِأَطْهَـار)، أَصْلُهَا فِي الـكَلَام أَنْ تَـدلَّ عَـلى وُقُـوعِ الـشَّيْءِ لِوُقُوعِ غَـيرِه، ... ثُـمَّ تَتَّسِـعُ فَتَصِيرُ فِي مَعْنَـى (إِن) الوَاقِعَـةِ لِلجَـزَاء ... ... قَـالَ اللهُ عَـزَّ وَجَـلَّ: ﴿وَمَـا أَنْـتَ بِمُؤْمِـنٍ لَنَـا وَلَوْ كُنَّـا صَادِقِينَ﴾ [يوسـف: ١٧]، فَأَمَّـا قَولُـهُ عَزَّ وَجَـلَّ: ﴿فَلَـنْ يُقْبَلَ مِـنْ أَحَدِهِمْ مِـلْءُ الأَرْضِ ذَهَبـاً وَلَو افْتَـدَى بِـهِ﴾ [آل عمـران: ٩١]، فَـإِنَّ تَأْوِيلَـهُ عِنْـدَ أَهْـلِ اللُّغَـةِ لَا يُقْبـلُ أَنْ يَتَـبَرَّرَ بِـهِ وَهُوَ مُقِيـمٌ عَـلَى الكُفْـرِ، وَلَا يُقْبـلُ إِنِ افْتَـدَى بِهِ، فَـ(لَـوْ) فِي مَعْنَـى (إِنْ). انتهى كلامه.

---

(١) البيت في: ديوان النمر بن تولب: ١٠٥، والمقاصد النّحويّة: ١٨١٨. وبلا عزو في: شرح التّسهيل ٣: ٢١٠، وشرح الكافية الشافية: ١٤٠٤، وتوضيح المقاصد: ١١٧٨، تمهيد القواعد: ٣١٠٢، ٣٩٣٠. وصدره بلا عزو في: ارتشاف الضّرب: ٦٥٧، ومغني اللّبيب: ٣٢٥. اللَّحيُ: اللَّومُ.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ٧.

(٣) يَعنِي نونَ التَّوكيدِ فِي (تلحينَّها)، أدخلَهَا بعدَ (لَا) النَّافية تشبيهاً لَهَا بِـ (لا) النَّاهية.

(٤) البيت للأخطل فِي: ديوانه: ١٣٠. وبلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٤١، والمقرّب ١: ٩٠، وارتشاف الضَّرب: ١٨٩٨، والبحر المحيط ٤: ٣٨٦، والجنى الدّاني: ٢٨٥، وتمهيد القواعد: ٢٠٧، ٢١٨، ٣٣٩٢.

(٥) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ٤٥-٤٧.

(٦) الكامل ١: ٢٢٠.

وَتَبِعَهُ ابنُ عُصْفُور في (المُقَرَّب)[1]، وَاعْتَرَضَ عَلَيْه ابنُ الحَاجِّ[2] في (نَقْد المُقَرّب)، فَقَالَ[3]: قَولُهُ: إنَّ (لَوْ) تَجِيءُ بِمَعْنَى (إنْ) خَطَأٌ، وَالقَاطِعُ بِذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ[4]: (لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)، كَمَا تَقُولُ: (إنْ لَا يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)، فَأَمَّا: (وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَار)، فَنَصَّ فِيه المُؤَلِّفُ[5] عَلَى أَنَّ (لَوْ) فِيه بِمَعْنَى (إنْ)، وَالفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَازِم؛ لِأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عَلَى الاسْتِقْبَال، ولا بُدَّ، فَمَبِيتُ النِّسَاء بِأَطْهَار يُحَقِّقُ المُضِيَّ، وَكَذَلِكَ كَفُّهُم عَنْهُنّ، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَلَوْ طَهُرَتْ، لَكَانَ ذَلِكَ)، وَإِنَّما مَدَحَهُمْ بِأَمْر قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ، وَتَحَقَّقَ، وَمَضَى مِنْ أَفْعَالِهِم، وَوُجُودُ (إذَا) فِي البَيْتِ لَا يُخَالِفُ مَا قُلْتُ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُمْ سَيَفْعَلُونَ كَذَا، فَإِنَّ المَدْحَ بِذَلِكَ تَقْصِيرٌ، وإنَّما قَصَدَ أَنَّهُم عَلَى صِفَةٍ ثَابِتَةٍ مِنْ شَرَفِ الهِمَّة، بِحَيثُ إنَّهُمْ مَتَى حَارَبُوا، كَفُّوا عَنِ النِّسَاء، وَكُلُّ ذَلِكَ مَاضٍ مِنْ أَفْعَالِهِم، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ (إذَا) هُنَا دُونَ (إذْ)؛ لِأَنَّ (إذَا) تُعْطِي المَادِحَ أَنَّ هَذِه عَادَتُهُم المَأْلُوفَةُ لَهُمْ، لَيْسَ أَنَّهُم فَعَلُوا ذَلِكَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الدُّنيَا، أَوْ هَذَا كَقَولِكَ: (كُنْتُ صَابِراً إذَا ضُرِبْتُ)، وَ: (كَانَ فُلَانٌ جَوَاداً إذَا سُئِلَ)، ثُمَّ إنِّي أَقُولُ: إنْ صَحَّ: (لَوْ تُكْرِمْنِي غَداً أَكْرَمْتُكَ)، يَكُونُ قَدْ صَحَّ أَنَّ مَا بَعْدَهَا يَكُونُ مَاضِياً وَمُسْتَقْبَلاً، فَتَكُونُ لِمَا سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْرِه، وَلَيْسَتْ فِي ذَلِكَ مُعَارَةً مَعْنَى (إنْ)، وَلَا مَحْمُولَةً عَلَيْهَا. وَذَهَبَ المُبَرِّدُ فِي (الكَامِل) إِلَى أَنَّ (لَوْ) بِمَعْنَى (إنْ) فِي: ﴿وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾، و: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]. وَفِي[6]: [الطَّويل]

(١) المقرَّب ١: ٩٠.

(٢) أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن أحمد الأزديّ الإشبيليّ، المعروف بابن الحاجِّ، توفّي نحو ٦٥٠هـ.

(٣) ذكر أبو حيَّانَ تعقب ابن الحاج مختصراً في: ارتشاف الضَّرب: ١٨٩٨. وانظر: المغني: ٣٤٥، وشرح التصريح ٢: ٤١٨.

(٤) في شرح أبيات مغني اللّبيب: (لَوْ يَقُومُ عَمْرٌو، فَعمرٌو منطلقٌ، كَمَا تَقُولُ: إنْ لم يَقم زيد، فعمرو منطلق)، والتصحيح عن: ارتشاف الضَّرب: ١٨٩٨.

(٥) يعني ابن عصفور.

(٦) البيت لزهير بن أبي سُلْمَى في: ديوانه: ٣٧، والرِّواية فيه: (وإنْ خالها ...)، والكامل ٢: ٢٢٨. وبلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٣، وتمهيد القواعد: ٤٣٣٠.

[وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ] وَلَـوْ خَالَهَـا تَخْفَى عَـلَى النَّـاسِ تُعلَمِ

وَفِي[1]: [البسيط]

[أَبْلِـغْ زِيَاداً وَخَـيرُ القَـوْلِ أَصْدَقُهُ] وَلَـوْ تَكَبَّـسَ أَوْ كَانَ ابـنَ أَحْـذَارِ

وَفِي[2]:

[فَقُلْـتُ: يَمِـينُ اللهِ أَبْـرَحُ قَاعِـداً] وَلَـوْ قَطَّعُـوا رَأْسِي لَدَيـكِ وَأَوْصَالِي

وَالاسْـتِقْبَالُ فِيـهَا بَعْـدَ (لَـوْ) فِي هَـذَا ظَاهِـرٌ. وَمِـنْ كَلَامِهِـم[3]: (ادْفَـعِ الـشَّرَّ وَلَـوْ كَانَ أُصْبُعـاً)، وَ[4]: (الْتَمِـسْ وَلَـوْ خَاتَمـاً مِـنْ حَدِيـدٍ)، وَ(إِنْ) لَا تَصْلُـحُ هُنَـا.

وَتَجِـدُ (لَـوْ) تَقَـعُ بَـينَ العَامِـلِ وَالمَعْمُـولِ كَثِـيراً، نَحْـو[5]: (اضْرِبْ زَيْـداً وَلَـوْ قَاعِـداً)، وَ: (امْـلأِ الإِنَـاءَ وَلَـوْ مَـاءً)، وَ: (اضْرِبْ وَلَـوْ زَيْـداً)، وَ: (لِيَقُـمْ وَلَـوْ بَكْـرٌ)، وَلَا يَجُـوزُ أَنْ تَصْلُـحَ هُنَـا (إِنْ)، وَلَسْـتُ أَدْرِي أَلَذَلِـكَ مَعْنًى، أَمْ مُجَرَّدَ اسْـتِعْمَالٍ؟ وَالاسْـتِقْبَالُ فِي هَـذَا ظَاهِـرٌ. وَيُنْظَـرُ فِي أَجْوبَـةِ (لَـوْ) فِي هَـذِهِ الأَشْـيَاءِ، وَفِي تَحْقِيـقِ مَعْنَاهَـا، فَقَـدْ بَقِـيَ عَـلَيَّ فِي ذَلِـكَ نَظَـرٌ. هَـذَا آخِـرُ كَلَامِ ابـنِ الحَـاجِّ، وَنَقَلْتُـهُ مِـنْ (تَذْكِـرَةِ) أَبِي حَيَّـانَ».

(١) البيت لبدر بن حذار في: أشعار السّتّة الجاهليّين ١: ٢٢٤. وللنابغة في: مقاييس اللغة ١: ٣٠٤، وَليسَ لهُ، بَلْ قَالَهُ بَدرٌ للنَّابغة. والبيت بلا عزو في: أساس البلاغة ١: ٨٠. ورُوِيَ: (وإِنْ تكبَّس). ابنُ أَحْذارٍ: ابنُ حَزْمٍ وحَذَرٍ، وهو مجازٌ.

(٢) البيتُ لامرئ القيس في: ديوانه: ٣٢. وهو دائرٌ في كتب النَّحو، شَاهداً عَلَى أَن (يَمين الله) رُوِيَ مَرْفُوعاً وَمنصوباً. فَالرَّفْعُ عَلى الابْتِدَاء، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ. وَأَمَّا النَّصبُ فَعَلَى أَنَّ أَصلَهُ: (أَحْلف بِيَمِينِ الله)، فَلَمَّا حَذفَ البَاءَ، وصلَ فعلُ القسم إِلَيْهِ بنَفسِه، ثمَّ حُذِفَ فِعلُ القَسَم وَبَقِي مَنْصُوباً بِهِ. وأيضاً فِي قَولِهِ: (أبرح قاعداً)، فَحَذَفَ حَرْفَ النَّفي؛ إِذِ الأَصلُ: (لا أبرحُ). انظر: التّذييل والتّكميل ١١: ٣٤٤-٣٤٥، وشرح التصريح ١: ٢٣٥، والخزانة ١٠: ٤٣-٤٤، ٩٣-٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ١: ٢٧٠، وشرح المفصَّل ٢: ٨٩، وارتشاف الضَّرب: ١١٨٩، والتّذييل والتّكميل ٤: ٢٢٤.

(٤) بعضٌ منَ حديثٍ شريفٍ، والحديثُ في: مسند أحمد ٣٧: ٤٩٨، وصحيح البخاريّ ٧: ١٣، ١٧، ١٥٦.

(٥) انظر: شرح التّسهيل ٤: ٩٨، والمغني: ٣٥٣، وتمهيد القواعد: ٤٤٣٧.

[اللّغاتُ في (يَجِدُ)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَنَقَلَ أَبو حَيَّانَ مِنْ (نَوَادِرِ القَالِي) في (تَذْكِرَتِهِ): إنَّ[2] العَرَبَ تَقُولُ: (يَجِدُ)، إلَّا بَنِي عَامِرٍ، فَإنَّهُم يَرْفَعُونَ الجَيْمَ، أَنْشَدَ بَعْضُهُم[3]: [الكامل]

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِيَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلَا

وَبَعْضُ تَمِيمٍ يَقُولُ: (هُوَ يَجْدُ بِصَاحِبِهِ)، وَفِي الجَزْمِ: (لَمْ أَجْدِ بِكَ)، وَ: (لَمْ أَجْدَ بِكَ)، أَنْشَدَنِي بَعْضُهُم[4]: [الطَّويل]

فَوَاللهِ لَوْلَا بُغْضُكُمْ مَا سَبَبْتُكُمْ وَلَكِنَّنِي لَمْ أَجْدِ مِنْ سَبِّكُمْ بُدَّا

انْتَهَى».

[إظهارُ خَبرِ (لَولَا)]

قَالَ المَعَرِّيُّ[5]: [الوافر]

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ١١٤.

(٢) الكَلَامُ للفرَّاء في: لغات القرآن: ٣٨، وفيه: (العربُ تقولُ: (تَجِدُ)، فيكسرونَ الجيمَ، إلَّا ...). ولعلّ القاليّ ينقلُ عنهُ. وَلَمْ أقفْ على النَّصِّ في (نوادر القالي).

(٣) البيت لجرير في: ديوانه: ١٠٧، وفيه: (بمشربٍ يَدَعُ الحَوائِمَ ...)، والمغني: ٣٥٨، والمقاصد النّحويّة: ٢١٢٧. وبلا عزو في: لغات القرآن: ٨٣، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٥: ٢٣٣، وشرح المفصّل ٥: ٤٢٥، وتوضيح المقاصد: ١٦٣٢، وتمهيد القواعد: ٣٧٣٩.

(٤) البيت بلا عزو في: لغات القرآن: ٨٣، والتاج ٩: ٢٦٠ (وجد). وعجزه بلا عزو في: الخصائص ٢: ٣٣٣، ٣٣٩.

(٥) البيت في: سقط الزّند: ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٢، وحواشي المفصّل للشّلوبين: ٧٠، وشرح التّسهيل ١: ٢٧٦، وارتشاف الضّرب: ١٠٨٩، والتّذييل والتّكميل ٣: ٢٨٢، وتوضيح المقاصد: ٤٨٦، ٤٨٧، والجنى الدّاني: ٦٠٠، والمغني: ٣٦٠، ٧٠٢.

قَالَ البَغْدَاديُّ[1]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (التَّذْكِرَة): لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَحَّنَ المَعَرِيُّ، فَفِي الحَدِيثِ[2]: (لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ، لَأَقَمْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ).

وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُ بَيْتِ المَعَرِّيِّ عَلَى الحَالِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو الحَسَنِ[3] قَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قِيَاساً عَلَى الخَبَرِ؛ لِأَنَّ الحَالَ ضَرْبٌ مِنَ الخَبَرِ.

وَوَجَدْتُ فِيمَا عَلَّقْتُهُ عَنِ الأُسْتَاذِ[4] عَلَى (الكِتَاب) أَنَّ خَبَرَ مُبْتَدَأ (لَوْلَا) إِنَّمَا يُحْذَفُ إِذَا كَانَ (مَوْجُوداً) أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، وَأَجَازَ: (لَوْلَا زَيْدٌ ضَاحِكٌ لَكَانَ كَذَا)، وَ: (لَوْلَا زَيْدٌ آكِلٌ أَوْ يَأْكُلُ)، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَعَلَى ذَلِكَ حُمِلَ الحَدِيثُ المُتَقَدِّمُ.

وَقَالَ فِي قَولِ المَعَرِّيِّ: إِنَّ لَفْظَةَ (يُمْسِكُهُ) تَدلُّ عَلَى مُعَانَاةِ الإِمْسَاكِ وَمُعَالَجَتِه، فَهُوَ أَقْوَى فِيمَا قَصَدَهُ مِنْ حَذْفِه، وَذَكَرَ دُرَيْدٍ[5] فِي كِتَابِهِ فِي غَيرِ مَوْضِعٍ مِنْهُ، أَنَّ إِثْبَاتَهُ جَائِزٌ[6]، وَالجَيِّدُ إِضْمَارُ الخَبَرِ. انْتَهَى».

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ١١٩.

(٢) الحديث في مسند أحمد ٤٢: ٢٧٢، ولفظه: (لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ ...)، وبلفظ: (يَا عَائِشَةُ، لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ) في: صحيح البخاريّ ١: ٣٧. وباللّفظ المثبت في: حواشي المفصّل للشّلوبين: ٧٠، وفيه: (لأتممت البيت)، والبسيط لابن أبي الرّبيع: ٥٩٣، والكافي لابن أبي الربيع: ٢٩٨، وتمهيد القواعد: ٨٧٣، وعقود الزّبرجد ٣: ١٧٢.

(٣) انظر قول الأخفش في: ارتشاف الضَّرب: ١٠٩٠.

(٤) يعني أبا عليٍّ الشّلوبين. انظر قوله في: حواشي المفصّل للشّلوبين: ٧٠-٧١. وانظر: ارتشاف الضّرب: ١٠٨٩، والمغني: ٣٦٠.

(٥) دُرَيْوَد، عَبْدُالله بن عُثْمَانَ بن المُنْذر، وَقِيلَ: عَبْدُالله بن سُلَيْمَانَ بن المُنْذر بْن عَبْدِاللَّه بْن سَالم القرطبيُّ المَكْفُوفُ، وَقِيلَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَصْبَغَ، المَعْرُوفُ بـ (دَرْوَد)، وَبَعْضُهُمْ يُصَغِّرُهُ فَيَقُولُ: (دُرَيْوَد)، مِنْ أَهْلِ النَّحْوِ وَالشِّعْرِ، وَلَهُ كِتَابٌ فِي العَرَبِيَّةِ شَرَحَ به كِتَابَ الكِسَائِيِّ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٤٤.

(٦) ذَهَبَ الرُّمَّانِي إِلَى أَنَّ الخَبَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ بَعْدَ (لَولَا) لَمْ يُضْمَرْ، نَحْو: (لَوْلَا زَيْدٌ بِمَوضِعِ كَذَا لَكَانَ كَذَا). وتبعه ابنُ الشَّجريّ، وَالشَّلوبين، وابنُ مالكٍ. انظر المصادر المذكورة في الحواشي السّابقة.

[هَمْزُ (تَرَى)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه) مِنْ كِتَابِ (لُغَاتِ القُرآنِ) لِلفَرَّاءِ أَنَّهُ قَالَ[2]: (رَأَيْتُ) بِالهَمْزَةِ، وَيَجْتَمِعُونَ[3] جَمِيعاً عَلَى (يَرَى)، وَ(نَرَى)، وَ[تَرَى][4]، وَ(أَرَى)، بِغَيْرِ هَمْزٍ، إِلَّا بَنِي أَسَدٍ وتَيْمِ الرَّبَابِ؛ فَإِنَّهُمْ يَهْمِزُونَ (تَرَى)، فَيَقُولُونَ: (تَرْأَى)[5]. أَنْشَدَنِي بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ[6]: [المتقارب]

أَلَا تِلْكَ جَارَتُنَا بِالغَضَا ... تَقُولُ: أَتُرْأَيْنَهُ لَنْ يَضِيفَا

وأَنْشَدَنِي مُعَاذٌ[7]: [الوافر]

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

وأَنْشَدَنِي المُفَضَّلُ[8]: [الطّويل]

أَلَمْ تَرْءَ مَا لَاقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْءَ وَيَسْمَعُ

انْتَهَى».

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ١٤٠.
(٢) لغات القرآن: ١٢٥.
(٣) يعني: العربَ؛ لأنّ بداية الكلام عندَ الفرَّاء: (العربُ تَقولُ: رَأَيْتُ، بِالهمزِ ...).
(٤) زيادة عن: لغات القرآن: ١٢٥.
(٥) في لغات القرآن: (فإنَّهم يهمزونَ: يَرْأَى، مثل: يَرْعَى. أَنْشَدَنِي ...).
(٦) البيت بلا عزو في: المحتسب ١: ١٢٩، وفيه: (لن يضيعا)، وما يجوز للشّاعر: ٢٠٠، وفيه: (لن يضيقا).
(٧) في لغات القرآن: (وأَنْشَدَنِي مُعَاذُ بنُ مُسْلِم الهَرَّاءُ، لسُرَاقَةَ البَارِقِيِّ). والبيت لسراقة البارقيّ في: نوادر أبي زيد: ٤٩٦، والمحتسب ١: ١٢٨. وبلا عزوٍ في: ما يجوز للشّاعر: ٢٠٠.
(٨) (أنشدني المفضّل ... يسمعا): وردت قبل الشّاهد السّابق في: لغات القرآن: ١٢٥. والبيت للأعلم بن جرادةَ السّعديّ في: نوادر أبي زيد: ٤٩٧، وفيه: (ألم ترَ ...). وبلا عزوٍ في: المحتسب ١: ١٢٩، وارتشاف الضّرب: ٢٣٨٤، والبحر المحيط ١: ٣٣١، وفيه: (أَلَمْ تَرَ مَا ... يَرْأَى وَيَسْمَعُ). وفي شرح أبيات مغني اللّبيب: (يرأ ويسمعا).

[حَذْفُ المَجْزُومِ للضَّرُورَةِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): قَدْ حَذَفُوا الفِعْلَ بَعْدَ (لَمْ) حَمْلاً عَلَى (لَمَّا). قَالَ ابنُ هَرَمَةَ[2]: [الكامل]

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وصَلْتَ وَإنْ لَمْ

يُرِيدُ: وَإنْ لَمْ تَصِلْ. انْتَهَى».

[كَفُّ (لعلَّ) بـ (ما)]

قَالَ الفَرَزْدَقُ[3]: [الطَّويل]

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (التَّذْكِرَةِ): صَارَتْ (لَعَلَّ) بِـ (مَا) الكَافَّةِ ابْتِدَاءً، يَقَعُ بَعْدَهَا الفِعْلِيَّةُ وَالاسْمِيَّةُ، وَلِهَذَا لَمْ تَعْمَلْ؛ لِأَنَّهُ زَالَ اخْتِصَاصُهَا.

وَزعَمَ ابنُ دُرَسْتُوَيْهِ[5] أَنَّ (مَا) هَهُنَا اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ المُضْمَرِ المَجْهُولِ[6]، وَالجُمْلَةُ تُفَسِّرُهُ، وَلَمْ يَتَنَزَّلْ شَيْءٌ مِنَ الأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ هَذَا المُضْمَرِ، فَيَكُونُ هَذَا مِثْلَهُ، وَعَدِموا وُجُوهَ (مَا) الاسْمِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا، وَلَا وُجِدَ لَهُ نَظِيرٌ، فَالقَولُ بِهِ بَاطِلٌ. انْتَهَى كَلَامُهُ».

---

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ١٥١-١٥٢.

(٢) البيت في: شعر ابن هرمة: ١٩١، والبديع لابن الأثير ١: ٦٢١، والمقاصد النّحويّة: ١٩٣٦. وبلا عزو في: شرح الرّضيّ على الكافية ٤: ٨٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٧١، والجنى الدّاني: ٢٦٩، والمغني: ٣٦٩، وتمهيد القواعد: ٤٣١٩.

(٣) البيت في: ديوان الفرزدق: ٢١٣ وفيه: (فرُبَّما أضاءت)، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٤٦. وبلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٥، والتّذييل والتّكميل ٥: ١٥٠.

(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ١٦٩.

(٥) أَبُو مُحَمَّد عبدُالله بنُ جَعْفَر بن دُرُستويه بن المَرْزُبَان النَّحْويُّ، صَحِبَ المبرِّدَ، وَلَقِي ابْن قُتَيْبَة، من تصانيفه: (تصحيح الفصيح وشرحه). توفّي سنة ٣٤٧هـ. ترجمته في: بغية الوعاة ٢: ٣٦.

(٦) انظر مذهب ابن دُرُستويه في: شرح الجمل لابن بابشاذ: ٦٠٣، وارتشاف الضَّرب: ١٢٨٤-١٢٨٥، والتّذييل والتّكميل ٥: ١٤٨، ١٥٢.

[حَذفُ أَلِفِ (ما) الاستفهاميَّةِ معَ حروفِ الجرِّ]

قَالَ الكُمَيْتُ[1]: [الطّويل]

فَتلك ولاةُ السُّوءِ قَد طَال عَهْدُهُم فَحَتّامَ حَتّامَ العَنَاءُ المطولُ

قَالَ البَغْدَاديُّ[2]: «وَقَوْلُ المُصَنِّف[3] مساوٍ لِمَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه) مِنْ كتَاب (التَّرْشِيح) لِخَطَّاب بنِ يُوسُفَ المَارِديِّ(٤)، قَالَ فِيهِ: وَالمَعْرُوفَةُ فِي اللُّغَة أَنْ تُحْذَفُ أَلِفُ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ مَعَ حُرُوفِ الجَرِّ، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُثْبِتُهَا، فَيَقُولُ: (عَنْ مَا تَسْأَلُ؟)، وَ: (فِيمَا تَرْغَبُ)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ قَبِيحٌ. انْتَهَى».

[تركيبُ (مَا) النَّافية مَعَ النَّكِرَةِ تشبيهاً بِـ (لَا)]

قَالَ الشَّاعرُ[5]: [الطَّويل]

ومَا بِأْسَ لَوْ رَدَّتْ علينَا تحيَّةً قَليلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عَابُهَا

قَالَ البَغْدَاديُّ[6]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): بَنَى (بَأْسَ) مَعَ (مَا)، كَمَا بَنَاهَا مَعَ (لَا)، وَهَذَا قَلِيلٌ، لَمْ نَرَهُ إِلَّا فِي هَذَا البَيْتِ. انْتَهَى ... وَوَقَعَ فِي (الارْتِشَافِ)[7]، وَ(التَّذْكِرَةِ): نَصْبُ (قَلِيلٍ) عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ (تَحِيَّةٍ)، وَ(عَابُهَا): فَاعِلُ (قَلِيلٍ)».

---

(١) البيت في: شرح هاشميات الكميت: ١٦٠، وشرح التّسهيل ٣: ٣٠٢، وتمهيد القواعد: ٣٣٠٦، والمقاصد النّحويّة: ١٥٩٨. وبلا عزو في: أمالي ابن الشّجريّ ٢: ٥٤٨، مغني اللّبيب: ٣٩٣. وعجزه في: ارتشاف الضّرب: ١٩٥٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ٢١٦.

(٣) يعني ابن هشام في (المغني).

(٤) سبق التعريف بالماردي وكتابه (الترشيح).

(٥) البيت بلا عزو في: ضرائر الشّعر: ٣١٠، وارتشاف الضَّرب: ١٢٠٦، ٢٤٥٥، والتّذييل والتّكميل ٤: ٣٢٦، والجنى الدّاني: ٣٣٠، ومغني اللّبيب: ٣٣٩. وأنشدَهُ أبو حَيَّان: (قليلاً على ...) في الموضعِ الأوَّلِ مِنَ (الارتشاف) وفي (التّذييل والتّكميل).

(٦) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ٢٣٩.

(٧) ارتشاف الضَّرب: ٢٤٥٥.

[وصلُ (مَا) المَصْدريَّةِ بِالفِعْلِ الجَامِدِ] و[زيادةُ الباءِ]

قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [الطَّويل]

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الأُمُورِ بِأَنْتُمَا ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «أنشد ... عَلَى أنَّ وَصْلَ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ بالفعْلِ الجَامِدِ نَادِرٌ، وَلَمْ يَرْتَضِه أَبُو عَلِيٍّ فِي (الشِّيرازيَّات)[3]، وَقَالَ: تَقْدِيرُهُ: (بِمَا لَسْتُمَا لَهُ)، أَيْ: لأَجْلِه. وَلَمْ يُجِزْ أَنْ تَكُونَ (مَا) مَصْدَرِيَّةً؛ لأَنَّ (لَيْسَ) لَا تَكُونُ صِلَةً لِـ(مَا) المَصْدَرِيَّة، لَا تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا)[4]. انتهى. كَذَا فِي (تَذْكِرَةِ) أَبِي حَيَّانَ، فَتَكُونُ مَا نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، أَوْ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً. وَأَوْرَدَ الأَخْفَشُ أَبُو الحَسَنِ المَجَاشِعِيُّ هَذَا البَيتَ فِي كِتَابِ (المُعَايَاة)[5]، وَقَالَ: سَمِعْتُ مِنْ خَلَفٍ جَعْلَ البَاءِ فِي (أَنْتُمَا) زَائِدَةً، وَأَضْمَرَ فِي (لَيْسَ) اسْمًا، أَرَادَ: (أَلَيْسَ الأَمْرُ أَمِيرِي أَنْتُمَا). انتهى.

(١) البيت بلا عزو في: معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٥١، ومغني اللّبيب: ٤٠٣، وتمهيد القواعد: ٧٦١، والمقاصد النّحويّة: ٣٨٧. وعجزه في: شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٧، ٤٥٧، وارتشاف الضَّرب: ٩٩٤، والبحر المحيط ١: ١١٠، والتّذييل والتّكميل ٣: ١٥١، ١٥٤، ١٠: ٢٤٥، والجنى الداني: ٣٣٢.
في البيت شاهدان، الأوَّلُ زِيادةُ الباءِ في قولِه: (بِأَنْتُمَا)، وَالثَّاني وَصْلُ (مَا) المَصْدَرِيَّةِ بِالفعلِ الجَامِدِ، فِي قَولِه: (بِمَا لَسْتُمَا).

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) المسائل الشّيرازيّات: ٥٩٩.

(٤) أجازَ البَغداديُّونَ، وَابنُ السَّرَّاج: (مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ يَذْكرُكَ زَيدٌ)، وَ: (مَا أَحْسَنَ مَا لَا يَزَالُ يَذْكرنَا زَيدٌ)، وَمنعَهُ الجمهورُ. انظر: الأصول ١: ١٠٨، والبصريّات: ٨٣٣، وارتشاف الضّرب: ٢٠٦٩-٢٠٧٠، ٢٠٦٩، والتّذييل والتّكميل ١٠: ١٩٧، ٢٤٥.

(٥) مِنْ كتب الأخفش الَّتي لَمْ تصلْ إلينا، ونقلَ عنهُ غيرُ وَاحدٍ. وَانظر قَولَهُ فِي زيادةِ الباءِ فِي: معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٥١.

[مَجِيءُ (مِنْ) لِلتَّعْلِيلِ]

قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [البسيط]

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «قَالَ ابنُ الحَاجِّ فِي (نَقْدِ المُقَرَّب) لِابنِ عُصْفُور: نَصَّ أَبُو الفَتْحِ فِي (التَّنْبِيهِ عَلَى مُشْكِلَاتِ الحَمَاسَةِ)[3] عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: (مِنْ مَهَابَتِهِ) لَيْسَ نَائِبَ الفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، وَلَيْسَ مِثْلَ: (سِيرَ بِزَيْدٍ)؛ لِأَنَّ (بِزَيْدٍ) مَفْعُولٌ فِي المَعْنَى. وَهَذَا خطأٌ، بَلْ كُلُّ مَجْرُورٍ يَقُومُ مَقَامَ الفَاعِلِ، فَيَجُوزُ: (ذُهِبَ مَعَ فُلَانٍ)، وَ: (امْتُلِئَ مِنَ المَاءِ)، وَ: (أُغْضِيَ مِنْ مَهَابَةِ زَيْدٍ)، وَ: (سِيرَ فِي حَالِ إِقَامَتِهِ)». انْتَهَى، نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ).

[عَطْفُ مَعْمُولِ عَامِلٍ غَيرِ مَذْكُورٍ عَلَى آخَرَ يَشْتَرِكَانِ فِي المَعْنَى]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): قَالَ أَبُو عُمَرَ فِي (الفَرْخِ)[5]: يجوزُ فِي العَطْفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الإِفْرَادِ، نَحْو: (أَكَلْتُ خُبْزاً وَلَبَناً)، وَأَنْشَدَ[6]: [مجزوء الكامل]

---

(١) البيتُ للحزين اللّيثيّ في: حماسة أبي تمام ٢: ٢٢٣، وَعُزِيَ إلى الفرزدق وليس في ديوانه (ط. الصاويّ)، وهو له في: ديوانه ٢: ٣٥٣ (ط. حاوي)، وشرح الحماسة للمرزوقيّ: ١١٣٥، والتّذييل والتّكميل ١١: ١٢٦، وتمهيد القواعد: ٢٨٩٠، والمقاصد النّحويّة: ٩٦٧، ١٢١٨، والخزانة ١١: ١٦٢. وللحزين أو الفرزدق في: التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥١٢. وبلا عزو في: شرح المفصَّل ١: ٤٥٠، وارتشاف الضَّرب: ١٣٣٧، والتّذييل والتّكميل ٦: ٢٣٢، ١١: ١٢٦.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٥: ٣١١.

(٣) التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥١٢.

(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب ٦: ٩٣-٩٤.

(٥) سبق التعريف بالجرمي وكتابه (الفرخ). وانظر قول الجرميّ في: ارتشاف الضّرب: ١٤٩١، والتّذييل والتّكميل ٨: ١٣٤-١٣٥.

(٦) البيت لعبدالله بن الزّبعرى في: ديوانه: ٣٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٥. وانظر زيادة في التّخريج واختلاف الرّوايةَ ثمَّة. وأضف: وعزي إلى أبي داود في: تفسير القرطبيّ ١٥: ١١٧. والبيت بلا عزو في: شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٧٠، وشرح ديوان علقمة للأعلم: ٧٦، والمسائل والأجوبة لابن السِّيْد: ١٩٠، وارتشاف الضّرب: ١٤٩١، والتّذييل والتّكميل ٨: ١٣٤.

وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فِي الوَغَى مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

وَزَعَمَ أَنَّ نَصْبَ (رُمْح) بِـ (مُتَقَلِّد). وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْصِبْ مُبَاشِراً، لَمْ يُنْصِبْ بِهِ مَعْطُوفاً، لَا سِيَّمَا فِي قَولِ مَنْ يُقَدِّرُ فِي المَعْطُوفِ عَامِلاً آخَرَ مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ، وَ(التَّقْلِيدُ) لَا يَكُونُ لِكُلٍّ (حَمْل)؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا خَصَّصُوا نَوْعاً بِاسْم، لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ فِي مَوْضِعِ الاسْمِ الأَعَمِّ، نَحْو: (حُلْوَانُ الكَاهِنِ)[1]، وَ(رِشْوَةُ الحَاكِمِ)، وَ(جُعَلُ الصَّانِعِ). وَقَدِ اسْتَشْهَدَ بِهَذَا مَنْ لَا يُجِيزُ تكرَارَ العَامِلِ فِي المَعْطُوفِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَعْطُوفٌ باللَّفْظ، إِلَّا أَنَّهُ مُفْتَرِقٌ فِي المَعْنَى، قَالُوا: وَإِذَا ثَبُتَ هَذَا فِي المُفْتَرِقَيْنِ، كَانَ أَمْراً مَرْجُوعاً إِلَيْهِ فِي المُجْتَمِعَيْنِ، وَأَبُو عُمَرَ وَالجَمَاعَةُ لَا يُفَرِّقُونَ فِي هَذَا، وَيَقُولُونَ: الأَوَّلُ يَعْمَلُ فِي الأَوَّلِ لَفْظاً، وَفِي الثَّانِي بِالمَعْنَى لَا باللَّفْظِ، وَلَا يُقَالُ: (شَرَابٌ تَمْر)، لَكِنْ لَمَّا اجْتَمَعَا فِي الطَّعْمِ، حُمِلَ الأَخَصُّ عَلَى الأَعَمِّ. وَمَنْ يُقَدِّر يَقُولُ: العَامِلُ المُقَدَّرُ هُنَا هُوَ المَعْطُوفُ، تَقْدِيرُهُ: (وَحَامِلاً)، وَهَذَا مِمَّا اخْتُلِفَ فِيهِ، أَهُوَ سَمَاعٌ أَمْ قِيَاسٌ؟ وَالأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسٌ كَمَا قَدَّمْنَا، وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ وَالثَّانِي يَجْتَمِعَانِ فِي مَعْنًى عَامٍّ لَهُمَا، وَمِنْهُ قَولُ عَلْقَمَةَ[2]: [الطَّويل]

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ كَانَ لَهُ وَفْرُ

أَرَادَ: (وَيَفْقَأُ عَيْنَيْهِ)، وَالجَامِعُ لَهُمَا إِفْسَادُ عُضْوٍ، وَقَالَ آخَرُ[3]: [الوافر]

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

(١) الحُلوانُ: مَا يُعْطَاهُ الكَاهِنُ، ويُجْعَلُ لَهُ على كهانَتِه. تَقولُ مِنْهُ: (حَلَوتُ الرَّجُلَ أَحْلُوهُ حُلْوَاناً): إِذَا حَبَوْتُهُ بِشَيْءٍ. غريب الحديث لابن سلَّام ١: ٥٢.

(٢) البيت لخالد بن علقمة في: شرح ديوان علقمة للأعلم: ٧٦، ولعلقمة أو لخالد بن علقمة في: أشعار السّتّة الجاهليّين ١: ١٧١، ولعلقمة في: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٥. وبلا عزو في: البديع لابن الأثير ١: ١٧٨، التّذييل والتّكميل ٨: ١٣٤، وتمهيد القواعد: ٢٠٨٨.

(٣) البيت للرّاعي النّميريّ في: ديوانه: ٢٣٢، وصدره في: (وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ)، والمقاصد النّحويّة: ١٠٧٤. وبلا عزو في: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٦، والبديع لابن الأثير ١: ١٧٨، وارتشاف الضَّرب: ١٤٩٠، والبحر المحيط ١: ٣٢٧، والتّذييل والتّكميل ٨: ١١٣، ١٣٣.

أَيْ: (وَكَحَّلْنَ العُيُونَ)، وَالرَّابِطُ التَّزْيِينُ، وَقَولُهُ[1]: [الرَّجز]

تَسْمَعُ لِلأَجْوَافِ مِنْهَا صَرَدَا
وَلِلْيَدَيْنِ جَسْأَةً وَبِدَدَا

أَيْ: (وَتَتَبَيَّن)؛ لِأَنَّ التَّبْيِين وَالسَّمْعَ يَجْمَعُهمَا شَيءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الإِدْرَاكُ، وَقَولُهُ[2]: [الرَّجز]

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا

اجْتَمَعَا فِي الإِطْعَامِ، وَقَولُهُ[3]: [الطَّويل]

[غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنِعْمَة] يُحَلِّينَ يَاقُوتاً وَشَذْراً مُفَقَّرَا

لِأَنَّ التَّحْلِيَةَ فِي الحُلِيِّ كَالتَّطْيِيبِ فِي الطِّيبِ، وَمِنْهُ: ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ﴾ [الحجّ: ٤٠]؛ أي: (وَأُبْطِلَتْ صَلَوَاتٌ)؛ لِأَنَّ التَّهْدِيمَ إِبْطَالٌ. إِلَى هُنَا كَلَامُ أَبِي حَيَّانَ».

(١) الرَّجَز بلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ١: ٤٠٥، ٣: ١٢٣، وفيه: (تسمع للأحشاء مِنْهُ لغطاً)، ومعاني القرآن للأخفش ٢: ٤١٥، وفيه: (تَسْمَعُ فِي أَجْوافِهِنَّ صَرَدَا)، وبالرواية المثبتة في: التّمام لابن جنّي: ١٨٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٦، والتّذييل والتّكميل ٨: ١٣٥ (برواية الفرّاء).

(٢) عُزِيَ الرَّجز إلى ذي الرّمّة في: ديوانه: ١٨٦٢ (ملحقات)، وبلا عزو في: شرح المفصَّل ١: ٣٤١، وارتشاف الضَّرب: ١٤٩١، ومغني اللّبيب: ٨٢٨، والخزانة ٢: ٢٧٥. وأنشد الفرَّاء في معانيه: لبعضِ بني أسدٍ أو بعضِ بني دبير:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بارداً حتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عيناها

وهذا البيت من (الكامل)، وليتمَّ وزنُهُ يَكونُ صوابُ إنشادِهِ كما أنشدَهُ أبو حيَّان -ولم يعزه-: (فَعَلَفْتُهَا تِبْناً ...). انظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ١٤، ٣: ١٢٤، والبحر المحيط ٦: ٨٧، والخزانة ٣: ١٤٠.

(٣) البيت لامرئ القيس في: ديوانه: ٥٩، وبلا عزو في: البحر المحيط ٥: ٣٤٠، ٧: ١٧١، والتّذييل والتّكميل ٨: ١٣٥.

[(اللَّاؤونَ) جمع (الَّذي)]

قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [الوافر]

هُـمُ الـلَّاؤُونَ فَكُّـوا الغُـلَّ عَنِّـي ... بِمَـرْوِ الشَّـاهِجَانِ وَهُـمْ جَنَاحِـي

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[2]: «وَقَـالَ الشَّـلوبَين في (حَاشِـيَةِ الْمُفَصَّـلِ)[3]: (الـلَّاؤُونَ) عَـلَى مَـا ذَكَـرَهُ فِي الكِتَـابِ[4] لُغَـةُ هُذَيْـلٍ. وَأَنْشَـدَ البَيْـتَ. وَكَـذَا أَوْرَدَهُ أَبُـو حيّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ).

[عملُ اسمُ الفَاعلِ غَيرُ الْمُصَغَّرِ وَالْمُوصُوفُ]

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[5]: «وَقَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـه): اسْـمُ الفاعِـلِ: قَدْ قِيـلَ: يَعْمَلُ إِذَا وُصِـفَ قَلِيـلاً شَـاذّاً جِـدّاً، وَلَا يَجُـوزُ فِي الـكَلَامِ، وَأَنْشَـدُوا[6]: [الطَّويل]

إِذا فاقِـدٌ خَطْبـاءُ فَرْخَـينِ رَجَّعَـتْ ... ذَكَـرْتُ سُـلَيْمَى فِي الخَلِيـطِ الْمُبايِـن

كَذَا ذَكَرَهُ فِي (الإِغْفَالِ)[7]، وَقَال فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فِي بَيتِ ذِي الرّمَّةِ[8]: [الطَّويل]

وَقَائِلَـةٍ تَخْشَـى عَـلَيَّ أَظُنُّـهُ ... سَـيُودِي بِـهِ تَرْحَالُـهُ وَجَعَائِلُـهْ

(١) البيت لأعرابي من هذيل في: لغات القرآن: ١٤١، ومغني اللّبيب: ٥٣٥. وبلا عزو في: شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣، والتّذييل والتّكميل ٣: ٣٧، وتمهيد القواعد: ٦٦٧. وليس في ديوان الهذليّين.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٦: ٢٥٦.

(٣) حواشي المفصّل: ٤٦٣.

(٤) في شرح أبيات مغني اللّبيب: (على ما ذكر في الكشّاف)، تحريف. والمراد هنا: كتاب (المفصّل)، وليس كتاب سيبويه. وانظر: المفصّل: ١٨٢، وشرح المفصّل ٢: ٣٧١، وارتشاف الضّرب: ١٠٠٤-١٠٠٥، ومصادر تخريج الشّاهد.

(٥) شرح أبيات مغني اللّبيب ٦: ٣١٤-٣١٥.

(٦) البيت لبشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه، وهو في: الحُجَّة للفارسيّ ٥: ٢٢٥، والمقاصد النّحويّة: ١٤٣٦. وبلا عزو في: الإغفال للفارسيّ ٢: ٢٠٦، والحُجَّة للفارسيّ ٥: ٤٣١، وكتاب الشّعر: ٣١١، والمقرّب ١: ١٢٤، والتّذييل والتّكميل ١٠: ٣٠٦، وتمهيد القواعد: ٢٧٢٢. وروي: (... الخليط المزايل).

(٧) الإغفال للفارسيّ ٢: ٢٠٦.

(٨) البيت لذي الرّمّة في: ديوانه: ٨٥٨، والحُجَّة للفارسيّ ٥: ٢٢٥، وفيه: (... ترحاله ومذاهبه). وبلا عزو في: التّذييل والتّكميل ١٠: ٣٠٦، ومغني اللّبيب: ٥٦٥، وتمهيد القواعد: ٢٧٢٣.

إِنَّـهُ مِـنْ هَـذَا، ثُـمَّ قَـالَ[1]: الأَحْسَـنُ أَنْ يُسْـتَأْنَفَ إِضْـمَارُ قَـوْلٍ، أَيْ: (تَقُـولُ أَظُنُّهُ)، وَ(تَخْشَـى): حَـالٌ مِـنَ الضَّمِـيرِ فِي (قَائِلَـةٍ). انْتَهَـى كَلَامُهُ».

[إِتْبَاعُ مَنْصُوبِ اسْمِ الفَاعِلِ بِمَجْرُورٍ]

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[2]: «وَقَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ): أَجَـازَ الكُوفِيُّـونَ[3]: (هَـذَا ضَـارِبُ زَيْـداً وَعَمْـرٍو)، بِالخَفْـضِ، مَحْمُـولاً عَـلَى (زَيْـدٍ)؛ لِأَنَّـهُ يَكُـونُ مَخْفُوضـاً، وَعَـلَى ذَلِكَ حَمَلُوا[4]: [الطَّويل]

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْـمِ مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ صَفِيـفَ شِـواءٍ أَوْ قَدِيـرٍ مُعَجَّـلِ

وَلَا حُجَّـةَ فِيـهِ، وَلَا فِي الجَـوَازِ؛ لِأَنَّـهُ يُمْكِـنُ أَنْ يُقَـدَّرَ: (أَوْ مُنْضِـجِ قَدِيـرٍ)، فَحَذَفَهُ، وَجَعَلَـهُ بِمَنْزِلَـةِ المُثْبَـتِ؛ لِتَقَـدُّمِ ذِكْـرِهِ، وَلَا يَبْعُـدُ عَطْفُـهُ عَـلَى (شِـوَاءٍ)، وَ(أَوْ) بِمَعْنَـى الـوَاوِ، وَ(بَـيْنَ) تَقْتَـضِي ذَلِـكَ. انتهـى».

[العطفُ عَلَى مَحَلِّ مَعمُولِ المَصْدَرِ] و[الإخبارُ بالماضِي عَنْ (كَانَ)]

قَالَ زيادٌ العنبريُّ[5]: [الرَّجز]

قَـدْ كُنْـتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّـانَا

(١) هذه العبارة ليس في الحُجَّة للفارسيّ.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ١٥.

(٣) انظر: كتاب الشعر: ٣٤٦، والتّذييل والتّكميل ٤: ٣١٨، ١٠: ٣٥٢، وتمهيد القواعد: ١٢٤٩، ومصادر تخريج الشّاهد الآتي.

(٤) البيت لامرئ القيس في: ديوانه: ٢٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ٣٤٦، وشرح التّسهيل ١: ٣٨٦، والتّذييل والتّكميل ١٠: ٣٥٢، وتمهيد القواعد: ١٢٤٥، ٣٣٢٦، ٣٤٧٤، والمقاصد النّحويّة: ١٦٣٣. وبلا عزو في: التّذييل والتّكميل ٤: ٣١٨، ومغني اللّبيب: ٦٠٠، وتمهيد القواعد: ٢٧٦٤.

(٥) الرَّجزُ لزيادٍ العنبريّ في: شرح المفصّل ٤: ٨١، والتّذييل والتّكميل ١١: ٩٤. وعزي إلى رؤبة في: الكتاب ١: ١٩١-١٩٢، وملحق ديوان رؤبة: ١٨٧. ولأحدهما في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١٧٣، والمقاصد النّحويّة: ١٤٠٩. وبلا عزو في: شرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٤٨، والإيضاح العضديّ: ١٥٩، والحُجّة للفارسيّ ٦: ١٦٠.

مَخَافَــةَ الإِفْــلَاسِ وَاللَّيَانَــا
يُحْسِــنُ بَيْـعَ الأصـلِ وَالقيَانَا

قَــالَ البَغْــدَادِيُّ[1]: «قَــالَ أَبُــو حَيَّــانَ فِي (تَذْكِرَتِــه): (اللَّيَــانُ): مَعْطُــوفٌ عَــلَى مَوْضِــعِ (الإِفْــلَاسِ)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَــهُ نَصْــبٌ، لِهَــذَا ذَهَــبَ الفَــارِسِيُّ، وَالفَــرَّاءُ، وَالكُوفِيُّــونَ، وَأَكْثَــرُ نُحَــاةِ البَــصْرَةِ. وَسِــيبَوَيْهِ يُضمِــرُ[2]، كَأَنَّــهُ قَــالَ: (وَخِفْتُ اللَّيَانَ).

وَفِي قَولِهِ: (قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ) رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ (كَانَ) لَا يُخْبَرُ عَنْهَا بِالمَاضِي.

قَــالَ ابــنُ خَلَــف[3]: وَمَعْنَــى (دَايَنْــتُ)[4]: بِعْــتُ بِدَيْــنٍ، يُقَــالُ مِنْــهُ: (دَايَنْــتُ الرَّجُــلَ أُدَايِنُــهُ مُدَايَنَــةً): إِذَا بِعْتُــهُ بِنَسِــيئَةٍ، يَعْنِــي أَنَّــهُ بَــاعَ (حَسَّــانَ) بِنَسِــيئَةٍ؛ لِأَنَّــهُ ثِقَــةٌ فِي نَفْسِــهِ.

وَقَوْلُــهُ: (مَخَافَــةَ الإِفْــلَاسِ)؛ أَيْ: مَخَافَــةَ الإِفْــلَاسِ مَــنْ أُدَايِنُــهُ مِــنَ النَّــاسِ مِــنْ غَــيرِ حَسَّــانَ، يَزْعُــمُ أَنَّ (حَسَّــانَ) لَا يُخْشَــى مِنْــهُ أَنْ يَقُــولَ: أَفْلَسْــتُ؛ لِأَنَّــهُ مُــوسِرٌ، وَمَالُــهُ ظَاهِــرٌ، يُقَــالُ: (أَفْلَــسَ الرَّجُــلُ): إِذَا صَــارَ ذَا فُلُــوسٍ بَعْــدَ الدَّرَاهِــمِ، و(فَلَّــسَ): صَــارَ عَدِيــماً.

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ٤٨-٤٩.
(٢) انظر الآراء في مصادر تخريج الشّاهد، ورأي الفرّاء في: معاني القرآن ١: ٩٦.
(٣) سُلَيْمان بن بَنِينَ بن خلف، تَقِيّ الدّين أَبُو عبدالغَنِيّ المصْرِيّ، الدّقيقيّ النَّحْوِيّ، لَازم ابْنَ بَرّيّ مُدَّةً فِي النَّحْو، وَسمع مِنْهُ، وصنَّفَ فِي العرُوض والنَّحو وَالرَّقَائِق، من تصانيفه: (لباب الألباب فى شرح أبيات الكتاب)، حَقَّقَ جُزْءاً مِنْهُ رِسَالَةً عِلميَّةً: عزَّة محمَّد الحنفي محمَّد، جَامعةِ الأَزهرِ، سنة ٢٠١٢. ترجمته في: بغية الوعاة ١: ٥٩٧
(٤) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «يُقَالُ: دَايَنْتُ الرَّجُلَ: عَامَلْتُهُ بِدَيْنٍ مُعْطِياً أَوْ آخِذاً، كَمَا تَقُولُ: بَايَعْتُهُ، إِذَا بِعْتَهُ أَوْ بَاعَكَ ... ... وَيُقَالُ: دِنْتُ الرَّجُلَ إِذَا بِعْتَهُ بَدَيْنٍ، وَادَّنْتُ أَنَا؛ أَيْ: أَخَذْتُ بِدَيْنٍ». البحر المحيط ٢: ٧٢١.

وَ(اللِّيـانُ): المَطْـلُ وَالمُدافَعَـةُ مِـنَ الغَرِيـمِ بِالحَـقِّ الَّـذِي عَلَيْـهِ. يُرِيـدُ: إِنَّ حَسَّـانَ لَا يُدَافِـعُ، وَلَا يُمَاطِـلُ عُدْمـاً. يُقَـالُ: (اللِّيـانِ)[1]، بِفَتْـحِ الـلَّام، وَكَسْرِهَـا، وَالكَـسْرُ أَقْيَـسُ؛ إِذْ لَيْـسَ فِي المَصَـادِرِ (فَعْـلَان)، بِفَتْـحِ الفَـاءِ، إِلَّا (اللَّيَـانَ)، وَ(الشَّـنْآنَ)، فِيمَـنْ سَـكَّنَ النُّـونَ، وَهُمَـا نَـادِرَانِ. وَقِيـلَ: (اللِّيـانُ): الَّـذِي يَلْـوِي بِالحَـقِّ، يُرِيـدُ أَنَّـهُ مِـنْ صِفَـةِ الفَاعِـلِ.

وَقَولُـهُ: (يُحْسِـنُ بَيْـعَ الأَصْـلِ)، أَيْ: هُـوَ بَصِـيرٌ بِأُصُـولِ الأَمْتِعَـةِ، عَـارِفٌ بِهَـا، لَا يُطْمَـعُ فِي غَلَطِـهِ وَخَدِيعَتِـهِ. وَ(القِيَـانُ): جَمْـعُ (قَيْنَـةٍ)، وَهِـيَ الأَمَـةُ، مُغَنِّيَـةً كَانَـتْ أَمْ غَـيْرَ مُغَنِّيَـةٍ، سُـمِّيَتْ بِذَلِـكَ؛ لِأَنَّهَـا تُصْلِـحُ فِي شَـأْنِ أَهْلِهَـا، وَيُتَزَيَّـنُ بِهَـا، يَعْنِـي أَنَّـهُ بَصِـيرٌ بِبَيْـعِ الأَمْتِعَـةِ وَالرَّقِيـقِ. انْتَهَـى».

[مجيءُ (أحمرَ) للتَّفضيلِ]

قَالَ المُتَنَبِّي[2]: [الكامل]

يَلْقَـاكَ مُرْتَدِيـاً بِأَحْمَـرَ مِـنْ دَمٍ ذَهَبَـتْ بِخُضْرَتِـهِ الطُّلَى وَالأَكْبُـدُ

قَـالَ البَغْـدَادِيُّ[3]: «قَـالَ أَبُـو حَيَّـانَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ): الظَّاهِـرُ أَنَّـهُ أَفْعَـلُ التَّفْضِيـلِ، وَتَأْوِيلُـهُ أَنَّ (مِـنْ دَمٍ) فِي مَوْضِـعِ الصِّفَـةِ، جَعَلَـهُ (مِـنْ)؛ لِكَثْـرَةِ تَلَبُّسِـهِ بِالـدَّمِ، أَوْ (مِـنْ دَمٍ) لِلتَّعْلِيـلِ؛ أَيْ: هُـوَ مُحْمَـرٌّ مِـنْ أَجْـلِ الـدَّمِ. انْتَهَـى».

---

(١) ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ (لَيَّاناً) بِفَتْحِ اللَّام، وَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَكَذَلِكَ الفَارِسِيُّ، حَكَاهُ لُغَةً عَنْ بَنِي تَمِيم. وَلَمْ يَأْتِ عَلَى (فَعْلَان) إِلَّا: (لَوَيْتُهُ لَيَّاناً)، وَ: (شَنَئْتُهُ شَنْآناً)، وَزَادَ بَعْضُهُم: (زَادَ زَيْداناً). انظر: الكتاب ٤: ٩، والتّعليقة للفارسيّ ٤: ١١٩، والحُجة للفارسيّ ٣: ٢٠٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٧٤، والتّاج ١: ٢٨٦-٢٨٧ (شنأ).
وَذَهَبَ المُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ (فَعْلَان) بِفَتح الفَاء لَا يَكُونُ مَصْدَراً، وَإِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى (فِعْلَان) وَ(فُعْلَان)، بِضَمِّ الفَاء وَكَسْرِهَا كَثِيراً، فَـ (لَيَّانٌ) أَصْلُهُ (لَيَّانٌ)، أَوْ (لُيَّانٌ)، بِكَسْرِ اللَّام أَوْ ضَمِّهَا، فَاسْتَثْقَلُوا الكَسْرَةَ، أَو الضَّمَّةَ، مَعَ اليَاءِ المُشَدَّدَة، فَفَتَحُوا؛ لِأَنَّ الفَتْحَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ. انظر: الأصول ٢: ٤٤٣، وشرح الكتاب للسيرافيّ ٤: ٤٠٢، والتّعليقة للفارسيّ ٤: ١١٩، وارتشاف الضّرب: ٤٨٣.

(٢) البيت في: شرح ديوان المتنبي للبرقوقيّ ٢: ٦٢، والخزانة ٨: ٢٤٠. وبلا عزو في: مغني اللّبيب: ٧٠٤.

(٣) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ١٧٤.

[(حَبَّذَا)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَقَدْ جَمَعَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) جَمِيعَ المَذَاهِبِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُثْبِتَهُ هُنَا، قَالَ[2]:

(حَبَّذَا زَيْدٌ): (حَبَّذَا): مُبْتَدَأٌ عِنْدَ المُبَرِّدِ، ذَكَرَهُ فِي (المُقْتَضَبِ)[3]، وَابنِ جِنِّي فِي (اللُّمَعِ)[4].

وَعِنْدَ الأَخْفَشِ[5]: (زَيْدٌ) مُرْتَفِعٌ بِـ (حَبَّذَا)، كَمَا ارْتَفَعَ الاسْمُ بِـ (ضَرَبَ)، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الجَرْمِيِّ فِي (الفَرْخِ)[6].

وَمَذْهَبُ ابنِ كَيْسَانَ[7] أَنَّ (ذَا) مَرْفُوعٌ بِـ (حَبَّ)، وَ(زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ بِمَا ارْتَفَعَ بِهِ فِي: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وَحَكَى عَنْ بَعْضِ البَصْرِيِّينَ أَنَّ (حَبَّذَا) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ[8].

---

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ١٨٥-١٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢: ١٨٠، المقتضب ٢: ١٤٥، والأصول ١: ١١٤-١١٥، ١٢٠، واللّمع: ١٤٢-١٤٣، وتوجيه اللّمع: ٣٩٢-٣٩٤، وارتشاف الضّرب: ٢٠٥٩-٢٠٦٠، والتّذييل والتّكميل ١٠: ١٥٧ وما بعدها، والمقاصد الشّافية ٤: ٥٥٢، وتمهيد القواعد: ٢٥٨٩ وما بعدها، والهمع ٣: ٣٩-٤٠.

(٣) المقتضب ٢: ١٤٥.

(٤) اللّمع: ١٤٢.

(٥) ارتشاف الضّرب: ٢٠٥٩، والتّذييل والتّكميل ١٠: ١٦٢، والمقاصد الشّافية ٤: ٥٥٢.

(٦) سبقَ التَّعريفُ بالجرميّ وكتابه (الفرخ). وانظر قوله في: ارتشاف الضّرب: ٢٠٦٢، والمقاصد الشّافية ٤: ٥٥٢. وانظر: المسائل البصريات: ٨٤٥.

(٧) حَكَى أَبُو حَيَّانَ هذا المذهب في: ارتشاف الضّرب: ٢٠٥٩. وانظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٩٩. وحكى أيضاً أنَّ ابنَ كيسانَ ذهبَ إلَى أنَّ (ذَا) منْ: (حَبَّذَا) إشارةٌ إلَى مفرَدٍ مُضَافٍ إلَى المَخْصُوص بالمدح، حُذفَ وَأُقيمَ هُوَ مُقَامَهُ، فَتَقْدِيرُ: (حَبَّذَا زيدٌ): حَبَّذا حُسْنُ زيد. ورُدَّ هذا المذهبُ. منهج السّالكَ: ٤٠٣.

(٨) هَذَا أَحَدُ قَولَيْنِ عُزِيَا إلَى سِيْبَوَيه وَالخَليل، فَـ (حبَّذا) عِنْدَهُمَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالجُملَةُ الفعليَّةُ خَبَرٌ مُقدَّمٌ وُجُوباً، وَالمَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وُجُوباً أيضاً. قَالَ ابنُ خروف: «(حَبَّ) فِعلٌ، وَ(ذَا) فَاعِلٌ، وَ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ: (حَبَّذَا)، هَذَا قَولُ سِيْبَوَيْهِ، وَأَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ غَيرَ ذَلِكَ». شرح الجمل لابن خروف: ٥٩٩. انظر: ارتشاف الضّرب: ٢٠٥٩.

وَاخْتَارَ ابنُ الحَاجِّ[1] أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) بَدَلاً مِنْ (ذَا)، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ: (حَبّ زَيدٍ)؛ لِأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الأَمْثَالِ.

وَأَجَازَ الصَّيمريُّ[2] أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً، خَبرُهُ (حَبَّذَا)، وَأَنْ يَكُونَ (حَبَّذَا) مُبْتَدَأً، خَبرُهُ (زَيْدٌ)، وَأَنْ يَكُونَ خَبَراً لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ كَمَا قِيلَ فِي: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)؛ أَيْ: (هُوَ زَيدٌ).

وَمَذْهَبُ دُرَيْوَدٍ[3] أَنَّ (ذَا) صِلَةٌ، يَعْنِي زَائِدَةً، وَلَيْسَتِ اسْماً مُشَاراً إِلَيهِ، بِدَلِيلِ حَذْفِهِ فِي[4]: [الرَّجز]

.... وَحَبَّ دِينَا

قَالَ: وَكَثْرَةُ إِدْخَالِهِم حَرْفَ النِّدَاءِ عَلَى (حَبَّذَا) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ. هَذَا مَوْضِعٌ تُعُجِّبُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ (يَا) لَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الأَسْمَاءِ فِي مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وَأَبِي عَلِيٍّ وَابنِ جِنِّي؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَهَا الحُرُوفُ وَالأَفْعَالُ[5]. انْتَهَى».

(١) سبق التّعريف به. وانظر قوله في: ارتشاف الضّرب: ٢٠٥٩.

(٢) التّبصرة والتّذكرة: ٢٨٠، وارتشاف الضّرب: ٢٠٥٩.

(٣) سبق ترجمته. وانظر رأيه في: ارتشاف الضّرب: ٢٠٦٠، والهمع ٣: ٣٩.

(٤) بعض من الرَّجز لعبدالله بن رواحة، وهو: (فَحَبَّذَا رَبّاً وَحَبَّ دِيناً) وهو في: ديوانه: ١٤٢، ولبعض الأنصار في: التّذييل والتّكميل ١٠: ١٥٧، وبلا عزو في: ارتشاف الضّرب: ٢٠٦٠، والتّذييل والتّكميل ١٠: ١٧٠، ١٧٢، وتمهيد القواعد: ٢٥٨٧، والهمع ٣: ٤٠.

(٥) تَدخُلُ (يَا) عَلَى الفِعْلِ أو الحرف، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى حَذفِ المُنَادَى، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً﴾ [النَّبأ: ٤٠]، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النّمل: ٢٥] فِي قِراءَةِ الكِسَائِيِّ. وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ أيضاً. انظر: الكتاب ٤: ٢٢٤، والحُجّة للفارسيّ ٣: ١١، ٤٨-٤٩، ٥: ٣٨٤-٣٨٥، والخصائص ٢: ١٩٦، ٢٧٨-٢٧٩، وتوجيه اللّمع: ٣١٨، والتّذييل والتّكميل ١٠: ١٥٨-١٥٩.

[مِنْ مَسَائِلِ (حَسْبُ)]

قَالَ الشَّاعِرُ[1]: [الطَّويل]

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّد

قَالَ البَغْدَادِيُّ[2]: «... رُوِيَ (الضَّحَّاك) بالحَرَكَاتِ الثَّلاث. قَالَ أَبُو حَيَّانَ في (تَذْكِرَتِه): أَجَازَ الأَخْفَشُ[3] في (الضَّحَّاكِ) الرَّفْعَ عَلَى أَنَّهُ قَامَ مَقَامَ مُضَاف مَحْذُوف؛ أَيْ: (وَحَسْبُ الضَّحَّاكَ)، وَالنَّصْبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَالجَرَّ عَطْفاً عَلَى الضَّمِيرِ. انْتَهَى»

[حَذْفُ الضَّميرِ الرَّابطِ للخَبرِ]

قَالَ الأَسْوَدُ بنُ يَعْفُرَ[4]: [السَّريع]

وَخَالِدُ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالبَاطِلِ

(١) عُزِيَ البيتُ إلى جرير في: ذيل أمالي القالي ٣: ١٢٤، وليس في ديوانه. وإلى لبيد في: إعراب القرآن للباقوليّ: ٨٧، وليس في ديوانه. وهو بلا عزو في: معاني القرآن للفرّاء ١: ٤١٧، والأصول ٢: ٣٧، وإيضاح الوقف والابتداء: ٦٨٧، وأمالي القالي ٢: ٢٦٢، وشرح الكتاب للسّيرافيّ ٢: ٢٠٣، والحُجَّة للفارسيّ ٣: ٣٥، ٥: ٦١، والتمام لابن جنّي: ٣٢، والتّذييل والتّكميل ٨: ١٣٩.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ١٩١.

(٣) رأي الأخفش في: الأصول ٢: ٣٦-٣٧، وشرح الكافية الشّافية: ١٢٥٤، وعقود الزّبرجد ٢: ١٨١.

(٤) البيتُ للأسودِ بنِ يَعْفُرَ في: ضرائر الشّعر: ١٧٦، والمقرَّب ١: ٨٤، وشرح أبيات مغني اللّبيب ٦: ٤٨. وخلا شعره (صنعة نوري القيسيّ) من البيت. وهو بلا عزو في: شرح التّسهيل ١: ٣١٣، ٢: ١٦٢، وشرح الكافية الشّافية: ٣٤٨، وارتشاف الضَّرب: ١٤٨٢ (صدره)، ٢٤٢٥، والبحر المحيط ١: ٥٦٦، والتّذييل والتّكميل ٤: ٤٠، ٧: ٥٦. وروي: (يحمدُ أصحابُه). ولم أقف على البيت الثّاني عند غير البغداديَّ.
ذُو الجدَّين: قيل: خَالِدُ بنُ عَمرو بن الحَارِثِ بْن هَمام بْن مُرةَ الشَّيبانيُّ، وقيلَ: عبدُاللهِ بنُ عَمرو بن الحَارِثِ الشَّيبانيُّ، وَقِيلَ: قَيسُ بنُ مَسعودِ بنِ قَيسِ بنِ خَالِدِ بَنِ عَبدِاللهِ بنِ عَمرو بنِ الحارثِ بنِ همّامٍ.

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَقَالَ الفَارِسِيُّ فِي (الإِغْفَال)[2]: إِنَّ حَذْفَ هَذَا الضَّمِيرِ مُخْتَصٌّ بِالاضْطِرَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ (وَخَالِدُ) قَوْلُهُ: (لَا يُحْمَدُ بِالبَاطِلِ)، وَالجُمْلَةُ بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ. وَبَعْدَ البَيْتِ:

جَادَ بِأَمْوَالِ تَمِيمٍ كَمَا ... جَادَ ابْنُ ذِي الجَدَيْنِ فِي وَائِلِ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ (جَادَ)، وَمَا قَبْلَهُ اعْتِرَاضٌ. انْتَهَى كَلَامُهُ، وَنَقَلْتُهُ مِنْ (تَذْكِرَةِ) أَبِي حَيَّانَ».

[إِضْمَارُ (لَا) النَّافِيَةِ]

قَالَ النَّمِرُ بنُ تولبٍ[3]: [الطَّويل]

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ: ... تُلاقُونَه حتّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ

قَالَ البَغْدَادِيُّ[4]: «قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي كِتَابِ (الضَّرَائِرِ)[5]: وَمِنْهُ إِضْمَارُ (لَا) النَّافِيَةِ غَيْرِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ فِي جَوَابِ القَسَمِ، نَحْوِ قَوْلِ النَّمِرِ:

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا ... ... [البيت]

يُرِيدُ: (لَا تُلَاقُونَهُ). وَقَولِ أَبِي ذُؤَيْبٍ[6]: [المتقارب]

وَأَنْسَى نُشَيْبَةَ وَالجَاهِلُ الـ ... ـمُغَمَّرُ يَحْسَبُ أَنِّي نَسِيُّ

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ٢٨٠-٢٨١.
(٢) لم أقف عليه في كتاب (الإغفال)، وليس البيت فيه.
(٣) البيت في: ديوان النّمر بن تولب: ٩٩، وضرائر الشِّعر: ١٥٥، وتمهيد القواعد: ٣١٠٢. وبلا عزو في: التّذييل والتّكميل ١١: ٣٨٨، والخزانة ١٠: ٩٩.
(٤) شرح أبيات مغني اللّبيب ٧: ٣٣٨.
(٥) ضرائر الشّعر: ١٥٥-١٥٦.
(٦) ديوان الهُذليّين: ٦٧، وضرائر الشِّعر: ١٥٥.

يُرِيدُ: (وَلَا أَنْسَى نُشَيْبَةَ)، وَهُوَ ابنُ عَمِّهِ، وَقَولِ الآخَرِ[1]: [مجزوء الكامل]

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وَمِمَّا حُذِفَ مِنْهُ أَيْضاً ضَرُورَةً فِي غَيْرِ الفِعْلِ قَولُ أَوْسٍ[2]: [الكامل]

حَتَّى إِذَا الكِلَابُ قَالَ لَهَا كَاليَوْمِ مَطْلُوباً وَلَا طَلَبَا

يُرِيدُ: (لَا كَالْيَوْمِ)، وَقَولُ الآخَرِ[3]: [الطَّويل]

رَأَيْتُكَ يَا بْنَ الحَارِثِيَّةِ كَالَّتِي صِنَاعَتُهَا أَبْقَتْ وَلَا الوَهْيَ تَرْقَعُ

يُرِيدُ: (لَا صِنَاعَتُهَا أَبْقَتْ). انتهى. ... ...

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِه): قَدْ حُذِفَتْ (لَا) فِي بَعْضِ أَشْعَارِهِمْ، وَأَجَازَ يُونُسُ: (كَاليَومِ رَجُلاً أَفْضَلُ)، فَحَذَفَ (لَا)، وَأَنْشَدَ أَبْيَاتَ ابنَ عُصْفُورٍ، وَزَادَ قَولَ أَبِي النَّجْمِ[4]: [الرَّجز]

أُوصِيكِ أَنْ يَحْمَدَكِ الأَقَارِبُ

وَيَرْجِعَ المِسْكِينُ وَهُوَ خَائِبُ

(١) البيت لخليفة بن بَراز في: المقاصد النّحويّة: ٦٢٤، والخزانة ٩: ٢٤٢. وبلا عزو في: شرح المفصل ٤: ٣٦٣، وضرائر الشعر: ١٥٦، وشرح التّسهيل ١: ٣٣٥، والتّذييل والتّكميل ٢: ٢٤٦، ٤: ١١٩، ١١: ٣٨٩، والخزانة ١٠: ٩٩.

(٢) البيت في: ديوان أوس بن حجر: ٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢: ١٢٦، وشرح المفصّل ١: ٣١١، وضرائر الشّعر: ١٥٦، وارتشاف الضّرب: ١٣١٥، وفيه: (كاليوم لا مطلباً).

(٣) البيت بلا عزو في: ضرائر الشّعر: ١٥٦، وارتشاف الضَّرب: ٢٤٢١، والهمع: ٣: ٢٧٧.

(٤) الرّجز في: ديوان أبي النجم: ٩١، وفيه: (لا يرجع ...)، وشرح السّبع الطّوال: ٤٢٠. وبلا عزو في: تذكرة النحاة: ٥٣٩.

كَأَنَّهُ قَالَ: (وَأَلَّا يَرْجِعَ)، وَقَولَ خِدَاشِ بنِ زُهَيْرٍ[1]: [الوافر]

وَأَبْــرَحُ مَــا أَدَامَ اللهُ قَوْمِــي بِحَمْــدِ اللهِ مُنْتَطِقــاً مُجِيــداً

كَأَنَّهُ قَالَ: (وَلَا أَبْرَحُ)».

[لغزٌ نَحْويٌّ فِي (كَادَ)]

قَالَ المَعَرِّيُّ[2]:

أَنَحْـوِيَّ هَـذَا العَصْرِ مَا هِـيَ كَلِمَةٌ جَـرَتْ فِي لِسَـانَيْ جُرْهُـمٍ وَثَمُـودِ

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ النَّفْيِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَـتْ قَامَـتْ مَقَـامَ جُحُـودِ؟

قَالَ البَغْدَادِيُّ[3]: «رَوَاهُمَا أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) كَذَا:

أَنَحْوِيَّ هَذَا العَصرِ أَيَّةُ لَفْظَةٍ ... البيت

إِذَا مَـا نَفَـتْ وَاللهُ يَعْلَمُ أَثْبَتَـتْ ... البيت

(١) البيت في: ديوان خداش: ٤٢، وفيه: (فأبرحُ ما أدام الله رهطي ... رخي البال منتطقا مجيدا)، ومجاز القرآن ١: ٣١٦، والمقاصد النّحويّة: ٦١٨. وعزي إلى أوس بن مغراء في: شرح السّبع الطّوال: ٣١٤. وبلا عزو في: الأضداد لابن الأنباريّ: ١٤٢، والتذييل التكميل ٤: ١٢٠، والخزانة ٩: ٢٤٣.

(٢) البيتان للمعريّ في: شرح الكافية الشّافية: ٤٦٧، ومغني اللّبيب: ٨٦٨، والأشباه والنّظائر النّحويّة ٢: ٦٥١. وبلا عزو في: الدّرّ المصون ١: ١٧٦.
أَرادَ: أَنَّ (كَادَ) إِذَا نُفِيَتْ كَانَ الكَلَامُ إِثْبَاتاً، وَإِذَا لَمْ تُنْفَ كَانَ الكَلَامُ نَفياً، وقد رُدَّ هذا. انظر مصادر تخريج البيتين.

(٣) شرح أبيات مغني اللّبيب ٨: ٢٨.

[إِسْقَاطُ البَاءِ مَعَ (أنْ) وَ(أَنَّ) فِي التَّعَجُّبِ]

قَالَ الشَّريفُ الرَّضيّ[1]: [الكامل]

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ؟

قَالَ البَغْدَاديُّ[2]: «وَرَوَى البَيْتَ -يَعْنِي أَبَا حَيَّانَ- فِي (تَذْكِرَتِهِ) عَلَى خِلَافِ هَذَا[3]، قَالَ[4]: لَا يَجُوزُ حَذْفُ البَاءِ مَعَ (أَنْ) وَ(أَنَّ)، مِنَ التَّعَجُّبِ، بَلْ تَقُولُ: (أَحْبِبْ إِلَيَّ بِأَنْ تَزُورَنِي)، وَ: (أَهُونْ عَلَيَّ بِأَنَّ زَيْداً يَغْضَبُ)، وَفِي شِعْرِ الشَّرِيفِ المَوْسَوِيِّ إِسْقَاطُهَا، قَالَ: [الكامل]

أَهُونْ عَلَيَّ إِذَا امْتَلْأْتُ مِنَ الكَرَى أَنِّي أَبِيتُ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

انْتَهَى».

[دُخُولُ لَامِ الابتداءِ عَلَى (مَا) النَّافية]

قَالَ البَغْدَاديُّ[5]: «قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ فِي (الأُصُولِ)[6]: وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى (مَا)؛ لِأَنَّ اللَّامَ تَحْقِيقٌ، وَ(مَا) نَفْيٌ، وَقَالُوا فِي قَولِ الشَّاعِرِ[7]: [الوافر]

(١) البيت في ديوان الشّريف الرّضيّ ١: ٥٩٣، برواية: (أهون عليك ...)، وارتشاف الضَّرب: ٢٠٦٦. وللشريف المرتضى في: مغني اللّبيب: ٨٧٦. وبلا عزو في: البحر المحيط ١: ٢٢٩. وبرواية (أَتَبِيْتُ رَيَّانَ ...) بلا عزو في: ارتشاف الضَّرب: ١٦٧٨، والدّرّ المصون ١: ٢٥٤، وشرح التصريح ١: ٢٣٤ (بعض صدره)، والهمع ٢: ٣٩٤، ٣: ٤٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللّبيب ٨: ٣٢.

(٣) نَقَلَ البغداديُّ قول أبي حيان عن (البحر المحيط)، والمرادُ أنَّ هذا على خلاف ما حكى أبو حيان في (البحر المحيط)، قالَ أبو حيَّانَ:» فَإِذَا قُلْتَ: أَتَأْتِينَا وَتُحَدِّثَنَا وَنَصَبْتَ، كَانَ المَعْنَى عَلَى الجَمْعِ بَيْنَ أَنْ تَأْتِيَنَا وَتُحَدِّثَنَا، أَيْ وَيَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ مَعَ حَدِيثٍ، وَكَذَلِكَ قَولُهُ: [أَبِيتُ ... البيت]، مَعْنَاهُ: أَيَكُونُ مِنْكَ مَبِيتٌ رَيَّانٌ مَعَ مَبِيتِي مِنْكَ بِكَذَا». البحر المحيط١: ٢٢٩.

(٤) أبو حيَّان ينقلُ هُنَا عن (النهاية)، كما صرَّح في: ارتشاف الضَّرب: ٢٠٦٦، والنَّصُّ أيضاً ثمَّة.

(٥) شرح أبيات مغني اللّبيب ٨: ٥٦.

(٦) الأصول ١: ٤٣٥، وفيه بعض اختلاف.

(٧) البيت للنابغة الذبيانيّ في: ديوانه: ١٥١، وفيه: (... شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي)، وهي الرّواية الأشهر. وبلا عزو في: الأصول ١: ٤٣٥، والتّعليقة للفارسيّ ٤: ٢٤٦، وشرح الكافية الشّافية: ٨٥٠، والتّذييل والتّكميل ١١: ٣٥١، ومغني اللّبيب: ٨٩١.

لَمـا أَغْفَلْـتُ شُـكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِـي فَكَيْـفَ وَمِنْ عَطَائِـكَ جُلُّ مَالِ؟

أَنَّهُ تَوَهَّمَ (الَّذِي) وَالصِّلَةَ. انتهى.

وَنَقَـلَ أَبُـو حَيَّـانَ هَـذَا الـكَلَامَ فِي (تَذْكِرَتِـهِ)، وَأَرْدَفَـهُ بِقَولِـهِ: وَأَجْـوَدُ مِـنْ هَـذَا أَنْ تَجْعَـلَ الـلَّامَ زَائِـدَةً. انْتَهَـى».

[الرَّافعُ للاسمِ بعدَ (إِذَا)]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (التَّذْكِرَةِ): ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ[2] فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] إِلَى أَنَّ (السَّمَاءَ) مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً[3]، وَذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ).

---

(١) حاشية على شرح بانت سعاد ١: ٣٠٢.

(٢) لَمْ يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ الآيَةَ فِي (الكتاب).

(٣) - لَمْ يَمْنَعْ سِيبَوَيْهِ الابتداءَ بعدَ (إِذَا) مُطْلَقاً، بَلْ عدَّهُ مِنَ القَبيح، وَلِهَذَا القَول انتَصَرَ ابنُ ولَّاد. قَالَ سِيبَوَيه: «وَمِمَّا يقبحُ بعدَهُ ابتداءُ الأَسْمَاء وَيَكُونُ الاسْمُ بَعْدَهُ إِذَا أَوْقَعْتَ الفعْلَ عَلَى شَيءٍ مِنْ سَبَبِه نَصْباً فِي القِيَاس: (إِذَا)، و(حيثُ). تَقُولُ: (إِذَا عَبْدُالله تلقَاهُ فَأَكْرِمْهُ)، ... لأَنَّهُمَا يَكُونَان فِي مَعْنَى حُرُوف الْمَجَازَاة. وَيَقبحُ إِن ابْتَدَأْتَ الاسْمَ بَعْدَهُمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ الفعْلُ ... وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَبْتَدِئُ الأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا فَتَقُولُ: (اجْلِسْ حَيْثُ عبدُالله جالسٌ)، وَ: (اجْلِسْ إِذَا عَبْدُالله جَلَسَ). وَلِـ (إِذَا) مَوَاضِعُ أُخَرُ يَحْسُنُ ابْتِدَاءُ الاسْم بَعْدَهَا فيه. تَقُولُ: (نَظَرْتُ فَإِذَا زَيدٌ يَضربهُ عَمرٌو)؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (نَظَرْتُ فَإِذَا زَيدٌ يَذْهَبُ)، لَحُسنَ». الكتاب ١: ١٠٦-١٠٧. وانظر: الانتصار لابن ولَّاد: ٦٥-٦٨.

وحَكَى ابنُ بَابشاذ والمراديُّ عَنْ سِيبَوَيْهِ مَنْعَ الرَّفْعِ بِالابْتِدَاء بَعْدَ (إِذَا)؛ لأَنَّ (إِذَا) فِيهَا مَعْنَى الشَّرْط، وَالشَّرْطُ يَطْلبُ الفعْلَ، فَلَا يَليهَا إِلَّا أَفْعَالٌ، مُظْهَرَةً كَانَتْ أَوْ مُضْمَرَةً، وهو مذهب السّيرافيّ والفارسيّ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، قَالَ فِي آخِرِ (بَابِ مَا يُضَافُ إِلَى الأَفْعَالِ مِنَ الأَسْمَاءِ): «جُمْلَةُ هَذَا البَابِ أَنَّ الزَّمَانَ إِذَا كَانَ مَاضِياً، أُضِيفَ إِلَى الفِعْلِ، وَإِلَى الابْتِدَاءِ وَالخَبَرِ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى (إِذْ)، فَأُضِيفَ إِلَى مَا يُضَافُ إِلَيهِ (إِذْ). وَإِذَا كَانَ لَمَّا لَمْ يَقَعْ، لَمْ يُضَفْ إِلَّا إِلَى الأَفْعَالِ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى (إِذَا)، وَ(إِذَا) هَذِهِ لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الأَفْعَالِ». الكتاب ٣: ١١٩. وانظر: شرح الكتاب للسّيرافيّ ١: ٧٥، ٣: ٣٣٠، والتّعليقة للفارسيّ ١: ١١٦، ٢: ١٧٥، ١٧٨-١٧٩، وشرح المقدّمة النّحويّة: ١٨٢-١٨٣، والجنى الدّانيّ: ٣٦٨.

وَأَجَازَ الأَخْفَشُ ارْتِفَاعَ الاسْمِ بَعْدَهَا بِالابْتِدَاءِ، وَوَافَقَهُ ابنُ جنّي. الخصائص ١٢: ١٠٤-١٠٥. وانظر في المسألة: البديع لابن الأثير ١: ٧٢-٧٣، وشرح المفصَّل ١: ٢٤٠، وارتشاف الضَّرب: ٢١٧٦، والتّذييل والتّكميل ٧: ٣١٥، والدّرّ المصون ٩: ٤٦٤.

[تَثنيةُ الشَّيءِ الوَاحِدِ]

قَالَ البَغْدَادِيُّ[1]: «وَقَدْ وَجَّهَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ)، قَالَ: قَدْ يَجْعَلُونَ الشَّيْءَ الوَاحِدَ قِسْمَيْنِ، فَيُثَنُّونَ، قَالَ[2]: (مَاتَ حَتْفَ أَنْفَيْهِ)، وَقَالَ[3]: [الرَّجز]

يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالفَمَا

جَعَلَ لِكُلِّ مَنْخِرٍ أَنْفاً، وَكُلِّ شدقٍ فَماً. انْتَهَى».

[مِنَ الأَبياتِ المُشكلةِ]

قَالَ لَبِيدٌ[4]: [الكامل]

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُهَا

قَالَ البَغْدَادِيُّ[5]: «قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ): لَمْ يُجِزِ الفَارِسِيُّ فِي (التَّعَالِيقِ)[6]

---

(١) حاشية على شرح بانت سعاد ٢: ٣٨٨. والشّاهد في: تذكرة النحاة: ٤٨٢، وليس فيه النَّصُّ الَّذي حكاه البغداديّ.

(٢) بعضٌ مِنَ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، والرِّوايةُ في كتبِ الحديثِ: (مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ). والحديث في: مسند أحمد ٢٦: ٣٤١.
قِيلَ: يُقَالُ: (مَاتَ حَتْفَ أَنْفَيْهِ)؛ لأَنَّ نَفْسه تَخْرُجُ بِتَنَفُّسِه مِنْ فِيهِ وأَنفه. وقيلَ: المُرَادُ (مَنْخرَيْهِ).

(٣) الرَّجز بلا عزو في: الخصائص ١: ١٧١، وشرح التّسهيل ١: ٤٧، وتذكرة النّحاة: ٤٨٢، والتّذييل والتّكميل ١: ١٦٩، والخزانة ٤: ٤٦٢. وَقَولُهُ: (وَالفَمَا)، أَرَادَ: (وَالفَمَانِ)، فَحَذَفَ، يَعْنِي: الفَمَ وَالأَنْفَ، فَثَنَّاهُمَا بِلَفظِ (الفَم)؛ لِلتَّجَاوُرِ الَّذِي بَيْنَهُمَا.

(٤) البيت في: ديوان لَبيد: ٢٢٢، والكتاب ١: ٤٠٧، والمقتضب ٣: ١٠٢، ٤: ٣٤١، شرح القصائد التّسع المشهورات: ٤٠٨، والإيضاح العضديّ: ١٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٣٣، والإفصاح للفارقيّ: ٣٣٥، وتذكرة النّحاة: ٢٧٩.

(٥) حاشية على شرح بانت سعاد ٢: ٤٤٧.

(٦) ذهب النَّحَّاسُ إِلَى أَنَّ الأَجْوَدَ فِي (كِلَا) أَنْ تَكُونَ فِي مَوضِعِ نَصْبٍ عَلى الظَّرفِيَّةِ، وَالمَعْنَى: (فَغَدَتْ فِي كِلَا الفَرْجَينِ). شرح القصائد التّسع المشهورات: ٤٠٨-٤٠٩.

أَنْ يَنْصِبَ (كِلَا الفِرْجَيْنِ) عَلَى الظَّرْفِ[1]؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ، وَجَعَلَهُ مُبْتَدَأً، وَكَذَا قَالَ فِي (التَّذْكِرَةِ)، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ، وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (كِلَا)[2] لَا يُفْهَمُ مِنْهَا خُصُوصٌ. انْتَهَى».

[(الرِّصَاصُ) -بكسر الرَّاء-]

قال الزّبيديُّ[3]: «و(الرَّصَاصُ)، كسَحَاب، وَلَا يُكْسَرُ، ونَسَبَه الجَوْهَرِيُّ للعامَّة[4]. و(الرَّصَصُ) مقصورٌ مِنْهُ، قَالَ ابنُ دُرَيْد[5]: وَهُوَ عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ، من: (رَصَّ بِنَاءَهُ)، لَتَدَاخُلِ أَجْزَائِهِ، وشَاهِدُ (الرَّصَاصِ)، بالفَتْحِ، قَوْلُ الرّاجِزِ: [الرَّجز]

أَنَا ابنُ عَمْرٍو ذِي السَّنا الوَبّاصِ
وَابْنُ أَبِيهِ مُسْعِطِ الرَّصَاصِ

قَالَ: وأَوَّلُ من أَسْعَطَ بالرَّصَاصِ من مُلُوكِ العَرَبِ ثَعْلَبَةُ بنُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ مازِنِ بنِ الأَزْدِ.

ثمَّ إنّ الكَسْرَ الَّذي نَفَاهُ المُصَنِّف، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، ونَسَبه الجَوْهَرِيُّ لِلعَامّةِ هُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ أَبُو حاتِمٍ[6]، ونَقَلَه أَبُو حَيّانَ فِي (تَذْكِرَتِهِ) مُقْتَصِراً عَلَيْهِ ...».

---

(١) لم أقف على البيت في: (التعليقة على كتاب سيبويه). وَأَنْشَدَهُ الفَارِسِيُّ فِي (الإيضاح) شَاهِداً عَلَى اسْتِعْمَالِ (أَمَامَ) وَ(خَلْفَ) اسْمَيْن.
وَذَكَرَ القَيسِيُّ قَولَ الفَارِسِيِّ، قَالَ: «وَ(خَلفُهَا وَأَمَامُهَا): بَدَلٌ مِنْ خَبَرِ (أَنَّ) الَّذِي هُوَ (مَوْلَى المَخَافَة)، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ: وإِنْ كَانَ عَلَى لَفْظِ الإفراد، فَإِنَّهُ فِي المَعْنَى لاثْنَيْن. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ (كِلَا)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا)، خَبَرُ ابتداءٍ مُضْمَرٍ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ (كِلَا) عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ، وَهُوَ قَولُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ فِي (التّعاليق)». إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٣٤.

(٢) في حاشية على شرح بانت سعاد: (كذا)، تحريف.

(٣) التاج ٤: ١٢٠-١٢١ (كذب).

(٤) الصّحاح (رصص).

(٥) جمهرة اللغة: ١٢١. والرّجز فيه بلا عزو. وهو أيضا بلا عزو في: اللسان٧: ٤١ (رصص).

(٦) حكى التوحيديُّ عن أبي حاتم أَنَّهُ لا يجوزُ الكسرُ، وَعليه ابنُ السّكّيت، وحكى المبرِّدُ الكسرَ فيهِ. انظر: إصلاح المنطق: ١٢٤، والمقتضَب ٣: ٤٧، والبصائر والذّخائر ٣: ٢٣.

[إِزَالَةُ اللَّفْظِ لِلازْدِواجِ]

قَالَ الزّبيدِيُّ[1]: «وقالَ أَبُو حيَّانَ في (تَذْكرته) مَا نَصُّهُ: يُزيلُونَ اللّفْظَ عمَّا هُوَ بِهِ أَوْلَى؛ لأَجْلِ التَّوافُقِ وَالازْدِواجِ، نَحْو: (أَنْفِق بِلَالاً، وَلَا تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إقْلالاً)[2]، وَ: (ارْجَعَنَ مأْزُورَاتٍ غَيْرَ مأْجُورَاتٍ)[3]، وَلَيسَ مِنْ ذَلِك: (إِنِّي لآتِيهِ بالغَدَايا والعَشَايا)[4]؛ لِأَنَّ (الغَدَايا) لَيسَ جَمْعَ (غَدَاةٍ)، وإِنَّما هُوَ جَمْعُ (غَدِيَّة) بمعْنَى (غَدَاةٍ)».

(١) التّاج ٣٩: ١٤٦ (غدو). وانظر: التّذييل والتّكميل ٢: ١٥٨-١٥٩.

(٢) الحديث في: الزّهد لابن حنبل: ١٢، ٦٦، وفيه: (أنفق بلالُ)، وهو كذا في كثير من المصادر.

(٣) الحديث في: سنن ابن ماجة ٢: ٥١٦.

(٤) انظر: إصلاح المنطق: ٣٥، والألفاظ: ٤٢٧، ٥٠٠، والأضداد لابن الأنباريّ: ١٤٥، والمحتسب ٢: ١٦.

المصادر والمراجع

- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **أحكام (كُلٍّ) وما عليه تدلّ**، تَقيّ الدّين السّبكيّ (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق د. طه محسن، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ٢٠٠٠م.
- **الأخبار الموفقيّات**، الزّبير بن بكّار (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **الاختيارين**، الأخفش الأصغر (ت: ٣١٥هـ)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، أبو حيّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **الأزمنة والأمكنة**، أبو عليّ المرزوقي (ت: ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **أساس البلاغة**، جار الله الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته**، شمس الدّين القرطبيّ (ت: ٦٧٨١هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسّونة الدمشقيّ، الطّبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **الأشباه والنظائر في النّحو**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبدالإله نبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبدالله، وأحمد مختار الشّريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **اشتقاق أسماء الله**، أبو القاسم الزّجّاجيّ (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **أشعار السّتّة الجاهليّين**، الأعلم الشّنتمريّ (ت: ٤٧٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- **إصلاح المنطق**، ابن السّكّيت (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **الأصول في النّحو**، أبو بكر ابن السّرّاج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الأضداد**، أبو بكر الأنباريّ (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النّبويّ**، أبو البقاء العكبريّ (ت: ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. عبدالحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **الإغفال**، أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، مركز جمعة الماجد، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، ابن الطّراوة (ت: ٥٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ابن أسد الفارقيّ (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **الاقتراح في أصول النّحو وجدله**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مغلطاي بن قليج (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **الألفاظ**، ابن السّكّيت (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطّبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- **الأمالي**، ابن الشّجريّ (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- الأمالي، أبو علي القالي (ت: ٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد عبدالجواد الأصمعيّ، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.

- **الانتصار لسيبويه على المبرّد**، ابن ولّاد التّميميّ (ت: ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاريّ (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ، المكتبة العصرية، صييدا، بيروت، د. ت.
- **الإيضاح العضديّ**، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطّبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباريّ (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
- **الإيضاح**، شرح مقامات الحريريّ، برهان الدّين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، تحقيق: فراس عبدالرحمن النّجار، كلية التّربية، جامعة بغداد، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٥ م. (دكتوراه)
- **إيضاح شواهد الإيضاح**، الحسن بن عبدالله القيسيّ (ت: ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **الإيضاح في شرح المفصّل**، ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم عبدالله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، بدر الدّين الزّركشيّ (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **بدائع الفوائد**، ابن قيّم الجوزيّة (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلاميّ، جدة، د. ت.
- **البديع في علم العربية**، مجد الدّين بن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزّركشيّ (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مكتبة دار التّراث، بلا طبعة، د. ت.

- **البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ**، ابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى/ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- **البصائر والذخائر**، أبو حيَّان التّوحيديّ (ت: نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- **البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة**، مجد الدّين الفيروزأباديّ (ت: ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرتضى الزَّبيديّ (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، عدة أعوام.
- **تاريخ ابن الورديّ**، زين الدين بن الورديّ (ت: ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **تاريخ الطّبريّ = تاريخ الرسل والملوك**، ابن جرير الطّبريّ (ت: ٣١٠هـ)، دار التّراث، بيروت، الطّبعة الثّانية، ١٣٨٧هـ.
- **تاريخ العلماء النّحويّين مِنَ البصريِّين والكوفيّين وغيرهم**، المفضل بن محمد التّنوخيّ (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطّبعة الثّانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء العكبريّ (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون طبعة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثّانية، ١٤١٥هـ.
- **تذكرة النّحاة**، أبو حيّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، أبو حيّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، عدة سنوات.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك الجيانيّ (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ه/ ١٩٦٧م.
- **التّشبيهات**، ابن أبي عون (ت: ٣٢٢هـ)، عني بتصحيحه: محمد عبدالمعيد خان، مطبعة جامعة كامبردج، ١٣٤٩هـ/ ١٩٥٠م.
- **تصحيح الفصيح وشرحه**، ابن دُرُسْتَوَيْه (ت: ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **التّعليقة على كتاب سيبويه**، أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **التّعليقات والنّوادر**، أبو علي الهَجَريّ (ت: ٣٠٠هـ)، دراسة ومختارات، ترتيب: حمد الجاسر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **تفسير ابن عطيّة = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطيّة الأندلسيّ (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **تفسير القرطبيّ = الجامع لأحكام القرآن**، شمس الدّين القرطبيّ (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- **تكملة تاريخ الطّبريّ**، محمد بن عبدالملك المقدسيّ (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م.
- **التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة**، الحسن بن محمد الصّغانيّ (ت: ٦٥٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٩م.
- **التّمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السّكريّ**، ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثين وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- **التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **توجيه اللّمع**، ابن الخبّاز الموصليّ (ت: ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطّباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، ابن ناصر الدّين الدّمشقيّ (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- **ثمار الصّناعة في علم العربيّة**، الجليس الدّينوريّ (ت: ق ٥هـ)، تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **جمهرة اللغة**، ابن دريد الأزديّ (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- **الجمل في النّحو**، أبو القاسم الزّجّاجيّ (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، أبو محمّد المراديّ (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **حاشية على شرح بانت سعاد**، عبدالقادر البغداديّ (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: نظيف محرّم خواجة، دار النشر فرانتس شتاينر، فيسبادن، ألمانيا، ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م.
- **حاشية القونويّ على تفسير البيضاويّ**، عضام الدين القُونَويّ (ت: ١١٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **الحماسة البصريّة**، أبو الحسن البصري (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **حواشي المفصَّل**، أبو علي الشّلوبين (ت: ٦٤٥هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الثّماليّ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. (ماجستير).

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبدالقادر البغداديّ (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **الخصائص**، ابن جنّي الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- **خلق الإنسان في اللّغة**، الحسن بن أحمد بن عبدالرحمن (ت: ق ٥هـ)، تحقيق وتقديم: أحمد خان، راجعه وزاده في حواشيه: مصطفى حجازي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦.
- **الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة**، ابن حجر العسقلانيّ (ت: ٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، أحمد الشّنقيطيّ (ت: ١٣٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٠م.
- **الدّلائل في غريب الحديث**، قاسم بن ثابت السّرقسطيّ (ت: ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، الرّياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **ديوان أبي النّجم العجليّ**، جمعه وشرحه: د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **ديوان الأخطل**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعة: د. نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٧٠م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠م.
- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **ديوان الحماسة**، أبو تمّام الطائيّ (ت: ٢٣١هـ)، مطبعة التوفيق، القاهرة، ١٣٢٢هـ.

- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثّالثة، ١٩٨٦م.
- **ديوان جميل بن معمر**، جمع وتحقيق: د. حسين نصّار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م.
- **ديوان خداش بن زهير العامريّ**، صنعة: د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **ديوان ذي الرّمّة**، شرح أبي نصر الباهليّ (ت: ٢٣١هـ)، رواية ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **ديوان الرّاعي النّميريّ**، شرح: واضح الصّمد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **ديوان رؤبة**، ضمن: مجموع أشعار العرب، تحقيق: وليم بن آلورد، طبعة مصورة عن طبعة ليدن، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرح ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **ديوان الشّريف الرّضيّ** (ت: ٤٠٦هـ)، شرح: د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
- **ديوان الشّنفرى الأزديّ**، جمع وتحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **ديوان طرفة بن العبد**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **ديوان الطّرمّاح**، تحقيق: د. عزّة حسن، دار الشرق العربيّ، بيروت، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **ديوان طفيل الغنويّ**، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- **ديوان عامر بن الطُّفيل**، رواية ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- **ديوان عبدالله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره**، جمع: د. وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د. ت.
- **ديوان العجّاج**، تحقيق: د. عبدالحفيظ السّطليّ، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.
- **ديوان عدي بن زيد العباديّ**، حقَّقه وجمعه: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، العراق، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- **ديوان عروة بن أذينة**، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **ديوان عروة بن الورد**، تحقيق: د. محمد فؤاد نعناع، مكتبة دار العروبة، الكويت، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **ديوان الفرزدق**، شرح: عبدالله الصّاويّ، مطبعة الصّاويّ، القاهرة، ١٩٥٤م. وطبعة أخرى: تحقيق: أيليا حاوي، دار الكتاب اللبنانيّ، مكتبة المدرسة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- **ديوان كُثَيِّر عزّة**، جمعه وشرحه: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة**، شرح الطوسيّ، تحقيق: د. حنا الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **ديوان المتلمّس الضُّبعيّ**، تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- **ديوان المثقب العبديّ**، تحقيق وشرح: حسن كامل الصّيرفيّ، معهد المعطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **ديوان المزرّد بن ضرار الغطفانيّ**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٢م.

- **ديوان النّابغة الذبيانيّ**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- **ديوان النّمر بن تولب العكليّ**، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- **ديوان الهُذليّين**، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشّنقيطيّ، الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- **الذّيل على طبقات الحنابلة**، ابن رجب الحنبليّ (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبدالرّحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، جار الله الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبدالأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنّور المالقيّ (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، شهاب الدين الآلوسيّ (ت: ١٢٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **الزّهد**، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **الزّهرة**، أبو بكر الأصبهانيّ (ت: ٢٩٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائيّ، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- **الزّيادة والإحسان في علوم القرآن**، عقيلة المكيّ، (ت: ١١٥٠هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الإمارات، ١٤٢٧هـ.
- **سفر السّعادة وسفير الإفادة**، علم الدّين السّخاويّ (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، الطّبعة الثّانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **سقط الزّند**، أبو العلاء المعريّ (ت: ٤٤٩هـ)، دار بيروت، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
- **سلاسل الذّهب**، بدر الدّين الزّركشيّ (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد المختار بن محمد الأمين الشّنقيطيّ، دون دار ومكان النشر، الطّبعة الثّانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- **سنن ابن ماجه**، ابنُ ماجه (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **سهم الألحاظ في وهم الألفاظ**، رضي الدّين ابن الحنبليّ (ت: ٩٧١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **شرح أبيات سيبويه**، يوسف بن أبي سعيد السّيرافيّ (ت: ٣٨٥هـ)، د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبدالقادر البغداديّ (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٤١٤هـ.
- **شرح أشعار الهُذليّين**، أبو سعيد السّكريّ (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبدالسّتّار فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، تقيّ الدّين بن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبدالله، دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **شرح ألفية ابن مالك**، ابن طولون الدّمشقيّ (ت: ٩٥٣هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **شرح تسهيل الفوائد**، ابن مالك الجيانيّ (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السّيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **شرح التّسهيل**، المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد عبدالنبي عبيد، مكتبة جزيرة الورد، مكتبة الإيمان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **شرح الرّضيّ على الكافية**، الرّضيّ الأستراباذيّ (ت: نحو ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ م.
- **شرح التّعريف بضروري التّصريف**، ابن إيّاز (ت: ٦٨١هـ) تحقيق: د. هادي نهر، ود. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- **شرح جمل الزّجّاجيّ**، ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: حسين علي السّعديّ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م. (دكتوراه).
- **شرح جمل الزّجّاجيّ**، ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ)، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ..
- **شرح جمل الزّجّاجيّ**، ابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، من دار نشر، د. ت.
- **شرح ديوان الحماسة**، أبو علي المرزوقيّ (ت: ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **شرح ديوان الحماسة**، أبو زكريا التّبريزيّ (ت: ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، د. ت.
- **شرح ديوان المتنبي**، عبدالرّحمن البرقوقيّ (ت: ١٣٦٣هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- **شرح ديوان علقمة الفحل**، الأعلم الشنتمريّ (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. حنّا نصر الحتيّ، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **شرح ديوان عنترة**، الخطيب التّبريزيّ (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **شرح ديوان كعب بن زهير**، أبو سعيد السُّكَّريّ (ت: ٢٧٥هـ)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **شرح شواهد التّحفة الورديّة**، عبدالقادر البغداديّ (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالله الشّلال، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع، الرّياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- **شرح شواهد المغني**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- **شرح القصائد التسع المشهورات**، أبو جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، مطبعة حكومة بغداد، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات، أبو بكر الأنباريّ (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٩٣م.

- **شرح الكافية الشّافية، ابن مالك الجيانيّ** (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكّة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ** (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- **شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)**، علي بن عيسى الرّمّانيّ (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: سيف بن عبدالرّحمن العريفيّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **شرح كتاب سيبويه**، الصّفّار البطليوسيّ (ت: بعد ٦٣٠هـ)، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **شرح المفصَّل**، ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **شرح المقدّمة النّحويّة**، ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- **شرح هاشميات الكميت**، أبو رياش القيسيّ (ت: ٣٣٩هـ)، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري القيسيّ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **شعر ابن ميادة**، جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شعر ابن هرمة**، تحقيق: محمد نفّاع، وحسن عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ت.
- **شعر أبي حيّة النّميريّ**، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
- **شعر أبي زبيد الطّائيّ**، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

- **شعر الأحوص الأنصاريّ**، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **شعر بني نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن وأخبارهم**، جمع تحقيق: د. وليد السّراقبيّ، ود. محمد السّراقبيّ، دار ملامح للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الطّبعة الأولى، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.
- **شعر عبدالله بن الزّبعرى**، جمع: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **شعر عبدالله بن الزَّبير الأسديّ**، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الحرية، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ**، جمع وتحقيق: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ت.
- **الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ابن فارس القزوينيّ (ت: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، ابن حمّاد الجوهريّ (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرّابعة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **صحيح البخاريّ**، محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير النّاصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **ضرائر الشِّعر**، ابن عصفور الإشبيليّ (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السّيد إبراهيم محمّد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون الناثر**، محمود شكري الآلوسيّ (ت: ١٣٤٢هـ)، المكتبة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٤١ هـ.
- **العديل بن الفرخ**، حياته وشعره، د. نوري حمودي القيسي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٩، ١٩٧٦م.
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

- **العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين**، تقي الدّين الفاسيّ (ت: ٨٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- **عقود الزَّبرجد على مسند الإمام أحمد**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **علل النّحو، ابن الورّاق** (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطّبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ**، شهاب الدّين الخفاجيّ (ت: ١٠٦٩هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٣هـ، (مصورة دار صادر، بيروت).
- **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **الفسر**، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبيّ، ابن جنّي النحويّ (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدّين المناويّ (ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح**، ابن أبي الرّبيع (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرّياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **الكامل في اللغة والأدب**، المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، الطبعة الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **الكتاب**، سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، جار الله الزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، بلا طبعة، د. ت.

- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة**، أبو البقاء الكفويّ (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري،
- **مؤسسة الرسالة**، بيروت، الطبعة الثّانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **لسان العرب**، ابن منظور الأنصاريّ (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- **لغات القرآن**، أبو زكريا الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، ضبطه وصحَّحه: جابر بن عبدالله السّريع، ١٤٣٥هـ.
- **اللُّمَع في العربية**، ابن جنّي الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- **ما تلحن فيه العوام**، الكسائيّ (ت: ١٨٩هـ)، ضمن: بحوث وتحقيقات، عبدالعزيز الميمني، أعدها للنّشر: محمد عزير شمس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، محمد بن جعفر القزّاز (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، دار الفصحى، القاهرة، ١٩٨٢م.
- **مُثُل المقرَّب**، ابن عصفور الإشبيليّ (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: صلاح المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة التّيميّ (ت: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ابن جنّي الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصيف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح الشّلبيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سِيدَه (ت: ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **محمّد بن مسعود الغَزْنيّ وجهوده في النّحو**، د. محمد حسن عواد، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، العدد ٦٠، ٢٠٠١م.

- **المرتجل في شرح الجمل**، ابن الخشّاب (ت: ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **المسائل البصريّات**، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **المسائل الشّيرازيّات**، أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- **المسائل والأجوبة**، ابن السِّيد البطليوسيّ (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: د. وليد محمد السّراقبيّ، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.
- **المسائل العضديّات**، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوريّ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطّبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدّين ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٤٠٥هـ.
- **المسند**، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- **المصباح لما أغتم من شواهد الإيضاح**، ابن يسعون (ت: بعد ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمد حمود الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، ومحمد علي النّجار، وعبد الفتاح الشّلبيّ، دار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٦م.
- **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- م**عترك الأقران في إعجاز القرآن**، جلال الدين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ياقوت الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- **معجم الشعراء**، محمد بن عمران المرزباني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. فاروق أحمد اسليم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٥ م.
- **المُعرب**، شرح كتاب القوافي للأخفش، ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق واستدراك: د. وليد السّراقبيّ، ود. محمد السّراقبيّ، دائرة الثقافة، حكومة الشّارقة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
- **المغازي**، المنسوب إلى محمد بن عمر الواقديّ (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاريّ (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- **المفصَّل في صنعة الإعراب**، جار الله الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحاق الشّاطبيّ (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققّين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية**، بدر الدّين العينيّ (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السّوداني، ود. عبدالعزيز محمد فاخر، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة، الطّبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **مقالات هامّة لابن هشام في اللّغة والأدب والنّحو والصّرف**، ابن هشام الإنصاريّ (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. نسيب نشاوي، دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبدالقاهر الجرجانيّ (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، محمد بن يزيد المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، د. ت.
- **المقرَّب**، ابن عصفور الإشبيليّ (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، مجير الدّين العليميّ المقدسيّ (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، أبو حيَّان الأندلسيّ (ت: ٧٤٥هـ)، تحرير: سيدني جلزر، الجمعية الأمريكية للمستشرقين، نيوهافن، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م. مصورة دار أضواء السلف.
- **منير الدّياجي في تفسير الأحاجي**، علم الدّين السّخاويّ (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: سلامة المراقي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م. (دكتوراه)
- **المهمات في شرح الرّوضة والرّافعيّ**، جمال الدين عبدالرحيم الإسنويّ (ت: ٧٧٢هـ)، اعتنى به: أحمد بن علي الدّمياطيّ، مركز التراث الثقافيّ المغربيّ، الدّار البيضاء، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **الموضح المبين لأقسام التّنوين**، ابن أبي اللّطف العشائر (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق د. محمد عامر حسن، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **نتائج الفكر في النَّحو**، أبو القاسم السّهيليّ (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **نزهة النّاظرين في فهرست مؤلفات السّيوطيّ**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، مطبع مظهر العجائب بمدراس، ١٢٧٩هـ.
- **نكت على مغني اللّبيب**، الشّهاب الخفاجيّ (ت: ١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبدالواحد الحربيّ، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤٢٧هـ-١٤٢٨ه. (دكتوراه)
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الأعلم الشّنتمريّ (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، المغرب، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **النّكت في القرآن الكريم**، ابن فَضَّال المُجَاشِعِي (ت: ٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبدالله عبدالقادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **النّوادر في اللّغة**، أبو زيد الأنصاريّ (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدّين الصّفديّ (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **الوشاح في فوائد النكاح**، جلال الدّين السّيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: طلعت عبدالقوي، دار الكتاب العربيّ، دمشق، د. ت.

حاول البحث استبانة المسار المعرفي لانتقال مشكلات القرآن من أسئلة قرآنية ظاهرها الإشكال، إلى علم له حدوده وضوابطه، اصطُلح على تسميته بعلم مشكل القرآن، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مشفوعاً بمنهج تاريخي، من خلال تتبع مراحل وأطوار نشأة علم المشكل لاستبانة خصائصه المنهجية ووسائل اشتغاله، وكان المنطلق في عملية التحليل من مقدمة تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، سبراً لمضامينها الدالة على التعالق والتكامل المعرفي بين علوم النص العربية الناشئة في الثقافة الإسلامية.

إشكالية المعنى القرآني
وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ)

يُعَدُّ كِتَابُ (التَّذْكِرَة) لأَثِيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ يوسفَ الغرناطيّ (ت ٧٤٥ ه) مِنْ نَفَائِسِ الكُتُبِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي النَّحْوِ، فَقَدْ حَفِلَ بِمَعَارِفَ لُغَوِيَّةٍ، وَأَدَبِيَّةٍ، وَنَحْوِيَّةٍ، ونَقَلَ فيه أَبُو حَيَّانَ آرَاءَ العُلَمَاءِ، وَاخْتِلَافَهُمْ، وَاتِّفَاقَهُمْ، حَتَّى يُمْكِنُ القَوْلُ: إِنَّ الكِتَابَ لَمْ يَخْلُ مِنْ ذِكْرِ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ، أَوْ لَمْ يَكَدْ.

الشَّوارد من تَذكِرَة النُّحاة
لأبي حيَّانَ الأَندلسيّ